

Ushuludhin + Syar'ialah.
(Putra)

تيسيلير

النجو والصرف

تأليف

الدكتور

منصور سليمان النجاشي

مدرس اللغويات

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

الدكتور

محمد أحمد الميحي

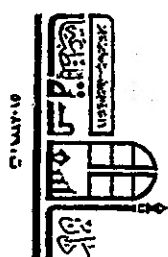
أستاذ اللغويات المساعد

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

أنجزه الآتون

حقوق الطبع محفوظة

بہارِ اربعہ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده ، والصلاة والسلام
الأمان الأكملان على خاتم أنبيائه وآمام رسله ، سيدنا وحبيبنا
وقدوتنا محمد بن عبد الله ، أفصح من نطق ، وأوضح من بيان ،
وعلى آله وصحبه الأخيار الأظهر ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين . وبعد .

فهذه محاضرات نحرية وصرية ألقيناها على طلاب الفرقة
الأولى بكلية جامعة الأزهر ، وهي تلقى الضوء على كثير من
المسائل التي تهتم الدارسين ، وقد أكثرنا فيها من الاستشهاد بالآيات
القرآنية الكريمة بغية مساعدة الدارسين على فهم نصوص القرآن
الكريم وإدراك معانيه .

وهذه المحاضرات تتميز بسهولة العبارة ، ووضوح الفكرة ،
وقرب التناول ، والبعد عن الخلافات النحرية حتى تلائم مدارك
الطلاب .

وقد قمنا - بعون الله وفضله - بضغط الأمثلة التي استشهدنا
بها ، وأعريناه إعراباً مفصلاً ، لتكمل الفائدة ويتحقق النفع ،
وليكون ذلك مبعثاً لحب الدارسين لتلك اللغة ، لغية القرآن الكريم
والحديث النبوي الشريف .

والله نسأل أن ينفع بها ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه
الكريم ، إنه سميع مجيب ، وبالإجابة جدير ، وهو على كل شيء
قدير .

فاللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ،

وهو يشمل المشتمل نحو زيد ، والمهملة نحو ديز ، مقلوب ، زيد ،

ويصدق على القول والكلمة والكلام والكلم .

والقصود بالفيد : ما أفاد اللفظ معنى يحسن السكوت من

الكلم عليه ، بحيث لا يصير السامع منتظرا شيئا آخر .

فلو قلت : إذا حضر الأستاذ ، لا يسمى ذلك كلاما ، مع أنه

لفظ مركب من ثلاث كلمات ، لأن المخاطب ينتظر ما تقر له بعد هذا

ما يترتب عليه حضور الأستاذ ، فإذا قلت : إذا حضر الأستاذ

أنصت التلاميذ ، صار كلاما ، لمصول الفائدة .

وأقل ما يتألف منه الكلام العربي الفيد : اسمان أسند أحدهما

إلى الآخر ، مثل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣٥)

« البر » ، وتقول : الهلال ساطع ، أو فعل وفاعل أسند أحدهما إلى

الآخر سواء أذكر الفاعل نحو « ينبجج الجته » أم استتر نحو « اشكر

الله » فإن الفاعل ضمير المفرد المخاطب المقدر به « أنت » ، ولا يجوز

التألف به .

ولذا يسمى « استقم » كلاما ، لأنه يفيد فائدة يحسن

السكوت عليها .

هذا : وقد تطلق الكلمة في اللغة ، ويراد بها الجمل الفيدة ،

نحو قول الله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ (١٠٠) ، والمؤمن ،

والمراد بالكلمة قول الكافر : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ (٩٩) لئلي أعمل صالحا

فيما تركت (١٠٠) ، والمؤمن ، فقد أطلقت الكلمة على هذا الكلام

الفيد .

تعريف

تعريف النحو في اللغة والاصطلاح :

النحو : في اللغة - يطلق على معان متعددة ، منها :

- القصد والطريق ، يقال : نحوتُ نحوكة ، أي قصدتُ قصداً

وسلكت طريقاً .

- الجهة ، يقال : توجهت نحو البيت ، أي : جهة البيت .

- المقدار ، يقال : له عندي نحو مائة ، أي : مقدار مائة .

أما في اصطلاح النحاة فيراد به :

العلم الذي يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات : إعرابا

وبناء . فمعرفة حكم الكلمة من حيث كونها مرفوعة أو منصوبة أو

مجرورة أو مجزومة ، ومعرفة الكلمات التي تظهر عليها حركات

الإعراب ، والكلمات التي يلزم آخرها حالة واحدة ، كل هذا وغيره

يدخل في دراسة النحو .

فالله :

الاستعانة به على فهم كلام العرب ، وصيانة اللسان عن الخطأ

في الكلام ، وفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فهما

صحيحا .

الكلام وما يتألف منه

الكلام في اصطلاح اللغويين : اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان

أو غير مفيد .

أما الكلام في اصطلاح النحويين فهو : اللفظ الفيد فائدة

يحسن السكوت عليها .

الكلم

الكلم : اسم جنس جمعي ^(١) واحد كلمة ، مثل « ثمر وثمرة وشجر وشجرة » ويطلق على ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ، سواء أفاد معنى يحسن السكوت عليه ، مثل « أكرمتم المجد » ، أم لم يفد ، نحو « لرا نصف الناس » .

العلاقة بين الكلام والكلم :

إذا قارنا بين الكلام والكلم وجدناهما يجتمعان في مثل « المؤمن لا يكذب » فهذا كلام ؛ لأنه مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ؛ ويسمى أيضا كلما ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

وينفرد الكلام في مثل « محمد مؤدب » حيث إنه أفاد فائدة يحسن السكوت عليها ، ولا يمكننا أن نقول : إنه كلم ؛ لأنه لم يتركب من ثلاث كلمات .

وينفرد الكلم في نحو « إن ذاكر علي » لأنه مركب من ثلاث كلمات ، ولا يمكن أن نقول : إنه كلام ؛ لأنه لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها .

ومما سبق يتبين لنا : أن بين الكلام والكلم عمومًا من وجه ، وخصوصًا من وجه . فالكلام أعم ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين

١ - اسم الجنس الجمعي : ما دل على أكثر من اثنين ، وفوق بينه وبين واحد بالهاء في آخر المفراد غالبًا ، كما تفر وتثمة ، وتفر وتثمة ، وقد يفرق بينه وبين واحد بالياء في آخر المفرد مثل « زود وزودى » وزنج وزنجى ، وقد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالهاء والمفرد خاليًا منها ، مثل « كسدة » ، وكثافة » .

ونحو قول الرسول ﷺ أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

ألا كل شيءٍ نسا خلا الله باطل

وكل نعمتي لا مخرالة زائل

فقد سمى رسول الله ﷺ كلام لبيد المشتغل على جمل مفيدة كلمة .

الكلمة

تعريفها :

الكلمة : هي القول المفرد .

والمراد بالقول : اللفظ الدال على معنى ، مثل « رجل وفرس » بخلاف الخط ، فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ ، وبخلاف المهمل نحو « ديز » فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى ، فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولاً .

والمراد بالمفرد : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وذلك نحو

« زيد » فإن أجزاءه - وهي : الزاي والياء والدال - إذا انفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك « غلام زيد » فإن كلاما من جزئيه وهما : الغلام وزيد - دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا .

أولاً - الاسم :

وهو في اللغة : سمة الشيء ، أى : علامته .

وفي اصطلاح النحويين : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن من الأزمنة الثلاثة ، مثل : محمد ، فاطمة ، جمل ، نهر ، صديق ، أنت ، هؤلاء ، فكل لفظ من هذه الألفاظ دلت على معنى في نفسها ، وليس الزمان داخلاً في معناها .

ثانياً - الفعل :

وهو في اللغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود ، أو نحوهما ..

وفي الاصطلاح : ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة : الماضي ، والحال ، والاستقبال - مثل : « نصر ينصر » ..

فالأول : يدل على حدوث النصر في الزمن الماضي ..

والثاني : يدل على حدوث النصر في الحال أو المستقبل ..

والثالث : يدل على طلب حدوث النصر في المستقبل ..

ثالثاً - العرف :

وهو في اللغة : طُرف الشيء - كحرف الجبل - قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ (١١) ، الحرف : أى : على طُرف وجانب من الدين ، أى : لا يدخل فيه ثبات وتمكن .

فاكثر ، وأخص : لأنه يطلق على المفيد فقط ، والكلم أعم : لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص : لأنه لا يشمل المركب من كلمتين .

القول

القول هو : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مفيداً أم غير مفيد فهو أعم من الكلام ، والكلمة ، والكلم عمومًا مطلقاً ؛ لصدقه على الكلام والكلمة والكلم ، وانفراده في مثل « غلام على » فإنه ليس كلاماً لعدم الفائدة ، ولا كلمة لأنه ثنتان ، ولا كلما لعدم الثلاثة .

أما كونه أعم من الكلام ؛ فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلمة ؛ فلانطلاقه على الفرد والمركب ، والكلمة تختص بالفرد ، وأما كونه أعم من الكلم ، فلانطلاقه على الفرد والمركب من كلمتين فأكثر ، والكلم مختص بالمركب من ثلاث كلمات فأكثر .

أنواع الكلمة

الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع : اسم وفعل وحرف ، ودليل

الخصر في الثلاثة أموران :

أحدهما ، أن المعاني ثلاثة : ذات وحدث ورابطة بين الذات والحدث ، فالذات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والرابطة : الحرف .

ثانيهما ، أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف ، وإن دلت على معنى في نفسها : فإن دلت على زمان معين من الأزمنة الثلاثة (الماضي والحال والاستقبال) فهي الفعل ، وإلا فهي الاسم .

إليه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتيمة لأنه نعت لفظ الجلالة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ولفظ « الرحيم » مجرور بالتيمة أيضا لأنه نعت آخر . فالكمل

اسم .

٢ - التنوين : وهو نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير تركيد . فخرج بغير « الساكنة » النون الأولى في « صَيفِي »^(١) و « رَغْنِي »^(٢) لتعركها وصلاً ، وثبوتهما خطأ ، وخرج بغير زائدة « نون » أَذُنْ « لأنها أصل ، وخرج بغير « الآخر » النون في نحو « مَنكسر ومُنطلق » لأنها في غير الآخر ولأنها ثانية في الخط ، وكذا نون « أَذُنْ » لأنها نفس الآخر لا لاحقة له ، وخرج بغير « لفظ لا خطأ » النون اللاحقة لآخر القوافي المطلقة أي : التي آخرها حرف من حروف المد كقول جرير :

أَقْلَى اللَّوْمِ عَادِلٌ وَالْعَسْتَابِي

وَقُولِي إِنَّ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابِي^(٣)

١ - اسم للطفلي .

٢ - اسم لغير مدح .

٣ - هذا البيت لجرير بن عطية الخطمي ، أحد شعراء العصر الأموي .

المفردات : « أَقْلَى » : فعل أمر من الإقلال ، وهو جعل الشيء قليلاً ، وقد يطلق على ترك الشيء البيت ، وهو المراد هنا .

« اللَّوْم » : « التوبيخ » . « عَادِلٌ » : مخرج عادلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العادل ، وهو اللوم والتوبيخ ، أصبت : بضم التاء على أن الضمير للمتكلم ، ويرى بكسر التاء على أنه ضمير الغائبة المرفوعة .

الإعراب : (أَقْلَى) فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المرفوعة الغائبة =

وفي الاصطلاح : ما دل على معنى في غيره ، مثل « من » - عن - إلى - في « فكل لفظ من الألفاظ السابقة لا معنى له إلا بانضمامه إلى غيره .

فمثلاً « رَكِبْتُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْكَلْبَةِ » فلفظة « من » تدل على معنى هو الابتداء ، ولفظة « إِلَى » تدل على معنى هو الانتهاء ، وهذا المعنى يظهر بانضمامهما إلى ما بعدهما دون انفرادهما ، وهكذا بقية الحروف لا يظهر منها إلا مع غيرها .

علامات الأسماء

يتميز الاسم عن الفعل والحرف بعلامات منها :

١ - الحجر : وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة أو ما ناب عنها ، وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتيمة .

مثال الجر بالحرف : « خَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ » و « الْبَيْت » : اسم لأنه مجرور بالحرف « مِنْ » وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومثال الجر بالإضافة : « كِتَابُ النُّحْرِ مُفِيدٌ » ف « النُّحْر » : اسم ؛ لأنه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومثال الجر بالتيمة : « سَلَّمْتُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْكَرِيمِ » ف « الْكَرِيم » : اسم ؛ لأنه مجرور بالتيمة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

هذا : وقد اجتمعت العوامل الثلاثة في « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فلفظ « اسم » : مجرور بالحرف - الباء - وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة ؛ لأنه مضاف

وخرج بقيد « لغير تركيد » نون التوكيد الحظيفة المرسومة في الخط ألفاً ، لوقوعها بعد الفتحة فقط دون الضمة والكسرة وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ (١٥) ، الملق « .

اقسام التنوين :

١ - تنوين التمكين : ويقال له : تنوين التمكين أو الصرف ..
وهذا النوع : هو اللاحق لغالب الأسماء المعرفة المنصرفة ، معرفة نحو « محمد » أو نكرة نحو « كتاب » .

وفائدته ، الدلالة على خفية الاسم وتحكيه في باب الاسمية ، لكونه لم يشبه الحرف فينبى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

٢ - تنوين التكثير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ، فمما نون منها كان نكرة ، ومما لم ينون كان معرفة . وهذا التنوين قياسي في العلم المختوم بـ « ويه » مثل « سيبويه » و « عمرويه » و « درستويه » ، وسماعي في اسم الفعل المختوم بـ « الهاء » مثل « صه » اسم فعل أمر بمعنى : اسكت ، و « إيه » اسم فعل أمر بمعنى : زد ، تقول : « جاء سيبويه » و « أكرمت سيبويه » و سلمت على سيبويه ، فهو بلا تنوين - إذا أردت : شخصاً معيناً اسمه سيبويه ، فهو بلا تنوين معرفة بالعملية ، وتقول : « مرتت بسيبويه » - بالتنوين - إذا أردت أى شخص مسمى بهذا الاسم .

وتقول : « إيه يا على » - بدون تنوين - إذا أردت من مخاطبك الاستزادة من حديث معروف مهور .
أما إذا أردت الاستزادة من أى حديث كان ، قلت : « إيه » - بالتنوين - .

والأصل « المعنابا ، وأصابا » فحذف بالتنوين فيهما بدلا من الألف المحذوفة ، والأول « المعنابن » اسم ، والثاني « أصابن » فعل .
أو القيدة - أى : التى آخرها حرف ساكن صحيح كقول ربيعة (١) :

وقائم الأعمق خاوى المخترفن
مشتبه الأعلام لماع الخلفن

والأصل « اخترق » واخفق « فأدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بـ « أل » ، وهذه النون تثبت لفظا وخطا كذلك .

= فاعل مبنى على السكون في محل رفع . واللوم ، مفعول به . ، عادل ، متادى مخرج وقد حذف أداة النداء فيه وهو مبنى على ضم الحرف المحذوف في محل نصب ، وجملة النداء مفعلة بين المطوف والمطوف عليه فلا محل لها من الإعراب .
« والمعناب » مطوف على اللوم . « وقولى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وصحير : تحاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، « إن » حرف شرط جازم . « أصبت » فعل الشرط في محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أصبت فقولى ، ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب لأنها مفعلة بين فعل الأمر ومفعوله ، « لقد » اللام واقعة في جوابه قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد ، « أصابا » فعل وفاعل والألف لام إطلاق ، والجملة من الفعل والتفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول به له قولى .

أما الشاهد في البيت فقد ذكرناه في المتن ، فلا داعي لتكراره .
١ - قَمِ الأعمق : مثير البراح والأطراف . خاوى المخترفن : المخترق : موضع هبوب الرياح : أى خالى الوضع الذى يهب منه الريح ، فليس ثم ما يوق هبوب الرياح ، والتعبد أنه لا آيس . الأعلام : الجبال . الخفق - واخفقان : التحريك والاضطراب ، وتباد به هنا : السراب وحرك الرؤية القاء للضرورة .

(ب) عوض عن اسم، وهو اللاحق لـ «كُلِّ وَبَعْضٍ» عوضاً عما تضاف إليه كل منهما، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ﴾ (٨٤) «الإسراء»، ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾ (٨٧) «النمل»، والأصل «كُلُّ إِنْسَانٍ، وَكُلُّهُمْ» فحذف المضاف إليه وأتى بالتين عوضاً عنه ومثل «كُلِّ» في هذا الموضع كلمة «بعض»، وشواهدهما من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (٢٥٣) «البقرة»، أي: «على بعضهم» - وقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (٨٥) «البقرة»، أي: «ببعضه».

(ج) عوض عن جملة، وهو اللاحق لـ «إِذْ» عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ (٨٤) «البراقة»، والأصل «وَأَنْتُمْ حِينَ إِذْ بَلَّغْتَ الرُّوحَ الْخَلْقُومَ تَنْظُرُونَ». فحذفت «بَلَّغْتَ الرُّوحَ الْخَلْقُومَ» وحجى بالتين عوضاً عن الجملة المخدوفة إيجازاً واستحساناً، فالتقي ساكنان «ذال» «إِذْ» «والتين» «فكسرت اللذان على أصل النقاء الساكنين، وليست هذه الكسرة للإعراب، لأن «إِذْ» ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة، وفي الموضع على حرفين. ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٤٤) «الروم»، أي: «ويوم إِذْ غَلَبَتِ الرُّومُ فَارِسًا يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ»، فحذفت جملة «غَلَبَتِ الرُّومُ فَارِسًا» وحجى بالتين عوضاً عن الجملة المخدوفة للإيجاز.

٣ - تبوين المقابلة: وهو اللاحق لجميع الموزنات السالم نحو «مُسْلِمَاتٍ مَوَدَّاتٍ عَابِدَاتٍ» ..

وسمى بذلك؛ لأن النحاة جعلوه في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم في نحو «مُحَمَّدُونَ - مُسْلِمِينَ» ..

٤ - تبوين العوض: ويسمى تبوين التعويض وهو على ثلاثة أقسام:

(أ) عوض عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَارٍ»، وغواري، «

ونحوهما من المجموع المنوع من الصرف المنقوصة، والتين فيهما عوض عن الياء المخدوفة في حالتي الرفع والجر تقول: «مَوْلَاءُ جَوَارٍ»، وبرزت بجوارٍ «أما في حالة

النسب فلا تحذف هذه الياء بل تظهر عليها الفتحة حذفتها،

وأصل «جَوَارٍ»: «جَوَارِي» - بالضم بدون تنوين -

استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء

تخفيفاً، وعوض عنها التين لنلا يكون في اللفظ إخلال

بالصيغة هذا على تقديم منع الصرف على الإعلال.

أما على تقديم الإعلال على منع الصرف فأصل «جَوَارٍ -

جَوَارِي» بالضم والتين - استثقلت الضمة على الياء

فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم حذفت

التين لوجود صيغة منتهى الجموع، فلما زال التنوين

خيف رجوع الياء لزوال المانع، فعوضوا التين عنها

ليقطع طمع رجوعها.

أما إذا كانت « آل » موصولة ^(١) ، فقد أجاز ابن مالك دخولها على الفعل المضارع اختياراً كقول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِأَحْكَمِ الثَّرَفِيِّ حُكْمَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلُ ^(٢)

فادخل الشاعر « آل » على « تُرضي » وهو فعل مضارع ، وهي اسم موصول بمعنى الذي والتقدير « الذي تُرضي حُكْمَتُهُ » ..

٥ - الاستناد إليه : بمعنى أن يستند إلى الاسم حكم تحصل به الفائدة العامة : سواء أكان المستند اسماً ، نحو « عليّ ناجح » أم فعلاً ، نحو « نجح عليّ » أم جملة نحو « محمد نجح أخوه » ، ومحمد أخوه مؤدب ..

١ - وإذا كانت « آل » استهائية : دخلت على الفعل الماضي مثل : « آل فُلْت » ، بمعنى : هل فُلْت ؟ وهو استعمال قليل حكاه قطرب .

٢ - هذا البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في هجاء رجل من بني عذرة . والمعنى : لست أنت بالرجل الذي يستند برأيه وكلامه أو ترضى حكومته ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بالقوى المحبة صاحب اللسان الذي يقوى على المحسنة .

الإعراب : « ما » نافية . « بأحكم » الباء حرف جر زائد . « الأحكم » خبر المبتدأ ، أنت ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . « الترضي » إل : اسم موصول بمعنى الذي ، وهو نعت للأحكم مبتدئ على السكون في محل رفع تيمناً بخل الحكم ، أو في محل جر تيمناً للفظه .

حكومته ، نائب فاعل ، وجملة « ترضى حكومته » لا محل لها من الإعراب صلة آل . ولا الأصيل ، الواو عاطفة ، (لا) حرف زائد لتأكيد النفي .

ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل ، كلها معطوفات ، عطف فيها الأصيل على الحكم . ولا « زائدة لتأكيد النفي » وذى « معطوفة على الحكم » ، و « الجدل » معطوف على الرأي .

أما الشاهد : فقد أثرنا إليه في المتن فانظره .

٣ - النداء ، وهو طلب الإقبال به ، يا ، أو إحدى آخراتها ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ ^(٤٤) ، و « هود » ، ﴿ يَا نُوحُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ ^(٤٥) ، و « هود » ، ﴿ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْبَلِي ﴾ ^(٤٦) ، و « هود » ، فكل من « نوح » ، و « لوط » ، و « ارض » ، و « سماء » أسماء لدخول حرف النداء عليها .

وإنما اختص بالاسم : لأن المنادى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسماً ، ولا يعترض على ذلك بحرقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قُرَيْشٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤٧) ، و قوله : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤٨) « العمل » - في قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) - فإنه يقف على حرف النداء « يا » ويستدئ بالفعل « اسجدوا » ، حيث دخلت « يا » - في الأولى - على « لَيْتَ » وهو حرف - وفي الثانية - على « اسجدوا » وهو فعل أمر ، لأن « يا » في هذه الشواهد للتنبية لا للنداء وحرف التنبية يدخل على غير الاسم ، وقيل : إن « يا » للنداء والمنادى محذوف يقدر بما يناسب السياق - أى : يا قوم لَيْتَ قُرَيْشٍ ، و « يا هؤلاء اسجدوا » - ولك أن تختار أي التأويلين .

٤ - قبول ، أل : من علامات الاسم : دخول « آل » المعرفة عليه نحو « الكتاب - الكلية - الفرس » .

وكذلك دخول « آل » الزائدة على بعض الأعلام نحو « النعمان ، والفصل ، والحارث ، والعباس » ..

نحو « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » والفعل المضارع نحو « هند تذاكر دروسها » والحرف نحو « رُبْتُ ونُفْتُ » .

وبهاتين العلامين « تاء الفاعل ، تاء التانيث الساكنة » رد على من زعم - كابن السراج والفارسي - حرفية « ليس » قياسا على « ما » النافية بجامع النفي .

ورد على من زعم - كابن السراج وثلعب - حرفية « عسى » قياسا على « لعل » بجامع الترجي .

والصحيح أنهما فعلاّن لقبولهما التاءين المذكورتين تقول : « لَيْسْتُ وَعَسْتُ وَلَيْسْتُ وَعَسَيْتُ » . قال تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ (٣٢) ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ وقال : ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ (٦٦) ﴿ الْأَنْعَامُ ﴾ .

وبالعلامة الثانية « تاء التانيث الساكنة » رد على من زعم من الكوفيين - كالفرأء - اسمية « نعم ونس » لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع ، كقول بعضهم - وقد بشر بيت : « والله ما هي ينعم الولد » وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على دابة بطيئة السير : « نعم السير على ينس العير » .

وقد أزل البصريون ما استدل به الكوفيون فقالوا : إن حرف الجر داخل في الحقيقة على اسم محذوف ، والكلام مؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامهما ، والتقدير « ما

علامات الأفعال

يتميز الفعل عن الاسم والحرف بعلامات منها :

١ - تاء الفاعل : وهي تاء متحركة تنصل بالفعل الماضي مضمومة للمتكلم نحو : قرأت الكتاب « مفتوحة للمخاطب ، نحو تباركت يا الله » مكسورة للمخاطبة نحو « أنت قرأت الكتاب » .

٢ - تاء التانيث الساكنة : وهي التي تليق آخر الفعل الماضي للدلالة على أن الفاعل مؤنث ، مثل « قامت سعاد » ، تفوقت هند « وهذه التاء ساكنة في أصلها ، وقد تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ، وذلك إذا وليها ساكن ، ولا يخرجهما ذلك عن اختصاصهما بالماضي ، والتحريك يكون بالكسرة مثل قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (٣٥) ﴿ آل عمران » ، أو بالفتحة مثل قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ابْنَتُ مُطْرِحٍ ﴾ (١١) ﴿ فصلت » - بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية - لالتقاء الساكنين فيهما ، وقد يكون بالضمه نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ أُمُّ ﴾ (٦٤) ﴿ الأعراف » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء في قراءة ورش عن نافع .

وإنما قيدت تاء التانيث بقيد « الساكنة » احترازا من التاء المتحركة فإنها لا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم مثل « فاطمة ، داعية » ، وإن كانت حركتها بناء فإنها تدخل على أقسام الكلمة الثلاث : فالاسم

فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنَّتْ وَلَكُنَّا مِنْ الصَّاعِرِينَ ﴾ ﴿٤٣٧﴾ ، يوسف ، فالنون الأولى ثقيلة لتشديدها ، والثانية خفيفة لحفظة النطق بها .

علامة الحروف

يتميز الحرف عن آخره - الاسم والفعل - بأنه لا يقبل شيئا من علامات الأسماء ، ولا شيئا من علامات الأفعال .

أنواع الحروف

تنوع الحروف من حيث الاختصاص وعدمه إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - نوع مشترك بين الاسم والفعل - بمعنى : أنه يدخل على الاسم كما يدخل على الفعل مثل « الهمزة ، وهل ... »
 مثال الهمزة : « أَمَحَمَّدُ مُسَافِرٌ » أسافر محمد ؟ فقد دخلت الهمزة في المثال الأول على الاسم ، وفي الثاني على الفعل .
 ومثال « هل » مع الفعل : قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ ﴿٥٥﴾ ، والأنعام ، ومثالها مع الاسم قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَيْتُمُ شَاكِرُونَ ﴾ ﴿٨٥﴾ ، والأنبياء ، ف « هل » دخلت على الفعل في الآية الأولى ، وعلى الاسم في الآية الثانية . وهذا النوع لا يعمل شيئا .

- ٢ - نوع مختص بالأسماء لا يدخل على غيرها ، وهذا النوع منه ما يعمل فيها الجر ، مثل « من - إلى - عن - على - في - رب ،

هِيَ بِرَأْسِ مَقُولٍ فِيهِ : نَعَمْ الرَّأْسُ ، وَنَعَمْ السُّرُّ عَلَى غَيْرِ مَقُولٍ فِيهِ : بَشَسَ الْعَبِيرُ .

- ٣ - بناء المخاطبة : وهي التي تتصل بفعل الأمر ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ﴿٤٣٦﴾ ، آل عمران ، وبالفعل المضارع مثل « أَنْتِ تُحَافِظِينَ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَتُطِيعِينَ الْأَمْرَ » .

وبهذه العلامة رد على من ذهب - كالزمخشري - إلى أن « هات » بكسر التاء ، « وَتَعَالَى » - بفتح اللام - اسما فاعلين للأمر ، ف « هات » - عنده - اسم فعل أمر بمعنى تأول ، و « تَعَالَى » اسم فعل أمر بمعنى أقبل .

والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر ؛ لدلالتهما على الطلب وقبولهما بياء المخاطبة ، تقول : « هَاتِي » - بكسر التاء - وتعالى - بفتح اللام - وهما مبيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فالخذروف من « هات » الباء - ك « أَرَمَ » والخذروف من « تَعَالَى » - الألف - ك « أَخَشَّ » .

- ٤ - نون التوكيد : وتختص بالمضارع والأمر سواء أكانت ثقيلة - أي : مشددة - مثل قوله تعالى : ﴿ تَتَجَدَّدُنْ أَشَدُّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، واليهود والذين أشركوا ﴿٨٦﴾ ، والمادة ، وتقول : « اجْتَهِدُنْ فِي دُرُوسِكَ » أم كانت خفيفة - أي : ساكنة - مثل قوله تعالى : ﴿ لَسْمَعْمًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ﴿١٥٥﴾ ، الملق ، ومثل « جَاهِدُنْ

أنواع الأفعال وعلازمة كل نوع

الفعل ثلاثة أنواع :

- ١ - الفعل الماضي : ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ (٥٤) ﴾ « الأنعام » و : ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ (٨١) ﴾ « الإسراء » .

وعلازمته : أن يقبل تاء الفاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِيتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي (٣٤) ﴾ « طه » أو تاء التانيث الساكنة ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (٧٨٦) ﴾ « البقرة » . فإن دلت الكلمة على معنى الماضي ، ولم تقبل إحدى التانيث كانت اسم فعل مثل « هيهات » بمعنى بعد ، و « شتان » : افتراق ، قال تعالى : ﴿ هِيَ هَاهُنَا حَبَابٌ لِّمَا تُرْعِدُونَ (٣٦) ﴾ « المزمل » .

- ٢ - الفعل المضارع : ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ (٤) ﴾ « الأحزاب » وتقول « يَكْتُبُ الطَّالِبُ دَرْسَهُ » ، وعلازمته . أن يقبل دخول « لم » عليه مثل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) ﴾ « يونس » .
ولم يكن له كُفْرًا أَحَدٌ (٤) ﴾ « الإخلاص » .
- فإن دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم فعل مضارع كـ « أَوْه » بمعنى : أتوجع ، و « أْف » بمعنى :

ومنه ما يعمل فيها الرفع والنصب ، مثل « إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا » فقد عملت الرفع والنصب ولم تعمل الجر .

أما ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، فذلك لام التعريف لتتربطها منزلة الجزء مما دخلت عليه ، وجزء الكلمة لا يعمل في جزئها الآخر .

- ٣ - نوع مختص بالأفعال : وهذا النوع : منه ما يختص بالفعل ويعمل فيه ، ومنه ما يختص بالفعل ولا يعمل فيه .

فما حروف العاملة في الفعل : حروف الجزم « لَمْ - لَمَّا - لَمْ » الطالب - لا الناهية - إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، ومن أمثلة ذلك : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) ﴾ « الإخلاص » ، ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ (٢٣) ﴾ « عبس » ، « لِيَتَّقُوا سَعَةَ مِّنْ سَعِيهِ (٧) ﴾ « الطلاق » .

وحروف النصب كـ « أَنْ - لَنْ - إِذَنْ - كَي - لام التعليل - لام الجحود - فاء السببية » ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ (١٨٣) ﴾ « البقرة » ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ (٣٢) ﴾ « الأنفال » ، ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي (٨٨) ﴾ « يوسف » .

أما ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها ، فهي « السين - سوف - قد - لو » لتتربطها منزلة الجزء مما دخلت عليه ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

س ٤ : من علامات الأسماء الجبر . اشرح هذه العبارة مع التمثيل .
س ٥ : اذكر علامتين من علامات الأسماء ، مستشهداً لما تذكر من القرآن الكريم .

س ٦ : لماذا كان النداء من علامات الأسماء ؟ وكيف تخرج قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ (٣٦) ؟ وس ، ؟ وهل يجوز دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع ؟
س ٧ : بين الحروف المختص ، والحرف المشترك ، وحكمه من حيث العمل

- فيما بعده فيما يلي :
- أمحمد مسافر ؟
 - « ألم نشرح لك صدرك » .
 - « وإلى مدین أخاهم شعبياً » .
 - أسافر خالد ؟
 - « وأن تصوروا خیر لكم » .
 - ساجتهد فی تحصیل العلم .
 - « لينفق ذو سعة من سعته » .
 - « وفي السماء رزقكم وما توعدون » .
 - « فهل أنتم شاکرون » .
 - « ومن الناس من يقول آمنا بالله » .
 - « قل هل يستوی الأعمى والبصير » .

أَنْصَحِرُ ، و « وى » بمعنى : أَعْجَبُ . قال تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ (٢٣) ، والإسراء ، وتقول : « وى ممن يعيش لنفسه » .

٣ - فعل الأمر : ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَعِظْ عَتَاً وَأَعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴾ (٢٨٦) ، « البقرة » وتقول : « اسع في الخير ، وأخلص العمل » . وعلايته : أن يقل دخول نون التوكيد عليه ، مع دلالة على الطلب بصيغته ، فإن قبلت الكلمة نون التوكيد ولم تدل بصيغتها على الطلب فهي فعل مضارع ، مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَسْحَبَنَّ وَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ (٣٦) « يوسف » ، وتقول : « هل نذاكرنا درسك ؟ » ، وإن دلت الكلمة على معنى فعل الأمر - وهو الطلب بالصيغة - ولم تقل نون التوكيد فهي إما : اسم فعل أمر مثل « نزل » - بمعنى أنزل - « ودراك » - بمعنى أدرك تقول : « نزال زيدا » .. « ودراك خالداً » ، وإما مصدر ، مثل « صبرا على الشدايد » - بمعنى : اصبر .

أسئلة

- س ١ : عرف النعرة واصطلاحاً .
- س ٢ : ما ثمرة دراسة علم النعرة ؟ وما الفرق بين الكلام والكلم ؟ وهل هناك علاقة بينهما ؟ وإذا كانت بينهما علاقة فما هي ؟ مثل لا تقول .
- س ٣ : قد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام . اشرح ذلك مستشهداً لما تذكر من القرآن الكريم وكلام العرب .

وفي الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وتلك الحركات المقدرة إعراب ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر « محمد » إعراب .

أنواع الإعراب وعلاماته :

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .
أولاً - الرفع ، ويدخل في الأسماء والأفعال ، مثل « يَسَافِرُ عَلِيٌّ »
فـ « يَسَافِرُ » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجار ،
و « محمد » فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيهما الضمة .

ثانياً - النصب ، ويدخل في الأسماء والأفعال ، مثل « لَنْ أُنْرِخَ الْأَرْضَ » فالفعل « أُنْرِخَ » منصوب ؛ لأنه مسبوق بأداة ناصبة ، و « الأرض » منصوب .
لأنه مفعول به ، وعلامة النصب فيهما الفتحة .

ثالثاً - الجزم ، وهو خاص بالأسماء ، نحو « بَسَّهَ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » فـ « اسم » مجرور لأنه مسبوق بحرف الجر « الباء » ،
و « الله » مجرور لأنه مضاف إليه ، و « الرحمن الرحيم » مجروران لأنهما نعتان وعلامة الجر فيهما الكسرة .

رابعاً - الجزم ، وهو خاص بالأفعال ، كما في قوله تعالى :
﴿ أَلَمْ نُنْشِخْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ « النشخ » فالفعل « نشخ » مجزوم
بـ « لم » وعلامة جزمه السكون .

هذا - ولكل نوع من هذه الأنواع علامات أصلية تظهر في آخر الكلمة المعربة ، وعلامات فرعية تنوب عنها :

فالرفع : علامته الأصلية الضمة ، ويترب عنها : الألف في
الثنى نحو : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ ﴾ « الحجج » ، والواو في الأسماء

الإعراب والبناء

أولاً - الإعراب :

الإعراب في اللغة : الإبانة ، يقال : أعْرَبَ الرجلُ عما في نفسه : إذا أبان عنه ، وفي الحديث : « الْبِكْرُ نَسْتَأْمُرُ وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا » ، والأئيم تعرب عن نفسها « أى : تبين رضاها بالكلام .

أما في الاصطلاح : فيهر أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة .

والمراد بالآخر : حركات الإعراب ظاهرة أو مقدرة ، وما ناب عنها .

والمراد بالظاهر : ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والمراد بالمقدر : ما يتوهم من ذلك .

والمراد بأخر الكلمة : ما كان آخر حقيقة كدال « زيد » أو مجازاً كدال « يد » .

مثال الأثر الظاهر : « جاء محمدٌ » ، وأكْرُمْتُ محمدًا ، وأُتَيْتُ على محمدٍ « فإن الضمة والفتحة والكسرة آثار ظاهرة في آخر « محمد » جلبتها العوامل الداخلة عليها ، وهي على الترتيب : جاء ، ورأيت ، على .

ومثال الأثر المقدر : « حَضَرَ مصطفىٌ » ، وأَبْصُرْتُ مصطفىً ، وسلمت على مصطفىٍ « فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة ،

ما يعرب بعلا مات هروعية

علامات الإعراب الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصلية تنحصر في سبعة أبواب : خمسة في الأسماء ، واثنان في الأفعال .

وفيما يلي تفصيل القول فيها :

(١) الأسماء الستة

وهي : (أب ، أخ ، حم ، فو ، ذو ، هن) .

إعرابها ، هذه الأسماء ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة .

ولا يتحقق هذا الإعراب إلا بشرط لا بد من توافرها ، وهي : إما شرط عامة في جميع الأسماء ، وإما شرط خاصة ببعضها .

فالشروط العامة أربعة :

- ١ - أن تكون مفردة (غير مشتاة ولا مجموعة) .
- ٢ - أن تكون مكبرة (غير مصغرة) .
- ٣ - أن تكون مضافة .
- ٤ - أن تكون إضافتها لغير ياء التثنية .

فإن كانت هذه الأسماء غير مفردة : بأن كانت مشتاة ، أعربت

إعراب المثني : بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، نحو : ﴿ وَأَمَّا الْفُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤَمِّتَيْنِ ﴾ (٨٠) ، والكهف ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ (٢٧) ، والأعراف ، ﴿ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قُلٍ ﴾ (٦) ، يوسف .

السته ، نحو : ﴿ وَأَبَوْنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ (٢٣) ، والقصص ، وكذلك في جميع المذكر السالم نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ، والمؤمنون ، وثبوت النون في الأفعال الخمسة ، نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ (١٥) ، والنساء .

والنصب : علامته الأصلية الفتحة ، وينوب عنها : الألف في

الأسماء الستة نحو : ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَنَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٨) ، يوسف ، والياء في المثني نحو : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَقْبَلُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٦٦) ، والأفعال ، وكذلك في جميع المذكر السالم نحو : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ (١٥٥) ، والبقرة ، والكسرة في جميع المؤنث السالم نحو : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (١١٤) ، هود .

والجر : علامته الأصلية الكسرة ، وينوب عنها : الياء في الأسماء الستة نحو : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ (٨١) ، يوسف ، والياء أيضاً في المثني : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ (١٣) ، آل عمران ، وكذلك في جميع المذكر السالم نحو : ﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ﴾ (٢٦) ، النور ، والفتحة في الممنوع من الصرف ، نحو : ﴿ فَحَبِّبُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا ﴾ (٨٦) ، والنساء .

والجرم : علامته الأصلية السكون ، وينوب عنها : حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعجل الآخر نحو : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ (٣٧) ، والإسراء ، وحذف النون في الأفعال الخمسة نحو : ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٢٤) ، البقرة .

﴿ إِنَّ آيَاتِنَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٨) ، يوسف ، ، وقال : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا آيَاتُنَا إِنَّ ابْنَك سَرَقَ ﴾ (٨١) ، يوسف ، ، وقال : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ ﴾ (٨٣) ، والكهف ، ، وقال : ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾ (٣٥) ، القصص ، .

الشروط الخاصة :

شروط خاصية ذو : « :

يشترط في « ذو » - زيادة على الشروط الأربعة السابقة - أن تكون بمعنى صاحب ، وأن تكون مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة : نحو « جاءني ذو مال ، رأيت ذا علم » .

فإن كانت موصولة بمعنى الذي ، فإنها تلزم الروا في آخرها - رفعا ونصبا وجرا - وتكون مبنية على السكون ، تقول : « جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام » ومنه قول الشاعر :

فَإِذَا كَرَّامٌ مُّوَسِّرُونَ لِقِيَّتِهِمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا (١)

١ - هذا البيت لم يشر إليه جرحهم شتسي .

و « موسرون » ذوو ميرة رفي ، وعندهم الكثير الذي يقدمونه للضيوفان .

الإعراب :

« إذا » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره سياق الكلام ، والتقدير : قابلي كرام ، وجملة « لقيتهم » لا محل لها من الإعراب مفسرة .

« فحسبي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، « حسب » بمعنى كاف خير مقدم ، والياء مصاف إليه ، و « ذو » اسم موصول بمعنى الذي مبنى في محل جر ميم ، والجار =

وإن كانت مجموعة جميع تكسير أمرت بالخرجات الظاهرة نحو : ﴿ آتَاوْكُمْ وَأَتَاوْكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ (١١) ، النساء ، ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آيَاتَهُمْ فَأَخْذَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ (٥) ، الاحزاب ، ، ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (٥٠) ، الاحزاب ، ، ﴿ يَقُولُونَ يَا قُودَاهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ (١٦٧) ، آل عمران ، .

وإن كانت مجموعة جميع سلامة للذكر : رفعت بالروا ونصبت وجرت بالياء ، تقول « هؤلاء أبونا وأخوتنا » ورأيت أبين وأخين ، ومررت بأبين وأخين ، ولم يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح إلا : الأب ، والأخ ، والعم .

وإن كانت غير مكبرة : بأن كانت مصغرة أمرت بالخرجات الظاهرة نحو « جاءني أبيك ، ورأيت أبيك ، ومررت بأبيك » .

وإن كانت غير مضافة أمرت بالخرجات الظاهرة نحو « هذا أب ، ورأيت أباً ، ومررت أباً » قال تعالى : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾ (١٣) ، النساء ، وقال : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ (٧٨) ، يوسف ، وإن كانت مضافة إلى ياء النكلم ، فإنها تعرب بخرجات مقدرة على ما قبل ياء النكلم ، نحو « هذا أخي » ، احترمت أبي ، عطفت على أخي ، قال تعالى : ﴿ وَأَخِي هُورُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ (٣٤) ، القصص ، وقال : ﴿ قَالَ رَبِّ اغْبِرْ لِي وَلِأَخِي ﴾ (١٥١) ، الأعراف ، .

مثال ما تحققت فيه الشروط : « أبوك أبر الناس بك و ذو العقل يشقى في النعيم بعقله ، حموك رجل صالح » . قال تعالى :

الأولى : النقص ، أي : حذف اللام « الواو » والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، تقول : « هذا هُنَاكَ » ، ورأيتُ هُنَاكَ ، ونظرت إلى هُنَاكَ .

وهذه اللغة أشهر وأفصح ؛ لورودها عن جمهور العرب .

الثانية : الإقام بحسروف العسلة ، والإعراب بالخطروف الثلاثة (الواو رفعا ، والألف نصبا ، والياء جرا) . وهذه لغة قليلة حكاها سيره في كتابه عن بعض العرب ، فقال : اعلم أن من العرب من يقول :

« هذا هُنَاكَ ، ورأيتُ هُنَاكَ » ، ومررتُ بِهَيْنِكَ ^(١) .

ولقلة هذه اللغة لم يطلع عليها القراء ولا الزجاجي فادعيا أن الإسماء العربية بالخطروف خمسة لا ستة .

وإذا استعمل « الهين » غير مضاف كان بالإجماع مقوصا ، تقول : هذا هَيْنٌ ، ورأيتُ هُنَاً ، ونظرت إلى هَيْنٍ .

الملحوظة الثانية : ورد عن العرب في (أب ، وأخ ، وحم)

ثلاث لغات :

الأولى : - وهي أشهرها - الإقام ، أي : إعرابها بالخطروف (بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، والياء جرا) كما سبق .

الثانية : وتلى الأولى في الشهرة - أن تستعمل مقصورة : أي : يلزم آخرها الألف المنقلبة عن لامها في الرفع والنصب والجرا ،

والشاهد فيه قوله « فَحَسْبِي مِنْ ذُرِّ عُنْدِهِمْ » فإن « ذر » اسم موصول بمعنى الذي ، وليست بمعنى صاحب ، فلزمت الواو في حالة الجرا .

شروط خاص به وهو :

يشترط في إعراب « فر » بالخطروف زيادة على الشروط الأربعة العامة شرط خاص هو : ألا تلحقه اليم ، فإذا لحقت به اليم أعرب بالخطركات الظاهرة ، تقول « هَذَا فَمُ طَيْبُ الرَّائِحَةِ » - إنَّ فَمَكَ نَظِيفٌ - نَظَرْتُ إِلَى فَمِ حَسَنِ .

ملحوظتان :

الأولى : « هُنْ » ^(١) ورد فيه عن العرب لغتان إذا استعمل مضافا :

= وانغزور متعلق بحسب ، « عندهم » متعلق بحذوف صلة الموصول ، ما كناية ، ما اسم موصول بمعنى الذي مستندا لمؤخر في محل رفع ، ويحوز العكس وهو أن يكون الاسم الموصول جبرا أو حسب ، مبيها .

« كناية » كفي . فعل ماض مبني على فتح مقدر ، والفاعل صير مستر جورا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وباء التكلم معمول به . والخمسة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وما .

المشاهد في هذا البيت :

« من ذو عندهم » ، كما ذكرنا في المتن .

وأرد أن أشير إلى أن هذا البيت قد ورد بـ « ورايين » الأولى ما أشيرنا إليها .

والثانية « فحسبي من ذي عندهم » بالياء ، ومعنى هذا أن « ذي » مبررة ، وأنها ترفع بالواو وتنعب بالألف وتجر بالياء ، وقد استدل بهذه الرواية على أن « ذي » الموصولة تعامل معاملة « ذي » التي هي من الأسماء الستة .

أما الذي عليه الجمهور فهو الأول ، أي الرواية الأولى .

١ - الهن : اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفس ، وقيل : عما يستقيح التصريح بذكره ، وقيل عن الفرج خاصة وقطر الندى ج ١ / ٤٤ - الأضمرني ١ / ٦٩ .

وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

بأبيه أفتُـدَى عبيدِي في الكرمِ

ومن يُشأبِهْ أبه فسممًا ظلم

ف « أبه » الأول مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « أبه » الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ إذ هو مفعول به .

(٢) المثنى

المثنى في اللغة :

المطروف - من ثبت العود إذا عطفته ..

وفي الاصطلاح : ما دل على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره أغت عن العاطف والمطروف ، نحو « الزيدان والهندان » ف « الزيدان » لفظ دال على اثنين اسم كل واحد منهما « زيد » ، إذ الأصل « زيد وزيد » . و « الهندان » لفظ دال على اثنين اسم كل واحدة منهما « هند » ؛ إذ الأصل « هند وهند » ، ثم استغنى عن العطف والتكرار بزيادة الألف والنون ، فقول « الزيدان والهندان » .

إعرابه : يرفع بالألف نياية عن الضمة ، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نياية عن الفتحة والكسرة - هذا هو الإعراب المشهور .

ونראה ذلك في القرآن الكريم : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَبَّانِ ﴾ (٣٦) « يوسف » ، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَعْمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾

فتعرب بالجر كات المقدرة عليها ، فيقال : « هذا أباه » ، ورأيت أخاه ، وسلمت على حمّاه » ف « أباه » في المثال الأول خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، و « أخاه » - في المثال الثاني - مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف و « حمّاه » - في المثال الثالث - مجرورة بـ « على » وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف .

وعلى هذا جاء قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَهَا

والشاهد في « أباهَا » الثالث ؛ إذ هو نص في القصر لأنه مضاف إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وإلا لجر بالياء .

ومن هذه اللغة قولهم في المثل « مَكْرَةٌ أَخَاكَ لَا يَبْطُلُ » ف « أَخَاكَ » مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، ولو أعرب به بالجر وف ليرفعوه بالواو ، و « مَكْرَةٌ » خبر مقدم ، و « يَبْطُلُ » معطوف بـ « لا » على « مَكْرَةٌ » .

الثالثة : وهي أقلها شهرة - أن تستعمل منقوصة ، أي : محذوفة اللام (الواو والألف والياء) فتعرب بحركات ظاهرة على الياء والطاء والميم ، تقول : « هذا أبه وأخه وحمّاه » ، رأيت أبها وأخها وحمّاه ، وسلمت على أبه وأخه وحمّاه ..

شروط المعنى: يشترط في كل ما ينشئ عند الأكثرين من النحاة ثمانية شروط :

١- أن يكون الاسم مفردا ، فلا ينشئ المثنى ، ولا المجموع على حد المثنى ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

٢- أن يكون الاسم معربا ، فلا ينشئ المبنى ، وأما « ذان وثن » - من أسماء الإشارة - و « اللذان واللتان » - من الأسماء الموصولة - فصيغ موصوعة للمثنى ، وليست مثناة حقيقية عند جمهور البصريين .

٣- ألا يكون مركبا . فلا ينشئ المركب تركيب إسماد باتفاق النحاة: نحو: تأبط شراً ، وشاب قرناًها ، ولا المركب تركيبا مرجيا على الأصح مثل « سيمويه ويعليك » .

فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف إليهما « ذوا » رفعا و « ذوى » نصبا وجرا ، فتقول : « ذوا تأبط شراً » أو ذوى تأبط شراً .

ومن أجاز تنقية المركب الزجى يلحق علامة التنشئة بآخره ، فيقول : « سيبريهان ويعليكان » ، وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بـ « ويه » وينشئ صدره ، فيقال : « سيان » ^(١) .

أما المركب الإضافي نحو « عبد الله » فإنه يستغنى بتنشئة المضاف عن تنشئة المضاف إليه فيقال « عبد الله » في حالة الرفع ، و « عبدى الله » في حالتي النصب والجور .

١- الصان : ٩ / ٧٦ يعرف .

(٢٣) « المائدة » ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ (٥٥) ﴾ ، والفرقان ، ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ (٢٨٧) ﴾ ، البقرة ، ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ (٤٥) ﴾ ، النور ، ﴿ فَقَالُوا أَنْتُمْ يُبَشِّرِينَ مَثَلًا (٤٧) ﴾ ، المؤمنون .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا ، فيكون إعرابه - على لغتهم - بحركات مقدرة على الألف كالقصور ، وهي لغة بلخارث بن كعب ، ورضعم ، وزبيد ، تقول : « جاء الطالبان ، ورأيت الطالبان ، ومورت بالطالبان » ..

وخرج على هذه اللغة قراءة تشديد (إن) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ (٦٦) ﴾ ، وطه ، وقوله ﴿ لَئِنْ ﴾ وقرن في ليله : وقرن الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْحَدِّ غَايَتَاهَا

فقال في الآية « هذان » مع أنها اسم « إن » ، وفي الحديث « وثران » ، مع أنه اسم « لا » ، وفي البيت « غايتها » مع أنه مفعول به لـ « بلغا » ، ولر جريرين على اللغة المشهورة لقليل « هذين » - وثرينين - غايتيه .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ويعربها بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد ^(١) تقول : « جاء الرجلان » ، ورأيت الرجلان ، ومورت بالرجلان .

١- التصريح : ٩ / ٦٧ ، ٦٨ .

الملحق بالثني

يلحق بالثني في إعرابه بالحروف الخمسة الفاظه :

« أثنان » للمذكرين ، و « اثنان » للمؤنثين في لغة الحجاز ، و « ثنتان » للمؤنثين في لغة قيس ، وهذه الألفاظ الثلاثة تجري مجرى التي في إعرابه دائما من غير شرط ، وإنما لم نسمها مشاة ؛ لأنها ليست اختصارا للمتعاطفين ؛ إذ لا مفرد لها ، لا يقال « أثن » ولا « اثنة » ولا ، ثنت . وشاهد ذلك من القرآن الكريم .

١ - قوله تعالى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة] ، فإن « اثنتا » فاعل « انفجرت » مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بالثني ، وحذفت نونه بسبب التركيب الشبيه بالإضافة .

٢ - قوله تعالى : إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴿١٥﴾ يس « ف » اثنين ، مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء لكونه ملحقا بالثني .

٣ - قوله تعالى ﴿ قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا أَثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتِنَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ [عافر] فإن « اثنتين » مفعول مطلق في الموضعين ، والمعنى : « أمثنتا إِمَاتَتَيْنِ وَأَحْيَيْتِنَا إِحْيَاءَتَيْنِ » ، والمفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه ملحقا بالثني .

٤ - قوله تعالى : ﴿ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ [التوبة] « التوبة » فإن « اثنين » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة .

٤ - أن يكون الاسم نكرة ، فلا يثنى العلم باقيا على علميته ، بل يكرر ثم يثنى ، ولذلك تدخل عليه الألف واللام بعد التنبيه لتكون كالأمور من العلمية ؛ لأن « أل » تعرف لا تلمح الأعلام ، تقول في « محمد : العَمْدَان » وفي « بكر : البكرَان » .

٥ - اتفاق اللفظ ، وأما نحو « الأَيْرَان » للأب والأود ، و « الحسنَان » للحسن والحسين ، فمن باب التغليب - وهو : أن تعم كلا العنفتين بلفظ واحد - ويغلب الأخف في الشظ على غيره كـ « خَسَنَسَيْن » ، والمذكور على المؤنث كـ « الأَبَوَيْن » ، وهذا النوع مسموح بحفظ ولا يقاس عليه .

٦ - اتفاق المعنى ، فلا يثنى اللفظ المشترك ، ولا حقيقة مع الجاز . وإنما قولهم « الْقَلَمُ أَحَدُ الْمَسَاتِين » فشاء .

٧ - أن يكون له ثان في الوجود ، فلا يثنى الشمس ولا القمر ، وأما قولهم « الْقَمَرَان » للشمس والقمر ، و « العَمْرَان » لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فمن باب التغليب .

٨ - ألا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته ، فلا يثنى « سَوَاء » ، لأنهم استغنوا عن ثنيته بثنية « سَوَاء » ، و « يَتْرُقَان » ، لأنهم استغنوا عن ثنيته بثنية « يَتْرُقَان » ، و « سَوَاءَان » ، وألا يستغنى بملحق بالثني عن ثنيته . فلا يثنى « أَجْمَعُ وَجَمْعَاء » استغناء بـ « كَلَّا وَكَلْنَا » ..

إعراب ما سمي به من المثنى :

لو سميت رجالاً بـ « زَيْدَان » مثلاً ، يجوز لك أن تعربه إعراب المثنى ، فترفعه بالألف وتصبه ونحوه بالياء ، فتقول « حضر زَيْدَان ، وأكرمْتُ زَيْدَيْن » ، ومررت بزَيْدَيْن » ..

وجوز لك أن تبقى الاسم على ما وضع عليه ، وتعربه إعراب ما لا يتصرف ؛ للمعلمية وزيادة الألف والنون ، فيجرى عليه الإعراب بالجر كات الظاهرة على النون (بالضممة رفعا ، وبالفتحه نصبا وجرا) فيكون كـ « عُثْمَانُ وَسَلْمَانُ » ، فتقول « هَذَا زَيْدَانُ » - بضم النون - « أكرمْتُ زَيْدَانُ » - بفتح النون - و « سَلَّمْتُ عَلَى زَيْدَانُ » - بفتح النون - لأن ما لا يتصرف يجر بالفتحة . وأنا أميل إلى الرأي الثاني حفاظا على العلم من التغيير إذا أعرب إعراب المثنى .

(٢) جمع المذكر السالم

تعريفه :

هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون على مفردة ، مثل « محمدٌ ومُحمَّدُونَ ، وزيدٌ وزَيْدُونَ ، ومسلمٌ ومُسْلِمُونَ ، وخاشعٌ وخَاشِعُونَ » قال تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١٦٧) ، النساء ، ف « الراسخُونَ ، والمؤمنون » جمع مذكر سالم مفردة : « راسخ ومؤمن » ، ولم يتغير لفظ المفرد في الجمع ؛ بل سلم لفظه بحر كانه وسكاناته وحروفه .

أما الكلمتان (الرابعة والخامسة) : فهما « كلا » و « كلنا » ولا يلحقان بالمثنى في إعرابه إلا إذا أضيفتا إلى المضمَر ، تقول « جاءني كلاهما » ، رأيت كليهما » ، ومررت بكليهما » ، وتقول أيضا « فهمت الطالبان كلناهما » ، وأكرمْتُ الطالبَيْنِ كليهما » ، وأُنيتُ على الطالبَيْنِ كليهما » ..

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْتَعِنُ عِنْدَكَ الْأَكْبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (٢٣) « الإسراء » ، ف « أَحَدُهُمَا » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و « كِلَاهُمَا » معطوف على « أَحَدُهُمَا » والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، لأنه ملحق بالمثنى . فإن أضيفت « كلا وكنا » إلى اسم ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة ، بمعنى : أنهما يصبحان اسمين مقصورين ، وعندئذ يعرنان بحركات مقدرة على الألف « رفعا ونصبا وجرا » كما يعرب الاسم المقصور ، تقول « جاءني كِلَا الطَّالِبَيْنِ - وفهمتُ كِلَا الطَّالِبَيْنِ ، وأكرمْتُ كِلَا الفاتَرَيْنِ ، واحترمتُ كِلَا الطَّالِبَيْنِ ، وسَلَّمْتُ عَلَى كِلَا الفاتَرَيْنِ ، رحبتُ بِكِلَا المُجِدَّتَيْنِ » ..

قال تعالى : ﴿ كِلَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ (٢٤) « الكهف » ، ف « كِلَا » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ؛ لأنها مضافة إلى اسم ظاهر ، وهو « الجنتين » وجملة « آتَتْ أَكْلَهَا » في محل رفع خبر المبتدأ .

٣- أن يكون خالياً من ثاء التانيث ، فإن كان آخره التاء لم يجمع هذا الجمع ، مثل « طلحة ، معاوية » ، وإنما اشترط الحلو من ثاء التانيث ؛ لئلا يجمع فيها علامتا التانيث والتذكير ، ولو حذف التاء لا ليس جمع المخدوف التاء بالجرء منها .

٤- ألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً باتفاق ، نحو « فتح الله » ، وتأبط شراً » ؛ لأن الحكى لا يغير .

ولا مركباً تركيباً مزجياً على الأصح تشبيهاً له بالحكى فى التركيب ، نحو « معد يكرب » ، وسبيبه » .

فإن أريد الدلالة على أكثر من اثنين كما سمي بأحد هذين التركيبين : ثانياً بكلمة « ذوو » ، ولما « ذوى » نصيباً وجراً ، ويجعل صدراً لما يراد جمعه .

فالركب الإسنادى : يقال فى جمعه ، جاء ذؤو فتح الله وذؤو تأبط شراً » ، وأكرمت ذؤى فتح الله وذؤى تأبط شراً ، وسلمت على ذؤى فتح الله وذؤى تأبط شراً ، فى حالتى النصب والجر .

والركب المزجى : يقال فى جمعه « حضر ذؤو معد يكرب » ، وذؤو سبيبه » فى الرفع ، و « رأيت ذؤى معد يكرب » ، وذؤى سبيبه » ، و « سلمت على ذؤى معد يكرب » ، وذؤى سبيبه » فى حالتى النصب والجر (١) .

١- وقيل : يجوز جمع الركب المزجى مطلقاً بإطلاق العلامة فى آخره ، وقيل : إن ختم به وبه جاز ، وإلا فلا ، وعلى الجواز فى الختم به وبه ، فمنهم من يلحق العلامة بآخره . فيقول : سبيبهون » ، ومنهم من يحذف وبه ، ويقول : سبيرون » .
التصريح ١ / ٧٩ .

ولذلك سمي هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء مفرد ، فلم يتغير فيه شئ سوى وضع الزيادة التى دلت على الجمع فى آخره .

ما يجمع هذا الجمع وشروطه :

اعلم أنه لا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علماً أو صفة دون غيرهما فالعلم نحو « محمد - زيد » ، والصفة نحو « مؤمن - مسلم - خاشع » . فإن كان الاسم الذى يراد جمعه ليس علماً ولا صفة ، لم يصح جمعه هذا الجمع مثل « رجل و غلام » ؛ لأنهما من أسماء الأجناس ، فإذا صغرا جاز جمعهما جمع مذكر سالماً . فيقال : « رجلان و غلمان » ؛ لأنهما بالتصغير قد اكتسبا حكم الصفة .

هذا : ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع من علم أو صفة أربعة شروط :

أولاً - شروط العلم :

يشترط فيه :

١- أن يكون للمذكر ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء علماء المؤنث ، نحو « زينب ، وسعاد » .

٢- أن يكون لمعاقل ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان علماً للمذكر غير عاقل ، نحو « واشق » - اسم كلب - ، « ولاجق » - اسم فرس - لانتشاء العقل .

أو ما كان صفة على وزن فَعْلَان الذي مؤنثه فعلى ، مثل « سكران وعطشان وعُشيان » ؛ لأن المؤنث منه « سكرى وعطشى وعُشى » ، أو ما كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث ، مثل « صبور وشكور ، وقيل وجريح » ؛ لأن هذه الصفات يستوى فيها المذكر والمؤنث ، تقول : « رجل صبور وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح » .

إعرابه :

جمع المذكر السالم يرفع بالواو المضموم ما قبلها نيابة عن الضمة . نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١٦ ﴾ « المؤمنون » فـ « المؤمنون » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما بعدها المكسور ما قبلها نيابة عن الفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُبْدُرِينَ كَانُوا إِخْرَانًا الشُّيَاطِينُ ۝٢٧ ﴾ « الإسرائ » ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ۝١١١ ﴾ « التوبة » ، فـ « المبْدُرِينَ » - في الآية الأولى - اسم « إن » منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، و « المؤمنين » - في الآية الثانية - مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة .

ما الحق بجمع المذكر السالم :

أُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً عدة ألفاظ ، وليست من الجمع حقاً ؛ لعدم تحقق الشروط السابقة فيها ، ومن هذه الألفاظ : « أولو » بمعنى : أصحاب ، اسم

أما المركب الإضافي : فيجمع جزؤه الأول ويضاف إلى الثاني ، فيقال في « عبد اللطيف : عبْدُ اللطيف - رُفعا - وعَبْدُ اللطيف - نصبا وجرا - ولم يجمع الثاني لعدم الحاجة إلى ذلك .

هذا : وقد جُوزَ الكرفيرون جمع الجرائين ، فيقال : « عَبْدُ اللطيفين » - رُفعا - و « عَبْدُ اللطيفين » - نصبا وجرا - ويوزج قول الكرفيين بأن جمع المضاف إليه بطريق التبع لجمع المضاف .

ثانياً - شروط الصفة :

يشترط فيها :

١ - أن تكون للمذكر ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان صفة للمؤنث ، نحو « حائض وطامث وطالق ومُرْضِع » .

٢ - أن تكون لعاقل ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان صفة للمذكر غير عاقل ، نحو « سابق » - صفة للفرس - و « صاهل » - صفة للمحصان » .

٣ - أن تكون خالية من ثاء التانيث ، فلا يجمع هذا الجمع ما فيه التاء ، مثل « علامة ، وقهامة ، ونسابة » ؛ فإن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث .

٤ - ألا تكون من باب أفْعَل الذي مؤنثه فعْلاء ، ولا من باب فَعْلَان الذي مؤنثه فعْلى ، ولا ما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

وعلى هذا : لا يجمع جمع مذكر سالماً : ما كان صفة على وزن أفْعَل فعْلاء ، مثل « أسود وأحمر » لأن المؤنث منه « سوداء وحُمْراء » ،

• **أَهْلُون :** جمع أهل ، و « أهل » ليس علما ولا صفة ؛ بل هو اسم جنس جامد للتقريب . قال تعالى : ﴿ شَغَّانَا أُمُورُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ (١٦) والفتح .

فه « أهْلُونَا » معطوف على « أُمُورُنَا » الذي هو فاعل مرفوع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وقال : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِغُمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ (١٧) « المائدة » فه « أَهْلِيكُمْ » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، وقال : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ (١٨) « الفتح » فه « أَهْلِيهِمْ » محروبة « إلى » وعلامة جرّه الياء .

• **أَرْضُون :** جمع تكسير لؤنث لا يعقل ؛ لأن مفروده « أرض » يسكون الراء - والأرض مؤنث غير عاقل بدليل قول الله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (١٩) « النازعة » ، وتقول : « هذه أرضون » ، ورأيت أرضين ، ومررت بأرضين « فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء لكونه ملحقا بجمع المذكر السالم .

وفي الحديث « مَنْ غَصِبَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنْ أَرْضٍ طَوَّقَهُ مِنْ سِتِّينَ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فه « أرضين » مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .

• **بنون :** جمع تكسير ، إذ تغير فيه بناء الواحد ، وهو « ابن » ، وقياس جمعه جميعا سالا « ابنون » كما يقال في تنقيته « ابنان » ، ولكن خالف تصحيحه تنقيته لعملة تصريفية أدت إلى حذف

جميع لا واحد له من لفظه ، وإغاله واحد من معناه ، وهو « ذو » قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَئِكَ الْأَبَابِ ﴾ (٢٠) « الرعد » ، ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِكْمَةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٢١) « البقرة » ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾ (٢٢) « الزمر » .

فه « تولو » - في الآية الأولى - فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لكونه ملحقا بجمع المذكر السالم ، و « أولى » - في الآية الثانية - مبادى منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، وفي الآية الثالثة (أولى) مجرورة بحرف الجر « اللام » وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .

• **ألفاظ انعقود ثمانية ، وهي :** « عَشْرُونَ وَثَلَاثُونَ إِلَى تِسْعِينَ » ؛ لأنها لا واحد بن من لفظها ولا معناها ، ومن شواهد ألفاظ المعقود في التبريل قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ (٢٣) « الأنفال » ، « فَأَطْعِمُوا سَبْعِينَ مَسْكِينًا ﴾ (٢٤) « المجادلة » ، ﴿ وَوَاعِدْنَا مَرْسِي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ (٢٥) « الأعراف » .

• **عالمون :** اسم جمع « عالم » - بفتح اللام - وليس جمعا له ؛ لأن « العالم » يطلق على كل ما روى الله به لا كإنسان غير عاقل . والعالمون مختص بالمعقود ، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه ، نحو قريش الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٦) « الفاتحة » ، فه « عالمان » مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .

فهو السُّنُونُ « - في البيت - بدل من اسم الإشارة « تلك » وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة .

و « سنين » - في الآية الأولى - مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء . أما في الثانية فهو « سنين » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء .

• ما سمى به من جميع المذكر السالم المستوفي للشروط ، نحو « زَيْدُونَ ، وَحَمْدُونَ ، وَزَيْتُونَ » ، فهذه الأعلام ونحوها تلحق بجميع المذكر السالم ، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء .

هذا - ويجوز في إعراب هذا النوع أيضا :

١ - أن يلزم الياء . ويعرب بحركات ظاهرة على النون متونة إن لم يكن أعجميا . فنقول : « هذا زَيْدِينَ ، ورَأَيْتُ زَيْدِيْنَا ، وسَلَّمْتُ عَلَى زَيْدِينَ » فيجرى مجرى « غَسَلِينَ » .

فإن كان أعجميا . امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، تقول : « هذه قَيْسَرِينَ ، وسَكَنْتُ قَيْسَرِينَ ، ومررتُ بِقَيْسَرِينَ » .
٢ - أن يلزم الواو . ويعرب بحركات ظاهرة على النون متونة ، فيقال « هذا زَيْدُونَ ، ورَأَيْتُ زَيْدُونَا ، ومررتُ بِزَيْدُونِ » فيجرى مجرى « عَزَبُونَ » .

قال الشاعر :

طَالَ لَيْلِي رَيْتُ كَسَالِ الْجُنُونِ

واعترتني الهُمومُ بالمَطْرُونِ (١)

١ - هذا البيت من بحر زخميف ، وهو لعبد الرحمن بن حسان ، وقيل إن قائله هو

أبو دهل الجمحي .

الهمزة (١) ، ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٤٦) ، والكيف ، ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مُمَدِّدًا ﴾ (٤٧) وبين شهوردا (٤٨) ، والمدثر ، ﴿ أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴾ (٤٩) « الشعراء » ف « البنون » معطوف على « المال » الذي هو مبتدأ ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، و « بين » - في الآية الثانية - معطوف على « مالا » الذي هو مفعول به ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، و « بين » - في الآية الثالثة - معطوف على « أَنْعَامٍ » الذي هو مجرور بحرف الجر « الباء » والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة .

• سنون : جميع سنة ، و « سنة » مفتوح الأول ، « وسنُونُ » مكسور الأول ، و « سنة » مؤنث غير عاقل . وأصله « سنو أو سنة » بدليل قولهم في جمعه بالالف والياء : سنوات وسنّهات . وقولهم في اشتقاق الفعل منه « سَنَنْتُ وَسَنَانِيْتُ » ، ومن أمثله قول الشاعر :

ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السُّنُونُ وَأَقْلَهَا

فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْسَلَامُ

وقوله تعالى : ﴿ فَابْقِشْ سِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ (٥٠) « طه » ، ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (٥١) « المؤمنون »

أما نحو « آيات » جمع بيت ، و « أصوات » جمع صوت و « أقوات » جمع قوت ، فلا يدخل في هذا الجمع ؛ لأن الألف وإن كانت زائدة إلا أن الناء أصلية ؛ لوجودها في المفرد ، وكذا لا يدخل في هذا الجمع نحو « قضاة وغزاة ودعاة » ؛ لأن الناء وإن كانت زائدة إلا أن الألف أصلية ؛ لكونها متقلبة عن أصل ، فهي في « قضاة » متقلبة عن ياء ؛ إذ أصلها « قضية » تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وفي « غزاة » و « نخاة » ودعاة » متقلبة عن واو ؛ لأن أصلها « غزوة » و « نخوة » ودعوة » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

فالألف والياء في هذه الأمثلة لا دخل لهما في الدلالة على الجمع ؛ بل الدلالة عليه بالنعيفة ، فهما جمعا تكسير .

إعراجه :

هذا الجمع يعرب بعلامة فرعية في موقع النصب ، حيث تنوب فيه الكسرة عن الفتحة . أي : تنوب فيه حركة عن حركة .

أما في الرفع والجر . فلا نيابة فيه ؛ بل يرفع بالضممة ويجر بالكسرة . أي الأصيل : قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْمُدَّتُّ يُرْضِعُهُ أَهْلَ الْاَدْنَى ﴾ (٢٢٣) « البقرة » ف « الودعات » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وقال أيضا : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ (٢٢٤) ﴾ « المنكورات » ف « السموات » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة .

يكسر النون وعدم التنوين في « الماطرون » ؛ لأنه مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة ، وامتنع التنوين لوجود الألف واللام .

ويمتنع التنوين إذا كان مفعولا من المصروف للمعلمية ونسبه المعجمة وذلك نحو « حمَدُونٌ وسَحَنُونٌ » تقول : « هَذَا حَمْدُونٌ - بالنظم بدون تنوين - و « رأيت حَمْدُونٌ » - بالفتح بدون تنوين - و « مَرَّتْ بِحَمْدُونٌ » - بالفتح بدون تنوين - لأن ما لا ينصرف يعرب بالفتحة ، فيعرب مجرى « هَرُونَ » .

(٤) جمع المؤنث الثالث

تعريفه :

هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره ، مثل « هندات » فاطمات ، مسلمات « فالألف والتاء الزائدتان على المفرد « هند » وفاطمة ، ومسلمة » سببا في دلالة على الجمع .

الفردات :

(اعترتي) . نزلت بي (الماطرون) جمع ماطر ، فهو وصف لغير المائل . فلا يجمع جمع مذكر سالما ، ولكنه جمع على غير قياس ، ثم سمي به موصغ بالشاء . الإعراب : (ليلى) فاعل طالع مرفوع بضممة مقصورة على ما قبل الياء ، والياء مضاف إليه ، (واعترتي الهموم) الواو حرف عطف ، واعترى فعل ماض ، والتاء للتانيث . والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والهموم فاعل ، (الماطرون) اسم مجرور بالكسرة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار المجرور متعلق باعتري .

أما الشاهد ، فقد أشرنا إليه في المتن .
ومعنى البيت : أن الشاعر يقول : لقد طالع ليلى ، وحل بي من الأحرار والآلام ما جعلني كغيري ، وأنا في هذا المكان بسبب البعد عن الأحباب والأقارب .

ما الحق بهذا الجمع :

يلحق بهذا الجمع في إعرابه نوعان :

- ١ - أولات : اسم جمع بمعنى ذوات ، لا واحد له من لفظه ، وله واحد من معناه ، وهو « ذات » بمعنى صاحبه ، قال تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضُمَّنَ حَمْلُهُنَّ ﴾ [٤٢] « الطلاق » فـ « أولات » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضُمَّنَ حَمْلُهُنَّ ﴾ [٤٦] « الطلاق » فـ « أولات » حَسْر « كُنْ » وهو منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة واسمها ضمير النسوة - وهو النون المدغمة في نونها - ، وتقول « مررت بأولات خلقٍ » ما سمي به من جمع المؤنث السالم وما أخفى به ، مثل « عرفات » علم لوضع في الحج ، و « أذرعات » - قرية من قرى الشام و « عنيات » وعطيات « تقول « رأيت عرفات ، وسكنت أذرعات » فكل من « عرفات ، وأذرعات » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة .

هذا - وقد اختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع الذي يتعدى ثلاث فترات .

- ١ - فبعضهم يعربه إعراب جمع المؤنث السالم ، مع التنوين ، مراعاة للأصل قبل التسمية ؛ لأنه في الأصل لقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فاستصحب بعد التسمية تقول : « هذه عرفات مباركا فيها وزرت عرفات » قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمُشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [١٣٨] « البقرة » .

وقال أيضا : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ [٣٦] « النور » فـ « المؤمنات » مجرور باللام وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة .

ما يجمع هذا الجمع :

جمع المؤنث السالم يطرد في أنواع :

- ١ - ما فيه تاء التانيث ، مثل « فاطمة وفاطمات » ومعارية ومعاويات .
- ٢ - ما فيه ألف تانيث مقصورة أو ممدودة ، مثل « حبلى وحليات ، صحراء وصحاروات » .
- ٣ - كل علم مؤنث حقيقي خال من علامة التانيث ، مثل « زئبق وزئبيات ، وهند وهندات » .
- ٤ - مصغر المذكر غير العاقل ، مثل « نُهيّر تصغير نُهر » يجمع على نُهيّرات وُجَيْل تصغير جَيْل يجمع على جُيَّيلات .
- ٥ - وصف المذكر غير العاقل ، مثل : « أيام معدودات ، جبال شامخات » .
- ٦ - كل خصاسي لم يسمع عن العرب جمعه جمع تكسير ، مثل « سُرَادِقُ سُرَادِقَاتٍ ، وَحِمَامٌ وَحِمَامَاتٍ ، وَاصْطَبَلٌ وَاصْطَبَلَاتٌ » .
- وإذا جمع هذا الجمع شيء غير ما تقدم ، فهو مقصور على السماع ، مثل « سَمَرَات » جمع سماء ، « وَثِيَّات » جمع ثياب « وَحْشَمَات » جمع حُشَام .

(٥) الممنوع من الصرف

تعريفه :

هو الاسم العرب الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين :
أحدهما : ترجع إلى اللفظ ، والأخرى : ترجع إلى المعنى ، أو وجد
فيه علة واحدة تقوم مقام علتين .

فالعمل التي ترجع في الاسم وتدل على الفرعية ، وهي راجعة
إلى المعنى اثنتان : الأولى : العلمية ، والثانية : الوصفية .

والعمل التي ترجع في الاسم وتدل على الفرعية ، وتكون
راجعة إلى اللفظ ست علة وهي : (التأنيت بغير ألف ، والمعجمة ،
والتركيب ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل) ، ولا بد
من وجود واحدة من هذه العمل مع وجود العلمية فيه ، وأما مع
الوصفية فلا يوجد منها إلا واحدة من ثلاث ، وهي : « زيادة الألف
والنون ، أو وزن الفعل ، أو العدل » .

- المعنى -

يقول إنه نظر إلى نار محبته وهو ياذرعات وأهلها بالمدينة ، وأن أقرب مكان من دارها
يحتاج إلى نظر بعيد .

وقد ذكر ابن قتيبة أنه لم يرد رؤية العين ، بل أراد رؤية القلب .

الإعراب :

(تنورتها) فعل وقاعل ومفعول به ، (وأهلها) الواو واو الحال . (أهل) مبتدأ .
(ينورت) جار ومحرور متعلق بحذوف خير البتداء ، أدنى مبتدأ ، دارها مضاف إليه
(ينورت) وضمير المؤنثة العائبة مضاف إليه ، نظر ضمير البتداء ، عال صفة لنظر .
مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها
الغفل .

أما الشاهد : فقد أشرنا إليه في المتن ، فلا داعي لتكراره .

٢ - وبعضهم يعر به إعراب جمع المؤنث السالم ، مع ترك تنوينه ،
مراعاة للمعلمية والتأنيت ، تقول « نجحت عنائات » ، أكرمت
عنائات ، سلمت على عنائات .

٣ - وبعضهم يعر به إعراب ما لا ينصرف ، فيترك تنوينه ويعر به
بالفتحة ، مراعاة للتسمية - وهو أنه علم مؤنث - والعلم
المؤنث يجر بالفتحة ويتنوع تنوينه فتقول : « هذه أذرعأت » ،
وسكنت أذرعأت ، ونظرت إلى أذرعأت ، بفتح التاء نصباً وجراً .

وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس الكندي :

تنورتها من أذرعأت وأهلها

بيشرب أدنى دارها نظراً عالياً^(١)

روى بكسر تاء « أذرعأت » وتنوينها على الرأي الأول .

وروى بكسر التاء غير منونة على الرأي الثاني .

وروى أيضاً « أذرعأت » - بفتح التاء غير منونة - على الرأي

الثالث .

١ - « التأنيت من تنوين » و « أذرعأت » انحص من « كسر » كسر من تنوين تنوين .

ومطامها قوله :

ألا عم صاحبها أنها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في المعسر الخالي

المفردات :

(تنورتها) : نظرت إلى نارها بقلبي . (يشرب) : المدينة المنورة . (أدنى دارها) : أقرب
مكان من دارها . (نظر عالي) : أى : يحتاج إلى نظر بعيد .

ومثال ما فيه علة واحدة تقوم مقام علقين :

(أ) « حُبْلَى - لَيْلَى - حُجْرَاء - حَسَنَاء » مما هو مختوم باللف الثانيث المقصورة أو المدورة .

(ب) « مساجد - مدارس - مفاتيح - مصابيح » مما هو على صيغة متتهى المجموع ، وضابطها : أن يكون الاسم جمع تكسير ، وقد وقع بعد ألف تكسيره حرفان ، كما في المثال الأول والثاني ، أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كما في المثال الثالث والرابع .

إعرابه :

يرفع بالضممة . وينصب بالفتحة على الأصل فيهما ، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرطين :

١ - أن يكون غير مضاف .

٢ - ألا تدخل عليه أن .

تقول : « حَضِرَ عُمَرُ ، وَأَكْرَمَتْ عُمَرُ ، وَسَلَّمَتْ عَلَى عُمَرُ » ،

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حُجَّتُمْ لِبَيْتِهِ فَجُورًا بِأَحْسَنِ مِنْهَا ﴾ (٨٦) « النساء » ،

﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ (١٧٥) « البقرة » . ف « أحسن »

في الآية الأولى - مجرور بالياء وعلامة جرة الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لكونه مبرعاً من الشرف للوصفية ووزن الفعل .

و « رمضان » - حرفي الآية الثانية - مجرور لأنه مضاف إليه ، إذ « شهر » مضاف و « رمضان » مضاف إليه مجرور ، وعلامة جرة

مثال ما فيه علقان :

(أ) « فاطمة ، وزينب . حمزة ، فإن فيها العلمية والثانيث .

(ب) « أحمد ، وزيد ، وأشرف ، فإن فيها العلمية ووزن الفعل .

(ج) « عثمان ، عدنان . وسروان ، فإن فيها العلمية وزيادة الألف والثون

(د) « إبراهيم ، يعقوب ، إسماعيل ، فإن فيها العلمية والمججمة .

(هـ) « سيدي ، بملك . معديكرب ، فإن فيها العلمية والثركيب المزدحج .

(و) « عسمر ، رفسر . زحل ، فإن فيها العلمية والعدل ^(١١) .

(ز) « عطشان ، سكران . شبعان ، فإن فيها الوصفية وزيادة الألف والثون

(ح) « أقمل ، أحمر ، أجمل » فإن فيها الوصفية ووزن الفعل .

(ط) « عشتار ، زحل . فإن فيها الألف واللام . فلة والله .

١ - ف « غير » معدول عن « عابر » ، و « زفر » معدول عن « زافر » ، و « زحل » معدول عن « زاحل » ، لأن ما كان على زنة ، فعمل « علما للمذكر إذا سمع متبرعاً الصروف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية فإيتهم بقدره معدولا عن وزن « فاعل » العلم المتقول من الصفة - لأن الأعلام يطلب عليها النقل ، ولأن صيغة « فعمل » قد كثر فيها المعدل كـ « عذر وفسق » المعدولين عن « غادر وفاسق » فلم لم يقدر عدل هذه الأعلام لهم ترتب الاسم على علة واحدة (العلمية) وهي لا تؤثر وحدها في المنع .

أسئلة

س ١ : ما الإعراب لغة واصطلاحاً ؟ وما أنواعه وعلاماته الأصلية والفرعية ؟

س ٢ : أعرب ما فرق الخط ، مبيّناً علامة إعرابه فيما يلي :

أكرمت محمداً - سلمت علي مصطفى - ألم ننسرح لك صديق - قد أفلح المؤمنون - « وبشر الصابرين » - « إن طغيات يذهبن السخات » - « ويسألوك عن ذي القرنين » - نظرت إلى فم حسن - زارني رجل فو علم - « ودخل معه السجن فيسك » - فهم الطالبان كلاهما - « إن المغنوين كانوا إخوان الشياطين » - « إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب » .

س ٣ : متى تعرب الأسماء الستة بالخروف ؟ ومتى تعرب بالخرجات ؟ اشرح ذلك مستشهداً لكل ما تذكر بآيات من القرآن الكريم .

س ٤ : متى تعرب (كلا وكلتا) إعراب المثنى ، ومتى تعربان إعراب المقصور ؟ اشرح ذلك مع التمثيل .

س ٥ : هناك بعض الأنفاظ ألحقت بجميع المذكر السالم . اذكر أربعة منها ، مع الاستشهاد لها من القرآن الكريم .

س ٦ : مثل لما يأتي في جمل مفيدة :

١ - جميع مذكري سالم مرفوع مرة ، ومنصوب مرة ثانية ، ومجرور ثلاثة مع ذكر إعراب وعلامة كل اسم .

الفتحة نيابة عن الكسرة ، لكونه مبرعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

فإن أضيف أو دخلت عليه « أل » جر بالكسرة على الأصل ،

قال تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ (٤) ، والين ،

وقال : ﴿ وَلَا تَبْتَغُوا لَهُمْ مَا كَفَبْتُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (١٨٧)

« البقرة » ، ف « أحسن » في الآية الأولى مجرور وعلامة جره الكسرة

لأنه مضاف ، و « المساجد » في الآية الثانية مجرور وعلامة جره الكسرة لدخول « أل » عليه .

ولا فرق في « أل » بين أن تكون للتعريف كآية السابقة : أو

أن تكون موصولة ، مثل قول الفرزدق :

أَيُّهَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ

شَفَاءٌ وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ

يجر « الخواتم » بالكسرة ، لدخول « أل » الموصولة عليه ،

وهي جمع حائمه . . أو أن تكون زائدة كقول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

شَدِيدًا بِأَغْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

يجر « اليزيد » بالكسرة لدخول « أل » الزائدة عليه .

(١) الأمثلة الخمسة

سميت بذلك ؛ لأنها ليست أفعالا بأعيانها ، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتنى بها عن كل فعل كان غيرلتها .

والأمثلة الخمسة هي :

كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة . وإنما كانت خمسة ؛ لأن الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين قد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على الغيبة ، مثل « الطالبان يكتئبان المدرس » وقد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على الخطاب مثل « أنتما تكتئبان المدرس » .

وكذلك الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة قد يكون مبدوءاً بالياء مثل « الطلاب يكتئبون المدرس » وقد يكون مبدوءاً بالياء مثل « أنتم تكتئبون المدرس » .

أما الفعل المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بالياء مثل « أنت تكتئين المدرس » .

إعرابها :

ترفع بشبوت النون نيابة عن الضمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣٢) ، ﴿ النقرة » ، ﴿ فَأَخْرَجَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ (١٠٧) ، ﴿ المائدة » ، فالتعلمون « تعلمون ، ويقومان « مرفوعان بشبوت النون نيابة عن الضمة ، وتنصب وتجرم بحذف النون ، مثال النصب

٢ - جمع مؤنث سالم بحيث يكون مرفوعاً مرة ، ومنصوباً ثانية ، ومجروراً ثالثة ، وإذا كر موقعه من الإعراب ، وعلاوة إعرابه .

س ٧ : يجمع الاسم من الصرف لعدة واحدة تقوم مقام المقلين . اشرح ذلك شرحاً وافياً مع التمثيل .

س ٨ : أعرب الأمثلة الآتية ، مع بيان المتنوع من الصرف وسبب المنع :

سلمت على أحمد - محمد أفضل من خالد - وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل - « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » - « لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم » - صلاة الليل مثني مثني .

أما « وأن تغفروا » فهو من الأمثلة الخمسة ، منصوب بحذف النون و « الواو » ضمير فاعل ، ووزنه « تَغْفُرُوا » ، وأصله « تَغْفُرُوا - براوين أولاهما : لا الكلمة ، والثانية : واو الجماعة - فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة بعدها واو ساكنة ، فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان - وهما الواوان - فحذفت الواو الأولى .

وإنما خصصت الأولى بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور :

- ١ - الأولى جزء من الكلمة ، والثانية : كلمة تامة ، وحذف جزء أسهل من حذف كل .
- ٢ - الأولى آخر الفعل ، والحذف بالآخر أولى .
- ٣ - الأولى لا تدل على معنى ، والثانية : تدل على معنى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل .

(٧) المضارع المعتل الآخر

هذا الباب آخر الأبواب التي يكون فيها الإعراب بالنسابة ، والإعراب بالنسابة في حالة الجزم فقط ، فهذا النوع من المضارع يعجزم بحذف آخره ، فيتوب حذف الحرف عن حذف الحركة .

والله اعلم به :

ما آخره ألف قبلها فتحة ، مثل « يسعى » ويخشى » أو واو قبلها ضمة ، مثل « يدعوا » ويقعرو » أو ياء قبلها كسرة ، مثل « يرمى ويقضى » .

قوله مالى : ﴿ كُنْ تَقَالُوا أَلْبِرَ حَتَّى تُتَغْفِرُوا مِمَّا تَحْتَبُونَ ﴾ (٦٦) وآل عمران ، فالفعلان « تَقَالُوا » ، وتغفروا » منصوبان ، وعلامة نصبهما حذف النون نيابة عن الفتحة ، ومثال الجزم قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جُفِيَ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَحْزَنْ فِي ﴾ (٦٧) القصص ، فالفعلان « تخافى » ، وتحزنى » مجزومان ، وعلامة جزمهما حذف النون نيابة عن السكون .

وقد اجتمع النصب والجزم في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٦٨) البقرة ، ف « تفعلوا » الأولى مجزومة بأداة الجزم « لم » وعلام الجزم حذف النون ، و « تفعلوا » الثانية منصوبة بأداة النصب « لن » وعلامة النصب حذف النون .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصِيفٌ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أُرِيعُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٦٩) البقرة .

ف « يعفون » ثبت فيها النون مع أنها مسبوقه ب « أن » الناصبة و « تعفوا » حذفت منها النون كالقاعدة ، فما الفرق بين الفعلين ؟

الجواب :

أن « يعفون » ليست من الأمثلة الخمسة ؛ لأن « الواو » : لام الفعل ، و « النون » - هي نون النسوة - فاعل ، والفعل مبتدئ على السكون ووزنه « يعْفُلُنْ » .

ومثال النصب قوله تعالى : ﴿لَنْ تَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ (١٤) والكهف ، وقوله : ﴿لَنْ تَغْنِي عَنْهُمْ أُمُورُهُمْ﴾ (١٧) ، والحجادة ، (١) فالفعْلان « ندعو ، وتغني » معتلان الآخر بالواو « ندعو » والياء في « تغني » - منصوبان ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة على آخرهما . هذا في حالة الرفع والنصب ، أما في حالة الجزم : فيجزم الفعل المضارع المعتل الآخر - بالالف أو الواو أو الياء - بحذف آخره نيابة عن السكون . قال تعالى : ﴿وَلَا تَنْسَ نَفْسِيكَ مِنَ الَّذِينَ﴾ (٧٧) ﴿الْقَعَمِ﴾ ، وقال : ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ (٨٨) ، والقصص ، لقمان ، وقال : ﴿نَسْ وَتَحْشَ﴾ ، وتدع « محذوذة بحذف حرف العلة فيما فالأفعال « نس ، وتحش » وتُدع « محذوذة بحذف حرف العلة فيما سبق ، وهو الالف في الآية الأولى ، والياء في الآية الثانية ، والواو في الآية الثالثة : والفتحة أو الكسرة أو الضمة قبلها دليل عليها .

وأما قول عبد يعوث :

وتضحك مني شيخنة عبشمية

كان لم تَرَى قبلي أسيراً يمانياً

بإثبات الالف في « ترى » مع دخول الجازم عليه ، وهو « لم » .

وقول أبي عمرو بن العلاء :

هَجَرْتُ زَيْنَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَمْتَلِئاً

من هَجَرٍ زَيْنَانَ لَمْ تَهْجُرْ وَلَمْ تَدْعُ

حالات إعرابه :

ما آخره ألف ، تقدر على آخره الضمة في حال الرفع ، والفتحة في حال النصب ، ومثال الرفع قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ (٢٠) ، والقصص ، فالفعل « يسعى » - معتل الآخر بالالف - مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر . أي : تَدْعُ النطق بهذه الحركة على الالف ؛ لأن ذات الالف لا تقبل الحركة ، ومثال النصب قوله تعالى : ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (٢٠) ، والبقرة ، فالفعل « ترضى » - معتل الآخر بالالف - منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر .

ما آخره واو أو ياء :

تقدر الضمة على آخره في حال الرفع ، وتظهر الفتحة في حال النصب ؛ لحقة الفتحة على الواو أو الياء .

مثال الرفع قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ (٢٥)

، ويس « وقوله : ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مِنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٢١٣)

، البقرة . فالفعْلان « يدعو ، ويهدي » معتلان الآخر - بالواو في

« يدعو » والياء في « يهدي » - مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة

على آخرهما منع من ظهورها الثقل - أي : ثقل النطق بالضمة على

اللسان ، وإن كان ذلك ممكناً .

فتحة الراء في « ثر » - في البيت الأول - فنشأت الألف ، وأُشيعت ضمة الجيم في « تُهَجُّ » - في البيت الثاني - فنشأت الواو ، وأُشيعت كسرة التاء في « يات » - في البيت الثالث - فنشأت الياء .
وعلى القول بالضرورة يكون الإعراب حينئذ في هذه الآيات بحركات مقدرة .

الإعراب التقديرى فى الأسماء

- هناك نوعان من الأسماء يقدر فيهما الإعراب ، وهما :
- ١ - الاسم المقصور
 - ٢ - الاسم المنقوص
- أولا - المقصور :

وهو الاسم العرب الذى آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، نحو « الفتى . الهدى . مضطفى » . . . وسمى مقصورا : لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه ، والقصر : النقص ، أو لكونه مع المد ^(١) .
إعرابه :

المقصور تقدر فيه حركات الإعراب الثلاث على آخره - وهو الألف - للتعذر ، إذ لا يمكن النطق بحركة الإعراب علم الألف .
قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴾ ^(٢) « النجم »
وقال : ﴿ وَأَنَا لَمُتَا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ ﴾ ^(٣) « الجن » وقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى ﴾ ^(٤) « التوبة » ف « الهدى » اسم معرب ينتهى بالف لازمة ، وقد وقع فى الآية الأولى : فاعلا للفعل

بإثبات الواو فى « تهجو » مع دخول الجازم عليه « وهو » لم .
وقول قيس بن زهير :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي

بِمَسَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَاد ^(١)

بإثبات الباء فى « يأتى » مع دخول الجازم عليه وهو « لم » .

ف قيل : إن ذلك ضرورة شعرية ، وقيل : إن حرف العلة الأصلي محذوف لأجل الجوزم ، وهذا الطرف نشأ من إشباع الحركة : أُشيعت

١ - هذا البيت لقيس بن زهير بن جذيمة النسي .

المفردات ،

(تسمى) تكثر وتزيد ، وفيه لعمنان . يقال : مسا يمسى - من باب ضرب يضر - ويقال : غما يغمو - من باب نصر ينصر - والأول أكثر .

(لبون) الإبل ذات اللبن .

المعنى :

يسأل عما إذا كان قد شاع فى الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بني زياد وحده المعزير الأبطال الذين يخشاهم الناس حيث أساقها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب :

(يأتيك) فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزومه وجوه سبق أن ذكرناها فى التى (جا) الباء زائدة ، و (مسا) فاعل يأتى ، والتقدير : ألم يأتيك الذى لاقتك لبون سى زياد .

ومن النحاة من ذهب إلى أن الباء أصلية ، و (ما) فى محل جر بالياء ، والجار والمجرور متعلق بيأتى ، وعلى هذا ففاعل يأتى ضمير مستتر فيه تقديره هو ، والتقدير : ألم يأتيك هو (أى النسا) بالذى لاقتك ، وقوله (لاقت لبون بني زياد) لا محل له من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف معزوب بلاقت يعود إلى (ما) وتقدير الكلام : الذى لاقتك

أما الشاهد : فقد أوردناه فى التى فلا داعى لتكراره .

منصوبا ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفي المثال الثالث : وقع لفظ « القاضي » مجرورا بـ « الباء » وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

قال تعالى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ﴿٣٦﴾ ، والأحرف ، وقال : ﴿ وَلَئِي جُفْتُ النُّورَ لِي ﴾ ﴿٥٥﴾ ، ومع .

و جاء « وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وفي الآية الثانية : وقع مفعولا به منصوبا ، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وفي الآية الثالثة : وقع لفظ « الهدى » مجرورا بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وتقول : جاء الفتي ، ورأيت الفتي ، ومررت بالفتي

ثانيا - المنقوص :

وهو الاسم العرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : « القاضي ، والهادي ، والداعي » وسمى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها ، أو لأن لامه تحذف عند التنوين في حالتي الرفع والجور ، تقول : « جاء قاضي ، وسلمت على قاضي » ، والحذف نقص .

إعرابه :

المنقوص تقدر فيه الضمة في حالة الرفع ، والكسرة في حالة الجور للثقل ؛ لأن الحركة يمكن ظهورها على الياء ولكن مع الثقل ، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب خلفها مثل « حكّم القاضي بالعدل » ، ورأيت القاضي يقضي بين الناس باطن ، ومررت بالقاضي فالقاضي - في المثال الأول - فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفي المثال الثاني : وقع مفعولا به

ثانياً ، البناء والمبنى

البناء في اللغة : وضع شيء على شيء على جهة يراة بها الثبوت والدوام .

وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال مثل : « جاء هؤلاء الطلاب » ورأيت هؤلاء الطلاب ، وممرت هؤلاء الطلاب « فأنت ترى أن « هؤلاء » قد لزمت آخره الكسر في الأمثلة الثلاثة مهما تغير موقعه ، ومهما اختلفت المواريل الداخلة عليه ، فهو في المثال الأول : اسم إشارة مبنية على الكسر في محل رفع فاعل ، وفي الثاني : مبنية على الكسر في محل نصب مفعول به . وفي الثالث : مبنية على الكسر في محل جر بحرف الجر « الباء » . ونظير هؤلاء في لزوم الكسر : « منذُ وحيثُ » في لزومهما النصب ، « وأين وكيف » في لزومهما الفتح في جميع التراكيب . ولزوم مثل هذه الكلمات حالة واحدة يقال له : بناء . أما المبنى فهو : ما لزمت آخره حالة واحدة ، وإن تغير موقعه في الجملة .

والبناء يكون في الأسماء ، ويكون في الأفعال ، ويشمل جميع الحروف .

(أولاً - المبنى من الأسماء :

يرى جمهور البصريين أن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء : وعلى هذا فما جاء من الأسماء مبنياً يسأل عن علة بنائه :

أسئلة

س ١ : لم سميت الأمثلة الخمسة بهذا الاسم ؟ وما كيفية إعرابها ؟
مثل لا تقول .

س ٢ : قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمْوهن مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنُصَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ خَيْرٌ ﴾ .

فالضارع (يعفون) ثبتت فيه النون مع أنه مسبوق بـ (أن) الناصية ، و (تعفوا) حذفت منه النون كالتفعدة ، فما الفرق بين الفعلين ؟

س ٣ : أعرب ما فوق الخط فيما يلي إعراباً مفصلاً .

- يسعى المسلم إلى فعل الخيرات .

- « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملثمتهم » .

- والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » .

- « ولا تنس نصيبك من الدنيا » .

- « ولا تحش في الأرض مراحا » .

- كلاً لا يفيض ما أمره » .

وإنما أعرب نحو « أب ، وأخ » ؛ لأن التشبيه الوضعي منتف بالكلية فلم يوضعاً على حرفين ؛ بل هما موضوعان في الأصل على ثلاثة أحرف ، ثم حذفت لامها ، وأصلها قبل الحذف « أبو وأخو » بدليل قولهم في التثنية « أبوان وأخوان » يرد الخذف ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها .

٢ - التشبيه المعنوي :

وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي تؤدي بالحروف سواء أكان لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف أم لا .

مثال الأول : وهو الذي وضع له العرب حرفاً موجوداً « متى » فإنها تستعمل شرطاً ، فتعجزم فعلمين نحو « متى تقم أقم » وهي حيثند شبهة في تأدية المعنى - وهو : تعليق الجواب على الشرط - بـ « إن » الشرطية نحو « إن تقم أقم » .

ونستعمل أيضاً استفهاماً ، فلا تعمل شيئاً نحو « متى نصر الله » ، وهي حيثند شبهة في تأدية المعنى - وهو : طلب الفهم - بهمنة الاستفهام .

وهي في الحالتين مشبهة لحرف موجود في العربية فبنيت لهذه المشابهة . وإنما أعربت « أي » الشرطية في قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ قَضَيْتُ فَلَاحِدُونَ عَلَيَّ ﴾ (٢٨) ، والقسم ، و « أي » الاستفهامية في قوله تعالى : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ (٨١)

لأنه جاء على خلاف الأصل ، ولذلك قال النحاة : إن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف شيئاً قريباً يندبه منه .

وإنما اكتفوا بعللة واحدة في بناء الاسم ، وهي مشابهة الحرف من وجه واحد ؛ لأن مشابهة الاسم للمفعول غير ظاهرة ولا قوية ، بخلاف مشابهة الاسم للحرف فإنها ظاهرة قوية (١) .

أنواع التشبيه بين الاسم والحرف أربعة ،

١ - التشبيه الوضعي :

وهو أن يكون الاسم موضوعاً على الصورة التي وضع عليها الحرف كأن يكون موضوعاً على حرف واحد أو على حرفين .

فالأول : وهو الموضوع على حرف واحد : البناء في « قُمْتُ » فإنها شبهة في الوضع ببناء الجر ولأمله ، وراو المعطف وفائه .

والثاني : وهو الموضوع على حرفين « نا » في « قُمْنَا » فإنها تشبه الحرف الموضوع على حرفين نحو « ما ، ولا ، وقد ، وبل » .

وإنما يبنى الاسم لشبهه بالحرف في الوضع ؛ إذ الأصل في وضع الحروف : أن تكون على حرف واحد أو على حرفين من حروف الهجاء ، وما وضع على أكثر من ذلك فعلى خلاف الأصل .

والأصل في الاسم : أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف فأكثر ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء .

ناثية عن «بعد» ، واسْكُتْ ، وأتَرَجَّع « ف «هيهات» ناثية عن فعل ماضٍ - وهو «بعد» ، و «صه» ناثية عن فعل أمر - وهو «اسكت» ، وأره «ناثية عن فعل مضارع - وهو «أترجع» وهذه الأسماء لا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية أو المعنوية فتتأثر به فهي لا تقبل أثرا من آثار الإعراب ، فأشبهت بذلك الحروف في عدم تأثرها بحامل من العوامل مثل «ليت» فهي ناثية عن «أتمنى» و «أعمل» فهي ناثية عن «أترجى» ولا يدخل عليها عامل أصلا فضلا عن أن تتأثر به .

أما المصدر النائب عن فعله فلا يبنى ؛ لأنه يتوب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل الداخلة عليه ، مثل «ضرباً زيداً» فإن «ضرباً» مصدر نائب عن الفعل «اضرب» وهو مع كونه نائباً عن الفعل معرب ، وذلك لأنه منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : «اضرب» فليس بينه وبين الحرف مشابهة حيث يتأثر بالمعامل . والحروف ليست كذلك .

٤ - الشبه الاقتقاري :

وهو أن يفترق الاسم افتقاراً متاصلاً إلى جملة اسمية أو فعلية وذات متى «إذ واذ» من ظروف إنزمان ، و «حيث» خاصة من ظروف المكان ، و «ألذى وألتي» من الموصولات الاسمية ؛ فإن كلا منها يفترق افتقاراً متاصلاً إلى الجملة ، فأشبهت الحروف في الافتقار ، وذلك لأن الحروف جميعها مفتقرة في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقاراً متاصلاً إلى جملة ؛ لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء .

«الأعنام» ف «أى» الأولى : اسم شرط جازم منصوب على المفعولية ب «قضيت» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

و (أى) الثانية : اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه

الضمة الظاهرة ؛ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتيهما للإضافة إلى المفرد ، والإضافة من خصائص الأسماء .. ومثال الثاني :

وهو الاسم البني لتضمنه معنى لم يوضع له حرف (هنا) وهو اسم إشارة للمكان فإنها متضمنة لمعنى الإشارة . وهذا المعنى لم تضع له العرب حرفاً يدل عليه ، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بأحروف ؛ لأنه كإخطاب الموضع له «الكاف» المسماة بكاف الخطاب . وكالتبعية الموضع له «ها» المسماة ب «ها» التبعية .

ولذلك يثبت أسماء الإشارة لتضمنها معنى حقه أن يؤدي بحرف كان يستحق الوضع .

وإنما أعرب «هذان وهاتان» مع تضمنهما لمعنى الإشارة ؛ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة الثني ، والتبعية من خصائص الأسماء .

٣ - الشبه الاستعمالي :

وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني ، وذلك كأن يترب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ، ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً .

وذلك مثل «هيهات» ، وصه ، وأره» من أسماء الأفعال ، فإنها

ثانياً - المبني من الافعال :

المبني من الافعال ثلاثة أنواع :

١ - الفعل الماضي :

مبني باتفاق ، وأحوال بنيانه هي ،

(أ) يبنى على الفتح : إذا لم يتصل به شيء ، مثل « نَجَحَ الطالبُ في الامتحان » أو اتصلت به تاء التانيث الساكنة ، مثل فهمت الطالبةُ الدرسَ » أو اتصلت به ألف الاثنين مثل « الطالبان نجحا في الامتحان » .

والفتح : إما ظاهر ، كما تقدم من الأمثلة ، وإما مقدر . وذلك إذا كان الفعل معتل الآخر بالألف مثل « سَعَى الطالبُ إلى النجاح » فـ « سَعَى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر .

(ب) يبنى على السكون : إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، وذلك نحو :

١ - تاء الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أَنِّي نَذَرْتُ لِخِيَرَتِمْ صَوْمًا ﴾ (٢٦) ، ومريم ، وتقول : « أَذَيْتُ الواجب » .

٢ - ناء الدالة على الفاعلين ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَاؤُنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (٤) ﴾ « المتحدة » .

وتقول : « كَتَبْنَا الدرسَ » .

تقول : « جَعَلْتُكَ إِذًا » فلا يتم معنى « إِذًا » حتى تقول « حَضَرَ عَلَى » .

وتقول : « جاء الذي » فلا يتم المعنى حتى تقول « أَكْرَمْتَهُ » .

وتقول : « جَلَسْتُ حَيْثُ » فلا يتم المعنى حتى تقول « الورد جميل » .

أما إذا كان افتقار الاسم إلى الجملة غير أصيل ، بل عارض فلا يبنى ، وذلك كافتقار « يوم » في قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ (١١٥) ﴾ والمائدة ، إلى الجملة بعده ، ولكن هذا الافتقار ليس بلازم ؛ لأن حاجة « يوم » إلى الجملة بعده ليس لذاته . وإنما لأنه مضاف ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه في إفادة معناه . ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ويُرْوَل في بعضها . بدليل أنك تقول « هذا يومٌ مباركٌ » وصمت يوماً ، فلا يحتاج في تمام معنى « يوم » إلى شيء آخر .

وكذلك إذا كان الاسم مفتقراً إلى مفرد كـ « سُبْحَانَ وَعِنْدَ » فهما مفتقران افتقاراً متأسلاً ، لكن افتقارهما إلى مفرد لا إلى الجملة ، تقول : « قَعَدْتُ عِنْدَ بَكْرٍ » ، و « سُبْحَانَ اللَّهِ » فـ « عند » منصوب على الظرفية والعامل فيه « جَلَسْتُ » ، و « سُبْحَانَ » منصوب على الصدورية بفعل محذوف تقديره « أَسْبَحَ » .

احوال بنائه :

فعل الامر يبنى على ما يجوز به مضارعه . أى ،

(أ) يبنى على السكون : إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بشئ ،

كقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [المع] ،

وتقول : ذاكر ذرئتك « فالفعلان » « اقرأ » ، وذاكر « مبيان على السكون » لأن مضارعهما يحزم بالسكون ، فيقال : « لم يقرأ ولم يذاكر » .

ولم يذاكر .

أو اتصل به نون النسوة ، نحو « يا فتيات ذاكرن التحو واشتركن في جماعات النشاط الرياضي » فالفعلان « ذاكرن واشتركن » مبيان على السكون ؛ لاتصالهما بنون النسوة ؛ لأن مضارعهما يحزم بالسكون ، فيقال : « لم يذاكرن ولم يشتركن » .

(ب) يبنى على حذف حرف العلة : إذا كان معتل الآخر كقوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل] ، وتقول : اسع في الخير ، وأرم بالطمع وراء ظهرك .

ظهرك .

فالأفعال « ادع » ، واسع ، وأرم « مبية على حذف حرف العلة » لأن أفعالها المضارعة تحزم بحذفها فيقال : لم يدع ولم يسع ، ولم يرم .

(ج) يبنى على حذف النون : إذا اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مثل قوله تعالى : ﴿ فاستقيما ولا

٣ - نون النسوة مثل « الطاليات فهمن الدرس » .

وعلة بناء الفعل على السكون : كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل تولت منزلة الجزء .

(ج) يبنى على الضم : إذا اتصل به واو الجماعة ، كقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا جَبَ

﴾ [الزهد] ، والرعد ، وتقول : « الطلاب نجحوا في الامتحان » .

وإنما يبنى على الضم لناسبة الواو .

وقيل : الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك أو واو الجماعة يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال الحل بالسكون المعارض لدفع كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، أو منع من ظهوره اشتغال الحل بحركة المناسبة عند اتصاله بواو الجماعة .

ثانيا - فعل الامر :

مبنى عند جمهور البصريين ، معرب عند الكوفيين والأخفش ، نحو : « انسرب » مثلا قبل أس يبنى على السكون عند البصريين . أما عند الكوفيين فهو فعل أمر مجزوم بـ « لام » الأمر المقدرة وأصله « لنسرب » فحذفت اللام تخفيفا ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جيء بهمة الوصل توصلا للنطق بالساكن ، فصارت « انسرب » . والتأمل في رأى الكوفيين يلاحظ أن فيه من التكلف ما لا يخفى .

وينى على الفتح : إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو الخفيفة اتصالاً مباشراً ، مثل قوله تعالى : ﴿ لُسُجُنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنْ الصَّاعِرِينَ ﴾ (٣٢) « يوسف ، فالفعْلان « يسجن » ويكوناً » مضارعان مبيان على الفتح ؛ لأن الأول مباشرة نون التوكيد الثقيلة ، والثاني مباشرة نون التوكيد الخفيفة .

وأما بنى المضارع على الفتح مع نون التوكيد المباشرة لتوكيده معها تركيب خمسة عشر ، والإعراب لا يكون في الوسط ، ونون التوكيد حرف ، لا حطاً له في الإعراب ، فبقى الجزآن مبينين ، فلو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لم يحكم ببنائه . لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

ولهذا إذا كانت نون التوكيد غير مباشرة ، بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل . لم بين الفعل سواء أكان الفاصل لفطياً (أى ملفوظاً به) أم مقدراً (أى : غير ملفوظ به) .

مثال الفاصل اللفطى : قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَسْمِعُونَ ﴾ (٢٩) « يونس ، فافعل » تتبعان « مضارع معرب ، وإن أكد بالنون لأنه قد فصل بين الفعل والنون بالألف التى هى ضمير الفاعل ، وهى ملفوظ بها .

وأصل « ولا تتبعان » قبل التوكيد والنهى « تَبِعَانِ » - بخفيف النون - قد جُل عليه الجازم - وهو « لا » الناهية - فحذفت نون الرفع فصار « لا تبعان » ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقى ساكنان :

تَبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (٨٩) « يونس » وقوله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرُّوا ﴾ (١١٣) « آل عمران » وقوله : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسْجُدِي وارْكَعِي مع الرَّاكِعِينَ ﴾ (٤٦) « آل عمران » وتقول : « قُومًا بالليل ، وقُومًا إلى الطعام ، وثَقْفِي نَفْسَكَ بالقراءة الخرة » .

فالأفعال « استقيما ، اعتصموا ، اقنيتى ، اسجدى ، اركعى ، قوموا ، قفوا ، ثقفى » مبنية على حذف النون ؛ لأن أفعالها المضارعة تجزم بحذف النون ، فيقال « لم تستقيما . لم تعصموا ، لم تقنيتى ، لم تسجدى ، لم تركعى . لم تقوما . لم تقوما ، لم تثقفى » .

(د) يبنى على الفتح : إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة مثل : « ذَاكِرْتُ الدَّرْسَ يَا عَلِيَّ » .

ثالثاً - الفعل المضارع :

يبنى في حالتين ، ويعرب فيما عداهما :

فيبنى على السكون : إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ (٢٣٣) « البقرة » وقوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْضِعْنَ أَنْفُسَهُنَّ ﴾ (٢٣٨) « البقرة » فالفعْلان « يرضعن ويرضعن » مضارعان مبيان على السكون ؛ لاتصالهما بنون النسوة التى هى ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع فاعل . ولا تكون نون النسوة إلا مباشرة .

ومن أمثلتهما :

- الحروف الناسخة : (إن وأخواتها) التي تنصب الاسم وترفع الخبر .
- الحروف الجارة : مثل (الباء - عن - من - إلى - على) .
- الحروف الجازمة للمصارع : مثل (لم - لما - لام الأمر - لا الناهية) .
- الحروف الناصبة للمصارع : مثل (أن - لن - كي - إذن) .
- حروف الاستتہام : مثل (الهمزة - هل) .
- حروف العطف : مثل (الواو - الفاء - ثم) .
- حروف النسيه : مثل (ها - ألا - أما) .
- حروف التسديد والجواب : مثل (نعم - بلى) .

أنواع إنشاء الأربعة :

- ١ - السكون : وهو الأصل في البناء ؛ لحقيقته ، واستصحبها بالأصل - وهو : عدم الحركة - ولحقته دخل في أسرار الكلمة الفخارث (الحرف - الفعل - الاسم) مثاله في الحرف : (هل - من - في - عن) (ومتالي في الفعل (كُتب - كُتب) (وسنأله في الاسم - كُتب - الذي - هذا) .

- ٢ - الفتحة : وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ لحصوله بأدنى فتح للنفس . ولذا يكون في الحرف : مثل (سوف - ليت - إن - لعل) (والفعل : مثل : (ضرب - كُتب) (والاسم : مثل (أين - كيف) .

الألف ونون التوكيد المدغمة ، ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها بحذفها ، فحركات النون بالكسر تشبهها لها بنون التنبيه في زيادتها آخرأ بعد الألف .

ومثال الفاصل التقديري قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾ (٨٧) ، القمص ، فاصل يصدُّن :

« يصدُّون » حذف النون الأولى للحجازم - وهو « لا » ثم حذف الروا لاتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة قبلها دليلا عليها ، فصار الفعل « يصدُّن » ، وتقول « هل تفهمُن النحر يا زينب » والأصل « تفهمين » - بثلاث نونات في آخره - وحذفت النون الأولى وهي نون الرفع لتوالي الأمثال - فصارت الكلمة « تفهمين » فالتقى ساكنان : الياء والنون الأولى - فحذفت الياء وبقيت الكسرة قبلها دليلا عليها فصار الفعل « تفهمين » .

فنون التوكيد هنا وإن باشرت الفعل لفظا إلا أنها لم تبشره في الأصل ، لأن الواو اخذت في الآية ، والياء اخذت في المثال فاصلة بينهما تقديرا .

بناء الحروف

الحروف كلها مبنية ؛ لأنها لا تتصرف ، ولا يتوارد عليها من المعاني ما يحتاج معه إلى إعراب ، فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ، أما المعاني الإفرادية كالابتداء والتبعية والبيان بالنسبة إلى « من » فتمتور الحرف ، لكن لا يميز بينها بالإعراب .

أسئلة

س ١ : عرف الاسم المقصور ، مبيّنا سبب تسميته بالمقصور ، وما كيفية إعرابه .

س ٢ : ما حدّ المنقوص ؟ وما سبب تسميته بالمنقوص . وما كيفية

إعرابه ؟ مع التمثيل .

س ٣ : أعرب الأمثلة التالية :

٠ هو الذي أرسل رسوله بالهدى « .

٠ سلمت على مصطفى .

٠ دخل المريض المستشفى ليكمل علاجه .

٠ ولقد جاءهم من ربهم الهدى « .

٠ رأيت القاضي يقضي بين الناس بالحق .

٠ يا قومنا أحيوا داعي الله « .

س ٤ . عرف البناء لغة واصطلاحاً ، ومتى يبنى الاسم ؟ وما أنواع شبه الاسم بالطرف ؟ مثل لا تذكر .

س ٥ : أعرب ما فرق الخط ، مبيّناً حكمه من حيث الإعراب والبناء ، وسرّ بناءه إن كان مبيّناً فيما يلي :

اجتهدت في تحصيل العلم - « وقالوا سمعنا وأطعنا » - متى

تسافر أسافر - ، متى نصر الله « - هنا كناية اللغة العربية -

جاء الذي أكرمته - « والوالدات يرضعن أولادهن » - إني

نذرت للرحمن صيوماً - « طاعيم أفتي لربك واسجدي » -

ذاكرن الدروس يا علي .

٣ - الكسر ، وهو ثقيل ، ولغقله لا يدخل الفعل ؛ لأن الفعل ثقيل لدلالته على الحدث المقترن بالزمان ، ويكون في الحرف والاسم

خفتيها .

فالطرف مثل : (باء الجر ولاسه) والاسم مثل : (سيبويه -

هؤلاء) .

٤ - الضم ، وهو أثقل من الكسر ، ولذا يكون في الحرف والاسم فقط ، مثاله في الحرف : « مُتُّ » إذا جررت بها ، ومثاله في

الاسم : « نحن - حيث » .

٢ - نوع لا يقبل « آل » المؤثرة للتعريف ، ولكنه يقع موقع ما يقبلها ، مثل : « ذو » بمعنى صاحب ، و « من » بمعنى « إنسان » و « ما » بمعنى « شيء » ، تقول : مَرَّتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، ومَرَّتُ بِمَنْ مَخْلُصٍ لَكَ ، ومَرَّتُ بِمَا مَخْلُصٍ لَكَ « ذُو ، وَمَنْ ، وَمَا » نكرات ؛ لأن « ذى » نعت لنكرة ، و « مَنْ وَمَا » نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة ، وهى لا تقبل « آل » ولكنها واقعة موقع ما يقبلها .

أما « ذو » فإنها واقعة موقع « صاحب » و « صاحب » يقبل « آل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : « **الصاحب** .

وليست « آل » الداخلة على « **الصاحب** » موصولة ؛ لأن الصفة قد تنوبى معانها الأصلية بحسب الاستعمال ؛ وصارت من قبيل الجرامد ، ولذلك لا تعمل .

وأما « مَنْ » فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع « إنسان » ، و « إنسان » يقبل « آل » فتقول « **الإنسان** » .

وأما « ما » فإنها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع « شيء » ، و « شيء » يقبل « آل » ، فتقول « **الشيء** » .

علامة النكرة :

علامة النكرة : أن تقبل دخول « رَبِّ » عليها ، نحو « رجل » ، و « غلام » و « كتاب » تقول : « رَبِّ رَجُلٍ قَابِلُهُ » ، و « رَبِّ غُلَامٍ لَقِيَّتُهُ » ، و « رَبِّ كِتَابٍ قَرَأْتُهُ » .

النكرة والمعروفة

الاسم :- بحسب التذكير والتعريف - ينقسم الى قسمين :

١ - نكرة ٢ - معرفة

فالنكرة هي الأصل ؛ لأنها لا تحتاج فى دلالتها إلى قرينة ؛ بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج .

تعريفها :

هى : ما شاع فى جنس موجود أو مقدر .

فالأول ، كـ « رجل » فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا . فكما وجد من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صادق عليه .

والثانى ، كـ « شمس » فإنها موضوع لما كان كوكبا نهائيا يتسبح

ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن

رجلا كذلك ، وإنما تختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد

لها فى الخارج ، ولو وجدت لكان لفظ « الشمس » صالحا

لها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كـ « زيد وعمرو »

وأما وضع وضع اسماء الأجاس .

نوعا النكرة

النكرة نوعان :

١ - نوع يقبل « آل » المؤثر للتعريف ، نحو « رجل » ، و « فرس » ، و « دار » ، و « كتاب » ، تقول « الرجل » - « الفرس » - « الدار » - « الكتاب » .

وما ورد عن العرب فيما وقع فيه الضمير المتصل بعد «إلا»
فضرورة ، كقول الشاعر :

وما نَبِيَّالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارِقًا

أَلَا يُحْجِرُونَنَا إِلَّاكَ دِيَّسَارُ

فقد وقعت الكاف بعد «إلا» وهي ضمير متصل لضرورة
الشعر ، والقياس أن يقول «إلا أَيَّاكَ» .

ومثله - أيضا - قول الآخر :

أَعْرُذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ

عَلَى فَمَّالِي عَرُضُ إِلَهِ نَاصِرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع «إياه» وهذه ضرورة .

٢ - المتفصل : وهو ما يبدأ به ، ويقع بعد «إلا» في الاختيار تقول
«أنا مؤمن» فـ «أنا» مبتدأ و «مؤمن» خبر ، وقد وقع الضمير
المتفصل في ابتداء الكلام ، وتقول «لا يتفعل إلا أنا» فالضمير
المتفصل «أنا» وقع بعد «إلا» وهو فاعل .

ومن امثلة الضمير المتفصل في القرآن الكريم قوله تعالى :
﴿إِنَّا أَنْتَ نَعِيمٌ وَإِنَّا أَنْتَ نَسْتَعِينُ ٥﴾ ، الفاتحة ، وقوله : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ٨٧﴾ ، الأنبياء .

تقسيم الضمير إلى بارز وإلى مستتر

ينقسم الضمير - بحسب الظهور والختفاء - إلى قسمين : بارز

ومستتر :

١ - البارز : وهو ما له صورة في اللفظ ، كشاء من «سجدت» ،
وصلت وفتت ، والكاف من «أكرمك» والهاء من «غلامه» .

٢ - المستتر : وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل يتوهم ويقدر في
الكلام ، كالضمير القدر في «أقوم ، وقم» فإن الفاعل - في
المثال الأول - ضمير مستتر تقديره «أنا» ، وفي المثال الثاني -
ضمير مستتر تقديره «أنت» . .

أقسام الضمير البارز

الضمير البارز ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى

قسمين :

١ - متصل : ما لا يبدأ به في الكلام ، ولا يقع بعد «إلا» في
الاختيار ، وذلك كالياء من «ابني» والكاف من «أكرمك»
والياء والهاء من «سليم» فالياء - في المثال الأول - ضمير
متكلم في محل جر ، والكاف - في الثاني ضمير مخاطب في
محل نصب ، والياء - في الثالث - ضمير مخاطبة في محل
رفع ، والهاء ضمير غائب في محل نصب . فهذه الضمائر لا
يبدأ بها ، ولا يصح أن تقع بعد «إلا» الاستثنائية في الاختيار .
فلا يقال «ما أكرمك إلاك» ، وما أعنت إلاه» .

« ودَعَكَ » في محل نصب على أنها مفعول به ، والكاف من « ربك » في محل جر بإضافة « رب » إليها .

٣ - هاء الغائب : نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ (٣٧) « الكهف » فالهاء من « له » و « صاحبه » في محل جر باللام في « له » وبالإضافة في « صاحبه » والهاء في « يحاوره » في محل نصب على المفعولية بـ يحاور .

٣ - ما هو مشترك بين محل الرفع والنصب والجر ، وهو : نا - خاصة ، مثل قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ﴾ (١١٣) « آل عمران » ف « نا » في « ربنا » في محل جر بإضافة ، وفي « إِنَّا آمَنَّا » في محل نصب علي : أنها اسم « إن » ومفعول « آمَن » وفي « سَمِعْنَا » في محل رفع على أنها فاعل « سمع » .

موقع الضمير المنفصل من الإعراب

الضمير المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - ينقسم إلى قسمين .

- ١ - ما هو مختص بمحل الرفع لا يتجاوزُه إلى غيره . وهو :
« أنا » للمتكلم وحده ، « نحن » للمتكلم المشاركون غيره أو المظم نفسه ، « أنت » للمخاطب ، « أنت » للمخاطبة ، « هو » للغائب « هي » للغائبة ، « هُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، « هم » للغائبتين ، « هن » للغائبات .

أقسام الضمائر المتصلة

بحسب موقعها في الإعراب

تنقسم الضمائر المتصلة - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة ،

١ - تاء الفاعل (مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة) مثل « أَنَا كَتَبْتُ الدرس » ، أَنت كَتَبْتَ الدرس : أَنت كَتَبْتَ الدرس .

٢ - الألف الدالة على اثنين أو اثنتين مثل : « قَامَا وَقَامَا » .

٣ - الواو الدالة على جمع المذكر مثل « سَافَرُوا » ، وقَامُوا » .

٤ - النون الدالة على جمع الإناث مثل « الفتيات نَحْنُ » في الامتحان .

٥ - ياء المخاطبة مثل « قُومِي بِرَاجِيكَ » .

٢ - ما هو مشترك بين محل النصب والجر ، وهو ثلاثة ،

١ - ياء التكلم مثل « رَبِّي أَكْرَمَنِي » فالياء الأولى في محل جر بإضافة « رَبِّ » إليها . والياء الثانية في محل نصب على المفعولية بـ « أَكْرَمَ » .

٢ - كاف الخطاب - بفتح الطاء - مثل قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (٣) « الضحى » فالكاف من

وسمى بذلك ؛ لأنه استغنى عن ظهوره - أى : ظهور أثره في اللفظ - بظهور معناه ، فكانه احتجيب عن الإدراك اللفظي .

أقسامه :

الضمير المستتر ينقسم إلى قسمين : مستتر وجوباً ، ومستتر جوازاً . فالمستتر وجوباً : ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل .

ويكون ذلك في المواقع الآتية :

- ١ - فاعل فعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر ، مثل « استقم في أمرك » ، ف « استقم » فعل أمر للواحد المذكر ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقدير « أنت » فإذا قلت . « استقم أنت » كان « أنت » تركيذا للضمير المستتر وجوباً لا فاعلاً . قال تعالى : ﴿ قُلْ خُذُوا اللَّهَ أَحَدًا ۖ ﴾ [الإخلاص] .

- ٢ - فاعل الفعل المضارع البدوء بالهمزة ، مثل « أسافر إلى القاهرة ف « أسافر » فعل مضارع مبدوء بهمزة المتكلم ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنا » ، قال تعالى : ﴿ لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي ۖ وَأَخِي ۚ ﴾ [الأنبياء] .

- ٣ - فاعل الفعل المضارع البدوء بالنون للمتكلم المشارك غيره أو المعظم نفسه . مثل قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ [٣] ﴿ يَرْسِفُ ۖ ﴾ .

- ف نقص فعل مضارع مبذوء بالنون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره « نحن » ومثل ذلك « نقف في صلاتنا خاشعين » .

- ٢ - ما هو مختص بمحل النصب لا يتجاوزها إلى غيره . وهو :

« إِيَّاي » للمتكلم وحده « إِيَّانَا » للمتكلم المشارك غيره أو « إِيَّاكَ » للمخاطب ، « إِيَّاكَ » للمخاطبة « إِيَّاكُمْ » للمخاطبين أو المخاطبتين ، « إِيَّاكُمْ » للمخاطبين ، « إِيَّاكُنَّ » للمخاطبات « إِيَّاهُ » للغائب ، « إِيَّاهَا » للغائبة ، « إِيَّاهُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، « إِيَّاهُم » للغائبتين ، « إِيَّاهُنَّ » للغائبات .

فالقسم الأول : لا يكون إلا في محل رفع ، تقول : « أنا مؤمن » ف « أنا » مبتدأ ، والبنداء حكمه الرفع .

والقسم الثاني : لا يكون إلا في محل نصب ، تقول « إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ » ف « إِيَّاكَ » مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب .

الضمير المستتر

سبق أن قلنا : إن الضمير المستتر : ما لس له صورة في اللفظ . ولأن تنكلم عنه من حيث موقعه الإعرابي ، ثم أقسامه :

(و لا - موقعه الإعرابي :

الضمير المستتر لا يكون إلا ضمير رفع ، وإنما خص ضمير الرفع بالاستتار ؛ لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجور فإنهما فضلة ، ولا داعي إلى تقدير وجورهما إذا عدما من اللفظ ^(١) .

يَكْرَأُ أَوْ لَيْسَ مُحَمَّدًا ، ففي كل فعل من هذه الأفعال (خلا ، وعدا ، وليس ، ولا يكون) ضمير مستتر وجوبا مرفوع ، عائد على البعض المفهوم من كله السابق ، أو عائد على اسم الفاعل المفهوم من فعله السابق .

٩- المرفوع بالمصدر النائب عن فعله ، مثل « ضَرَبًا زَيْدًا » ، وإكراما الضيف ، فالصدر « ضربا » ناب عن الفعل « اضرب » ، وكذلك المصدر « إكراما » ناب عن الفعل « أكرم » والفعل في كل منهما ضمير مستتر وجوبا .

الضمير المستتر جوازا :

وهو ما يخلقه الظاهر في مكانه ، أو الضمير المنفصل ، ويكون ذلك في المراضع الآتية :

١- فاعل فعل الغائب أو الغائبة ، مثل « خالدٌ يَذَاكِرُ » ، وهند تصومُ » ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول « خالد يذاكر أخوه » ، وهند تصومُ أختها .

٢- المرفوع بالصفات المخفضة ، أي : التي لم يغلب عليها الاسمية نحو « محمدٌ فاهِمٌ » ، الضيف مُكْرَمٌ ، على كَرِيمٍ ، الشَّيْءُ أَكْأَلٌ للطعام ، ففي « فاهم » وكرم ، وأكالم ، ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » مرفوع على الفاعلية ، وفي « مُكْرَمٌ » ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » مرفوع على أنه نائب فاعل .

وأنت تستطيع أن تقول فيها « محمدٌ فاهِمٌ أخوه » ، والضيف

٤- فاعل الفعل المضارع المبدوء بباء الخطاب إذا كان للمفرد المذكر مثل قوله تعالى : ﴿ قَأْنَتْ لَهُ تَعْدَى ﴾ (٦٦) ، عيس ، فالفعل « تعدى » مضارع مبدوء بباء خطاب الواحد ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنت » .

٥- فاعل أفعال في التمجيد مثل « ما أَحْسَنَ الْأَدَبَ » ، ففي « أحسن » ضمير مستتر وجوبا تقديره « هو » عائد على « ما » مرفوع بالفاعلية .

٦- فاعل أفعال التفصيل ، كقوله تعالى : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرَبًّا ﴾ (٦٧) ، « مريم » ، ف « أحسن » اسم تفصيل فيه ضمير مستتر وجوبا يقع فاعلا له و « أثاثا » ، تميز .

٧- فاعل اسم الفعل المضارع واسم الفعل الأمر ، مثل « أَرِهْ » بمعنى : أتربح ، وتزول : بمعنى : أنزل ، قال تعالى : ﴿ أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (٦٧) ، والأنبياء ، ف « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١٨) ، الأحزاب ، ف « هلم » اسم فعل أمر بمعنى : قوبوا ، أو اجمعوا - وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنتم » .

٨- فاعل فعل الاستثناء ، كـ « خلا ، وعدا ، وليس » ، ولا يكون « تقول » نَجَحَ الطَّالِبُ مَا خَلَا عَلِيًّا ، أو ما عدا خالدا أو لا يكون

٣- أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ نحو « أنت محسنٌ ، أنا مؤمنٌ » قال تعالى : ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُرْسِي ﴾ (١٦٣) طه .

٤- أن يكون عامل الضمير حرف نفي ، كقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (٦) المجادلة .

٥- أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر يكون متبوعا للضمير ، كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ رِئَاسًا ﴾ (١) المتحة ، ف « إياكم » معطوف على « الرسول » والعامل فيهما « يخرج » .

٦- أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :
فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْذَرُ قَصِيْدَةً

تكون وإياها بهسا مشلا بعدى

ف « إياها » مفعول معه جاء منفصلا ؛ لأنه وقع بعد واو المعية .

- المفعولات ، و الداند (اسم فاعل من فاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول . ملان يذود عن كذا . أى يدافع عنهم .) الدمار (ما وجب عليك الحافظة عليه وحمايته (أحساب) جمع حسب ، وهو ما يهدد الإنسان من مفاخر آياته وتراث أجداده .

الإعروب (و أنا الداند الحامي للدار) أنا : مبتدأ ، الداند : حيرتان للمبتدأ . وهو مصاف والدمار مصاف إليه ، أو صفة للداند .

وقيل : إن (الدمار) مفعول به للحامي . (وإنا) حرف يدل على القصر متى على السكون لا محل له من الإعراب ، (أنا) ضمير منفصل فاعل يدافع . (أو) حرف عطف . (على) عطف على الضمير المنفصل ، ومنل مصاف والضمير مصاف إليه الشاهد ، (إنا يدافع عن أحسابهم أنا) حيث جاء الضمير (أنا) منفصلا ، لكونه وانما بعد (إلا) في النفي ، فمعنى قوله (إنا يدافع عن أحسابهم أنا) ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا .

مكرم جلساؤه ، وعلى كريم ولده ، والشعره أكلال مجالسه للطعام .

٣- فاعل اسم الفعل الماضي ، نحو « المجد يفوز في الامتحان أنا » الكسول فهيهات ، ففي « هيهات » ضمير مستتر جوارزا هو الفاعل ، وتستطيع أن تقول : « أما الكسول فهيهات نجاة » .

اتصال الضمير وانفصاله :

متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله ؛ لأن الغرض من استعمال الضمير إنما هو الاختصار ، والتصلل أخصر من المنفصل ، فتقول « قُمتُ ، وأكرمك » ولا تقول « قام أنا » ولا « أكرمت إياك » ؛ لأن البناء أخصر من « أنا » و « الكاف » أخصر من « إياك » .

أما إذا لم يمكن اتصال الضمير ، فلا بد من انفصاله . ويكون ذلك في مواضع معينة ، منها :

١- أن يتقدم الضمير على عامله ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٥) « الفاتحة » .

٢- أن يتأخر الضمير عن عامله ، وبلى « إلا » لفظا كقوله تعالى : ﴿ رَبِّهِمْ رَبِّي ، وَإِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا آيَةَ ﴾ (٢٣) « الإسراء » ، أو معنى كما في قول الفرزدق .

أنا الداند الخسامي الدمار وأنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (١)

إذ المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي .

١- هذا البيت من الطويل ، وهو من قصيدة للفرزدق يعارض بها حوبرا ويصغر عليه

في الأصل ، وحق الظير أن يكون مفعولا قبل دخول الناسخ ،
فيستمر الحكم ويترجع بعده .

وعليه جاء قول الشاعر :

أَخِي حَسْبُنَاكَ أَيَّاهُ وَقَدْ مَلَنْتُ

أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْعَانِ وَالْإِخْنِ (١)

والشاهد في « حسبك إياه » حيث أتى بالضمير الثاني ، وهو
« إياه » منفصلا ، ولو جاء به متصلا لقال « حسبتك » .

والأرجح عند ابن مالك الوصول ، وعليه جاء قول الشاعر :

بُلَغْتُ صَنْعَ امْرِئٍ بِرِ إِخْسَالِكُهُ

إِذَا لَمْ تَزَلْ لَاكِتْسَابِ الْحَمْدِ مُتَبَدِّراً

والشاهد « إخالك » حيث أتى بالضمير الثاني وهو « الهاء »

متصلا وهو مفعول ثان لـ « إخال » .

١- هذا البيت من البسيط .

المفردات ، و « حسب » بمعنى ظن . (أرجاء) جمع رجا ، وهو الناحية (الأضغان)
جميع ضغن وهو الحقد . (الإخن) جمع إحنة وهو الحقد أيضا ، والعطف هنا للتفسير
والتوضيح .

الإعراب : (أخى) مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، والياء مضاف
إليه . (حسبك إياه) الكاف مفعول به أول ، (إياه) مفعول به ثان ، وجملة
(حسبك إياه) خبر المبتدأ ، (وقد) الواو راز الحال . (أرجاء صدرك) أرجاء نائب
فاعل ، وهو مضاف ، وشكر مضاف إليه ، مصدر مضاف وضمر الخطاب مضاف إليه .
أما الشاهد : فقد أوردناه في المتن فلا داعي لتكراره .

جواز اتصال الضمير وانفصاله

سبق أن ذكرنا : أنه متى تآنى اتصال الضمير لم يعدل عنه إلى
الانفصال ، ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان يجوز فيهما الانفصال
مع إمكان الاتصال .

المسألة الأولى :

أن يكون عامل الضمير الجائز فيه (الاتصال والانفصال)
عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه ، وليس المقدم مرفوعا بأن
كان منصوبا أو مجرورا ، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الاتصال
نظرا إلى الأصل والانفصال هربا من توالى اتصالين في فضلتين .

ثم إن كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ -
كما في باب أعطي - فالوصول أرجح لكونه الأصل ولا مرجح لغيره ،
نحو : الكتاب سلفيه ، الثوب أعطيتك ، ويجوز - وإن كان مرجوحا
« الكتاب سلفي إياه ، والثوب أعطيتك إياه » .

ولكون الوصول أرجح لم يأت التنزيل إلا به ، قال تعالى :

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ (١٣٧) ، البقرة ، وقال : ﴿ إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا

فِيحِفْظِكُمْ تَجْلُوا وَيُخْرِجْ أَضْعَانَكُمْ ﴾ (١٣٧) ، محمد .

ومن شواهد الفصل : قوله ﷺ « إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ أَيَّاهُمْ » ، ولو
وصل لقال « مَلَكُكُمْوهُمْ » .

وإن كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب « ظن » نحو
« الطالبُ جلتبه » فالأرجح عند الجمهور الفصل ؛ لأن الضمير خبر

أسئلة

- س ١ : ما حدّ النكرة ؟ وما أنواعها ؟ وما علامتها ؟ ولماذا كانت هي الأصل ؟ مثل لكل ما تذكر .
- س ٢ : ما الفرق بين الضمير البارز والضمير المستتر ؟ وما أقسام البارز ؟
- س ٣ : عرف كلاً من الضمير المتصل والضمير المنفصل مبيناً المواضع التي يجب فيها استتار الضمير ؟ مع التمثيل .
- س ٤ : استخرج مما يأتي الضمائر البارزة ، وبين موضع الضمائر المستترة ، ثم اذكر موقع الضمير الإعرابي بارزاً كان أم مستتراً ، وعلامة بنائه .

- أنا فهمت النحر .
- ألحجيج سافروا إلى المدينة المنورة .
- قومي بواجبك - نحن نسافر اليوم إلى مكة المكرمة .
- « ما ودعك ربك وما قلى » .
- « ريتنا إنما سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمروا برحمتكم فآمنا » .
- « إياكم والكذب - أراقفك في هذا الأمر » .
- « إياك نعبد وإياك نستعين » .
- اجتهد في تحصيل العلم - « نحن نقص عليك أحسن القصص » .
- ما أجمل الأدب - خالد يذاكر الدرس - الجيد يفوز في الامتحان .
- س ٥ : متى يجب اتصال الضمير ومتى يجرز ؟ مثل لكل ما تذكر .
- س ٦ : بين حكم اتصال الضمير وانفصاله فيما يلي مع التعليل ، معرباً ما فارق الخط :
- أكرميك - « إياك نعبد وإياك نستعين » - الكتاب سلبيته -
- الصديق كأنه زيد - « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » -
- الثوب أعطيتكه - سافرت .

المسألة الثانية :

أن يكون الضمير منصوباً ، كان « أو إحدى أخواتها ، سواء أكان مسبقاً بضمير أم لا ، مثل « الصديق كُنْتهُ أو كأنه زيد » ، فيجرز أن تقول : الصديق كنتُ إياه ، وكان إياه زيد ، والأرجح عند الجمهور الفصل ، وعند ابن مالك الروصل ؛ لأنه الأصل .

ومن الروصل قول الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب لما أراد أن يقتل ابن صياد ظناً منه أنه الدجاله إن يكنه فلن تُسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله .

ومن ورود الفصل قول الشاعر :

لئن كان إياه لفسد حسال بعدنا

عن العهد والإنسان قد يتغير^(١)

والشاهد فيه : قوله : كان إياه « حيث أتى بالضمير الواقع

خبراً لـ « كان » الناسخة وهو قوله : « إياه » منفصلاً .

١ - هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لمصر بن أبي ربيعة الخزرجي .

حال بمعنى تغير ، ويقصد بالعهد ما عهد من جماله وشانه .

الإعراب : (لئن) اللام موطئة للقسم ، (إن) حرف شرط حازم ، واسمه كان ضمير مستتر فيه جوازاً ، وإياه خبره ، (لقد) اللام واقعة في جواب القسم . وقاعل حال ضمير مستتر ، وجملة (حال) وقاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم . وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم . والواو في قوله (والإنسان) وازدحال . و (قد) حرف تقييد ، وجملة الفعل المضارع وحالها المستتر فيه جوابا (يتغير) في محل رفع خبر البعد ، وجملة البعد وحده في محل نصب حال والشاهد في البيت قد أوردناه مفصلاً في المتن .

٣- (اللذان) للمثنى المذكور - في حالة الرفع ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُزَاهِمَا ۖ ﴾ (١٦) ، و (اللذين) في حالي النصب والجور ، قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ أَخْلَأْنَا مِنَ الْهَيْبِ الْإِيمَانَ ﴾ (٢٧) ، فصلت ، ، وتقول : « سَلَّمْتُ عَلَى الَّذِينَ قَاتَلَا » .

٤- (اللتان) للمثنى المؤنث - في حالة الرفع - تقول « اللتان قَاتَا بِالْجَاهِ مَصْرِيَّتَانِ » و (اللتين) للمثنى المؤنث - في حالي النصب والجور - تقول « أَكْرَمْتُ اللَّتَيْنِ قَاتَا ، أَتَيْتُ عَلَى اللَّتَيْنِ قَاتَا » .

٥- (اللذين) لجميع المذكور المعقل فقط ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلرَّحْمَةِ فَاعِلُونَ ﴾ (٤) « المؤمنون » وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ (٥٦) « النساء » وقال : ﴿ أَكَلِمَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ (٢٤٣) « البقرة » ، وهو اسم موصول مبنى على الياء رفعاً ونصباً وجراً .

وتتر هذيل يقولون : « اللذون » رفعاً ، و « اللذين » نصباً وجراً .

قال الشاعر :

تَعْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا

يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مَلْحَاحَا ^(١)

١- هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد اختلف في نسبته فقيل : إنه لرؤبة بن المعجاج . ونسب أيضاً إلى ليلى الأحميلة .

ثانياً : الاسم الموصول

الموصول في الأصل : اسم مفعول من وصل الشيء بغيره ، إذا جمعه من تمامه .

وهو ضربان : (موصول اسمي ، وموصول حرفي) .

الموصول الاسمي

هو كل اسم انتقل إلى صلة وعطف . وهو نوعان :

١ - خاص - مشترك

أولاً - الخاص :

وهو الذي يكون نصاً في معناه لا يتجاوزهُ إلى غيره . وهو ثمانية ألفاظ :

١- (الذي) للمفرد المذكور ، ويستعمل للمعقل وغير المعقل . فمثال المعقل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ (٣٣) ، والزمر ، ومثال غير المعقل قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ (١٢٣) « الأنبياء » .

٢- (التي) للمفردة المؤنثة عاقلة كانت أو غير عاقلة ، فمثال العاقلة قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ۖ ﴾ (١) ، المجادلة ، ومثال غير العاقلة قوله تعالى : ﴿ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ (١٤٢) « البقرة » ، فأوقع « التي » على القبلة - وهي : غير عاقلة .

(٤) ، الطلاق ، وقال : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفِسَاخِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ (٥) ، النساء .

وقد تحذف ياء (اللاتي ، واللاتي) اجتزاء بالكسرة ، فنقول : (اللاء - واللآت) .

ثانيا - المشترك

وهو الذي يصلح للاستعمال في معان متعددة من غير أن تتغير صيغته اللفظية ، وهو ستة ألفاظ :

أولا : (من) وهي للعالم في أصل الوضع كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ (٤٣) ، الرعد ، وهم مؤمنو اليهود والنصارى ، وتقول : « عَرَفْتُ مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَتْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنِ » .

وقد تستعمل لغير العالم في ثلاث مسائل :

١ - أن ينزل غير العالم منزلة العالم ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ أَصْلٍ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ (٥) « الإحفاف » ف « من » في قوله سبحانه : ﴿ من لا يستجيب له ﴾ واقعة على الأصنام لتزبدلها منزلة العالم بدليل دعائها ؛ إذ لا يدعى إلا العالم وقال الشاعر :

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَعْبُرُ حَاجَتَهُ

لَعَلِّي إِلَى مِثْلِهِ نَسَبْتُ أَتْلُسَ

والشاهد فيه قوله : « اللذون » حيث جاء بالواو رفعا في حالة الرفع ، وهو حينئذ معرب ؛ لأن شبه الطرف عارضة الجمع ، وهو من خصائص الأسماء تقول « جاء الذون أكرمهم » ، رأيت الذين أكرمهم وسلمت على الذين أكرمهم » .

٦ - (الأئي) - بالقصر - و (الألاء) - بالمد - لجمع المذكر ، ومن شواهد القصر قول الشاعر :

نَحْنُ الْأَيْيُ فَسَا جَمْعُ جَمْعٍ

عَنْكُ ثُمَّ وَجَّهَتْهُمْ إِلَيْنَا

يريد : نحن الأئي عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء .

ومن شواهد المد : قول الشاعر :

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءُ كَسَاتْنَهُمْ

سُيُوفُ أَجَادِ النَّفِثِينَ يَوْمًا صَقَالَهَا

٧ - (اللاتي واللاتي) لجمع المورث العاقل ، قال تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي يَتَّبِعْنَ مِنْ الْمُحْيِيْنَ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ »

= المفردات ، (صبحوا الصباحا) جاءوا في وقت الصباح ، (النخيل) اسم مكان . غارة ملحاحا) شديدة تدوم طويلا ، وكلمة (ألح) تأتي بمعنى دام ، تقول : ألح المطر بمعنى دام .

الإعراب : (نحن اللذون) مبتدأ وخبر ، (صبحوا) فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب ، (الصباحا) ظرف متعلق بصبحوها ، وكذا (يوم) ، (غارة) مفعول لأجله ، (ملحاحا) نعت لغارة .
أما الشاهد ، فقد أوردناه في اللق .

غير عاقل ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥٥) ، والأفعال ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتِهِ ﴾ .

﴿ ١٤ ﴾ ، سبأ ، .

ثانيا : « ما » وهي لغير العالم في أصل الرضح كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٤٦) ، النحل ، وتستعمل بلفظ واحد للمفرد والثني والجمع مذكرا ومؤنثا ، تقول : « أعجبتني ما اشتريته وما اشتريتها » ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم ، وما اشتريتهن . . . وقد تستعمل للعالم في ثلاث مسائل :

١ - أن يجتمع العالم مع غير العالم ، ويقصد تغليب غير العالم كقوله تعالى : ﴿ سُبْحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، الحجر ، فإن التسيح يشمل العالم وغير العالم .

٢ - أن يكون المراد بها أنواع العالم كما قال تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٣) ، النساء ، أي : فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء .

٣ - أن تكون للمبهم أمره من الأشخاص كقوله - وقد رأيت شيئا من بعد ولا تدري أبشر هو أم حيوان - فتقول لغيرك « انظر إلى ما ظهر لي » وكذا لو علمت إنسانيته ، ولم تدرك ذكر هو أم أنثى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ (٣٥) ، آل عمران ، - أي : الذي في بطني - فمصر عنه - ما لأنه لم يتعصف بالعقل بعد وإن كان من أهله .

والشاهد فيه قوله (من) يعبّر (حيث أوقع « من » على القطاة لتربطها منزلة العالم بدليل ندائها ، ولا يتأدى إلا العالم الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال يصنعه .

٢ - أن يجتمع غير العالم مع العالم فيما وقعت عليه « من » ، قال تعالى : ﴿ أَقْمِنُ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (١٧) ، النحل ، ف « من » في قوله : (من لا يخلق) عام في العالم وغيره ؛ لشموله الآدميين والملائكة والأصنام ؛ فإن الجميع لا يخلقون شيئا .

وكما في قوله تعالى : ﴿ آتَمَّ ثَرَأُ اللَّهِ يُسْجِدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (١٨) ، الحج ، ف « من » في قوله : (في السموات) عام في العالم وغيره ؛ لأنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها .

ومن في قوله (من في الأرض) عام في العالم وغيره ، لأنه يشمل الآدميين والدواب والشجر والحيال وغيرها .

٣ - أن يقترن غير العالم بالعالم في عموم فصل بـ « من » الموصولة كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْتَظِرُونَ ﴾ (١٩) ، النور ، ف « من » في قوله : (من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع) (٢٥) ، النور ، ف « من » في قوله : (من يمشي على بطنه ، وكذا « من » في قوله : (من يمشي على أربع) واقعة على غير العالم لاقتصرانه بالعالم في عموم قوله تعالى : (كل دابة) لأن الدابة لغة : اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو

والجملة بعدها صلة الموصول والتقدير « الذي هو قائم » . - وفي المثال الثاني - مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والصلة في هذين المثالين : جملة اسمية صدر صلتها ضمير مذكور في الكلام .

٢ - ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو « يسرني أي نأجح ، وسأكرم أيأ نأجح ، وسأحتفي بأي نأجح » ف « أي » في المثال الأول - فاعل مرفوع بالضم ، وفي الثاني - مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفي الثالث - محرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

٣ - ألا تضاف ، ولكن يذكر صدر صلتها « يعجني أي هو مجتهد وسأكرم أيأ هو مجتهد ، وأني على أي هو مجتهد » ف « أي » في الأول : فاعل مرفوع بالضم ، وفي الثاني : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة - وفي الثالث : محرور بعلى وعلامة الجر الكسرة الظاهرة ف « أي » في هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الظاهرة (الضممة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة جوا) .

٤ - أن تضاف ، ويحذف صدر صلتها ، تقول : « يعجني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم » وعليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِئْمَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًا ﴾ (٦٦) « مرء ، بشاء » أي « على الضم - والتقدير « أيهم هو أشد » و « أي » مفعول به للتعديل « نزع » مبني على الضم في محل نصب ،

ثالثا : (أي) تستعمل للماقل وغيره ، وهي ملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا ، ولا تضاف إلا إلى معرفة لتكون معرفة ، وتعرفها بالإضافة والصلة ؛ لأن تعريف الإضافة يزيل إبهام ما وقعت عليه . وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه ، ولا يعمل فيها إلا عامل مستعمل بتقديم عليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِئْمَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًا ﴾ (٦٦) « مرء » ، وإنما اشترط كون العامل فيها مقدما ليظهر من أول الأمر الفرق بين الموصولة هذه وبين الشرطية في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (١١١) « الإساء » والاستفهامية في نحو قوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ آيَاتُ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ ﴾ (٨١) « غافر » ، وذلك لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام . فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشوا أي . في وسط الكلام - وذلك يخالف وضعها .

والمشهور عند الجمهور ملازمة « أي » الموصولة للأفراد والذكور ، وقد تنى وتجمع عند بعضهم ، فتقول : « آية وآيات . وآياتان ، وآيون ، وآيات » .

أحوال « أي »

أي « الموصولة تأتي على أربعة أحوال :

- ١ - أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو « يعجني أيهم هو قائم . وأكرمت أيهم هو فائر » ف « أي » في المثال الأول - فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهي اسم موصول مضاف إلى « هم »

رابعاً : « آل »

تستعمل « آل » اسم موصول عند الجمهور ، وتكون للمعاقل وغيره ، وتأتي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والفرد والثني والجمع ، تقول : جاءني الناجح والناجحة ، والناجحان والناجحات .

ولا تكون موصولة إلا بشرط أن تدخل على صفة صريحة -

كاسم الفاعل أو اسم المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ^(١٧) ﴾ ، الحديد ، وقوله : ﴿ وَالسُّقْفُ الْمُرْفُوعِ ^(٥) ﴾

والبئر المسجور ^(٦) ﴿ الطور ، ف « آل » في « المصدقين والمصدقات »

موصولة لدخولها على اسم الفاعل ، و « آل » في « المرفوع والمسجور » موصولة لدخولها على اسم المفعول .

هذا : وقد اختلف النحاة في « آل » هذه ، فذهب بعضهم إلى

أنها اسم موصول - وهو الصحيح - بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف موصول ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف تعريف وليست من الوصلية في شيء .

خامساً « ذو »

تستعمل « ذو » اسم موصول في لغة « طي » وتكون للمعاقل

وغيره .

ومثل ذلك قول الشاعر :

إِذَا مَسَا لَفِصَّتْ بَنِي مَسَالِكِ

فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ^(١)

ف « أي » اسم موصول مبني على الضم في محل جر به « على » ،

وبعض العرب أعرب « أي » مطلقاً حتى لو أضيفت - وحذف

صدر صلتها ، فتقول : يعجبني أيُّهم قائم ، ورأيت أيُّهم قائم ،

ومررت بأيُّهم قائم ، وعليه قرئ (ثم لتنزعن من كل شيعة أيُّهم

أشد) بنصب « أي » - وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب - وروى -

في البيت فسلَّم على أيُّهم أفضل « بجر « أيُّهم » بالكسرة .

١ - هذا بيت من الغناب ، وهو لغسان بن رعدة ، الشاعر المغموم ، وهو أحد من تروجه

عنه اللغة .

الإعراب : (إذا) ظرف لم يستقبل من الزمان ، متضمن معنى الشرط (ما لفت بني مالك) ما : زائدة ، لفت : جملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها ، (فسلم) انشاء

داخل على جواب الشرط ، وفاعل (سلم) ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنت) .

(أيُّهم) اسم موصول مبني على الضم في محل جر به (على) وهو المالك ، ويرى

بحر (أي) ، وعليه فلهو اسم موصول معرب مجرور بالكسرة الظاهرة . (أفضل)

خير لينا محذوف ، والتقدير . هو أفضل ، وجملة البنا وخبره لا محل لها صلة

الموصول .

الشاهد : (أيُّهم أفضل) فأي اسم موصول مبني على الضم في محل جر به (على) ،

وهي الرواية المشهورة الغالبة .

أما على رواية جر (أي) فهي معربة معجوزة بالكسرة الظاهرة .

ولا تكون ، ذاء ، موهولة إلا بثلاثة شروط :

١ - ألا تكون للإشارة ؛ لأنها إذا كانت للإشارة صح دخولها على المفرد ، نحو « ماذا الترائي ؟ » ، من « ذا المذهب ؟ » والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير « أل » ، فليست « ذا » في هذين المثالين - موصولة ، بل هي للإشارة ، والمعنى : من هذا المذهب ؟ وما هذا الترائي ؟ » .

٢ - ألا تكرر ملغاة ، وإلغائها على وجهين :

الاول ، يكون بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو « ماذا صنعت ؟ » فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بـ « صنعت » ، والتقدير : « أي شيء صنعت ؟ » .
الثاني ، يكون بتقديرها زائدة بين « ما » ومدخلها ، فكأنك قلت : « ما صنعت ؟ » .

٣ - أن يتقدمها استفهام بـ « ما باتفاق ، أو « من » على الأصح فالأول : نحو قول لبيد :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَآذَا يُحَاوِلُ

أُنْحَبُ فَيَقْنِي أَمْ ضَلَالٌ وَيَاطِلُ (١)

١ - هذا بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري .

ومعناه : اسألو المرء اليتم بالديا التكالب عليها الخريص على جمع المال ، الذي لا يدع سبيلا إلا سلكه بلوغ مأربه منها ، أمر نذر أوجهه على نفسه ، أم هو ضلال ويأطل من أمره ؟

الإعراب : (ألا) أداة استفتاح . (تسألان المرء) فعل وفاعل ومفعول . (ماذا) -

وأشهر لغاتهم فيها : أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا ، تقول : « حضر ذو نجح » ، وذو نجحت . وأكرمت ذو نجحوا ، وسلمت على ذو نجحين » ، وقد سمع من كلام بعضهم « لا وذو في السماء عرشه » وقال شاعرهم - وهو : سنان بن الفحل الطائي :

فَإِنِ الْمَاءَ مَسَاءُ أَبِي رَجْدَى

وبنصري ذو حَفَرْتُ وَذُو طَرَبْتُ

وهي مبنية - في الأمثلة السابقة - على الرأي الصحيح .
وبعض العرب يميز إعراب « ذو » الموصولة إعراب « ذو » التي بمعنى صاحب - بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً . فيقولون « جاءني ذو قام » ورأيت ذا قام ، ومررت بذى قام ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر .

فَإِذَا كَرَامُ مَرْبُورُنْ لَقِيْتَهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَيْتَا

بحر « ذى » - في البيت - تشبيهها لها بـ « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى البيت برواية - أخرى - وهي « حسبي من ذو عندهم ما كفايتا » على الأصل في « ذو » ؟
سادسا « ذا »

« ذا » من الأسماء الموصولة المشتركة ، وتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ، مذكرا ومؤنثا ، نحو « من ذا عندك ؟ » وماذا عندك ؟ » .

حيث قالوا : إن ه هذا اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه ما ولا من ، و « تخمين » : صلتها والعائد محذوف ، و « طليق » بمعنى مطلق - خير المبتدأ ، أى : « والذي تخمينه طليق » .

وعلى مذهب البصريين : ف « هذا » اسم إشارة على أصله لا موصول ؛ لأن « ها » التنبية لا تدخل على الموصولات ، وهو - مبتدأ - و « طليق » : خبره ، وهى جملة اسمية ، و « تخمين » : حال من فاعل « طليق » المستتر فيه متقدمه على عاملها - أى : وهذا طليق محمولاً لك .

هذا : ويظهر الفرق بين « ذا » الموصولة ، و « ذا » الملقاة بالبدل ، فتقول عند جعلك « ذا » موصولة « ماذا صنعت ؟ أخيراً أم شر بالرفع على البدلية من « ما » لأنها مبتدأ ، فتكون « ذا » موصولة خبره .

أما إذا جعلتها ملغاة فتقول « ماذا صنعت ؟ أخيراً أم شرأ بالنصب على البدلية من « ماذا » لأنها فى محل نصب مفعول مقدم لـ « صنعت » . . . أو بالجواب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ أَلَسْتُ بِأَعْلَمُ بِالْمَعْفُوفِ ﴾ (٢١٩) ، فقد قرئ بنصب « المعفو » ورفع « فالرفع على أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولة خبره ، والتقدير : « أى شئ الذى يُنفقونه » فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « الذى يُنفقونه المعفو » فيكون الجواب مطابقاً للسؤال فى الإعراب .

والنصب على أن « ماذا » اسم استفهام فى محل نصب مفعول مقدم لـ « يُنفقون » ، فيكون الجواب وهو « المعفو » منصوباً أيضاً بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبله ، والتقدير : « يُنفقون المعفو » .

ف « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، و جملة « يحاول » صلة الموصول .

والثانى : نحو قول أمية الهذلي :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَبَدَى الطَّاعِنِينَ

حزبين فمن ذا يعزى الجزيتا^(١)

ف « من » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، و جملة « يعزى » الجزيتا « صلتها » .

والكوفيون لا يشترطون فى موصولية « ذا » تقدم « من » أو ما الاستفهامية ، واحتجوا بقول الشاعر :

عَدَسٌ مَا لِعَسَادٍ عَلَيْكَ إِسَارَةٌ

أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْخُمِلِينَ طَلِيلُ

ما - اسم استفهام مبتدأ ، (ذا) اسم موصول بمعنى الذى خبر . (يحاول) جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . (أتحب) الهمزة للاستفهام ، و (تحب) بدل من (ما) الاستفهامية الراقدة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، و (يقضى) فعل مضارع مبنى للمجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه : (أم) عاطفة . (صلال) معطوف على تحب ، و (باطل) معطوف على صلال .

أما الشاهد ، فقد أوردناه فى الفن فلا داعى لذكره .

١ - هذا البيت من الشغراب ، وهو لأمية بن أبى عائد الهذلي ، ونسبه العيني إلى أمية بن أبى العسل .

ومعناه : إن قلبى حزين ، فقد استولى عليه أحبابنا الذين فارقونا وأرغوا عنا ، فهل له من يسليه ؟ بمعنى ليس له من يعزى به ، إذاً الاستفهام إنكارى بمعنى النفي .

الإعراب : (حزين) خبر ثان لأن ، (من) اسم استفهام مبتدأ ، (ذا) اسم موصول بمعنى الذى خبر المستدأ . (يعزى الجزيتا) جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى (الجزيتا) للإطلاق .

أما الشاهد ، فقد أوردناه فى الفن .

وجاءت التي أكرمتها ، وجاء اللذان أكرمتيهما ، وجاءت اللتان أكرمتيهما ، وجاء الذين أكرمتهم ، وجاء اللاتي أكرمتهن » ، وهذا الضمير يسمى العائد ؛ لعوده إلى الموصول ، ثم الموصول إن طابق لفظه معناه ، فلا إشكال في مطابقة العائد له لفظا ومعنى كما في الموصولات المختصة ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون اللفظ مفردا مذكرا وأريد به غير ذلك كما في الموصولات المشتركة غير « أل » .

فمثلا : « من ، وما » إن قصدت بهما المفرد المذكور فإن العائد يطابق اللفظ ، نحو « جاءني من أكرمته ، وأعجبتني ما اشتريته » ، وإن قصدت بهما غير المفرد المذكور ، بأن استعمل كل منهما مؤنثا أو متنى أو جمعا بتوحيهما ، فإن لك في العائد وجهان :

مراعاة اللفظ - وهو الأكثر - فتأتي بالضمير العائد مفردا مذكرا ، ومراعاة المعنى : تأتي بالضمير العائد مؤنثا أو مشتى أو مجموعا حسب معنى « من ، وما » ، وعلى الأول جاء قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (٢٥) « الأنعام » (١) ، وعلى الثاني : جاء قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٤٢) « يونس » .

حذف العائد

سبق أن قلنا بأن الموصول الاسمي مفتقر إلى صلة بعده توضيح معناه وتزويل إبهامه ، ولا بد أن تشتمل على عائد (رابط) يربطها بالموصول ، وهذا العائد له ثلاث حالات :

١ - عائد مرفوع (في محل رفع) .

١ - وكذا سورة (محمد) ، آية : ١٦ .

صلة الموصول

الموصولات الاسمية كلها - مختصة أو مشتركة - تقتصر إلى صلة توضح معناها وتتصل بها ؛ لأنها توافق لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها لزوما ؛ لأن الصلة من كمال الموصول وميزة منزلة جزئه المتأخر .

والصلة التي يقتضيهما الموصول نوعان :

جملة (اسمية أو فعلية) ، شبه جملة (الظرف أو الجار والجرور ، أو الصفة الصريحة) .

أما الجملة : فشرطها أمران :

أولا : أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها ؛ لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجميل نحو : « جاء الرجل الذي قام أبوه » قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٦) الذين هم في صلاتهم خاشعون (٢) ﴿ المؤمنون » .

فلا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية ، وهي : ما قارن لفظها معناها ، فلا يجوز أن تقول « جاء العبد الذي بعثك » قاصدا إنشاء البيع ، وكذلك لا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية ، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا ، فلا تقول « جاء الذي اضربه أو لا تضربه » .

ثانيا : أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في إفراده ، وتشبيته وجمعه وتذكيره وتأنيبه نحو « جاء الذي أكرمته » ،

المقيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها ، وكل منهما صالح لأن يكون صلة كاملة لا تشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور ، بخلاف الخبر المفرد فإنه لا يصلح للوصل على حدته .

ثانياً : حذف العائد المنصوب ،

يجوز حذف العائد المنصوب : إذا كان ضميراً متصلاً منصوباً .
بفعل تام أو بوصف غير صلة الألف واللام التى يعود عليها الضمير ، نحو « جاء الذى ضربته » فيجوز أن تحذف العائد المنصوب وتقول « جاء الذى ضربت » : لأن الضمير منصوب بفعل تام متعدد - وهو : ضرب - ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ (١١) « الدثر » وقوله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ (٤١) « الفرقان » فحذف العائد المنصوب - وهو : الهاء - لأنه ضمير منصوب بفعل تام ، وكذلك يجوز حذف الهاء من نحو « الذى أنا معطيكه كتاب » فتقول : « الذى أنا معطيك كتاب » لأن الضمير المتصل منصوب بوصف (اسم فاعل) غير صلة للألف واللام ، ومنه قول الشاعر :

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأُحْمَدُهُ بِهِ

فَمِمَّا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

ف « ما » موصول اسمى فى موضع رفع على الابتداء و « فضل » خبره ، وجملة « اللَّهُ مُؤَلِّكَ » صلة الموصول والعائد محذوف ، لأنه منصوب بوصف بوصف (اسم فاعل) غير صلة للألف واللام ، والتقدير : « الذى الله مؤليكه فضل » .

- ٢ - عائد منصوب (فى محل نصب) .
- ٣ - عائد مجرور (فى محل جر) .

وحديثنا الآن عن حذف العائد (الرابط) من جملة الصلة متى يجوز حذفه ؟ ، ومتى يمتنع ؟ وإليك البيان بالتفصيل .

أولاً - العائد المرفوع ،

يجوز حذف العائد المرفوع : إذا كان مبتدأ غير منسوخ ، وكان مخبراً عنه بغيره ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنْبُرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِجْعَةٍ أَنُفِثَ مِنْهُمُ أُشْدُّ ﴾ (٦٩) « مريم » ف « أشد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو أشد » ونحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾ (٨٤) « الزخرف » ف « إله » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « هو إله » وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو « إله » ، و « فى السماء » متعلق بـ « إله » لأنه بمعنى معبود - أى : هو إله فى السماء - أى : معبود فيها .

وعلى ذلك : لا يحذف العائد فى نحو « جاء اللذان قاما ، أو ضرباً - بالنساء للمجيد » - أو كانا قائمين « لأنه خبر فى محل نصب فى المثال الأول - فاعل - وفى الثانى : نائب عن الفاعل ، وفى الثالث : منسوخ ، فهو فاعل مجازاً ، والفاعل ونائبه لا يحذفان .

وكذلك لا يجوز حذف العائد فى نحو « جاء الذى يقوم » أو هو فى الدار ، لأن الخبر غير مفرد ، لأنه فى المثال الأول : - جملة فعلية - ، وفى الثانى : جار ومجرور ، فإذا حذف الضمير المنفصل

فالمرصوف بالمرصول - وهو « الأمر » - محجور به ، إلى « المعديّة ، والمعائد المحذوف محجور به » المعديّة ، وهي متعلقة به « رَكَنتُ ، والتقدير : « لا تُركَنَنَّ إلى الأمر الذي رَكَنتُ إليه » فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً .

وعلى ذلك : لا حذف في نحو « مرتت بالذي غَضِبْتَ عليه » لاختلاف حرفي الجر ، فالمرصول محجور به « الباء » والمعائد محجور به « على » . ولا في نحو « مرتت بالذي مرتت به على زيد » لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن « الباء » الداخلة على الموصول (للإلصاق) ، و « الباء » الداخلة على المعائد للمسيبة .

كذلك : لا حذف في نحو « مرتت بالذي فرحت به » لاختلاف المتعلق (العامل) فالمرصول وجاره متعلقان بالفعل « مرَّ » والمعائد وجاره متعلقان بالفعل « فرِحَ » .

٢ - المعائد المحجور بالإضافة :

يجوز حذف المعائد المحجور بالإضافة : إن كان المضاف الجار للمعائد اسم ثنائي ينسب إلى أو الاستئناس بنحو « جاء الذي أنا مكافئ الآن أو غداً - بحذف الهاء - والأصل : « مكافئة » قال تعالى : ﴿ قَافِضٍ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (١٧٢) ﴿ طه ، فـ « ما » - في الآية - موصول اسمي وجملة « أنت قاض » صلة ، والمعائد ضمير محذوف محجور بإضافة اسم الفاعل « قاضٍ » إليه ، والتقدير : قافض الذي أنت قاضيه .

فإذا اختلف شرط من هذه الشروط لا يحذف المعائد ، فلا حذف في نحو « جاء الذي إياه أكرمت » لأن الضمير منفصل ، ولا في نحو « جاء الذي إنّه فاضل » لأنه منصوب بحرف ناسخ لا يفعل تام ، ولا في نحو « أنا الضارية » لأنه منصوب بوصف واقع صلة لـ « أل » .

هذا : ويكثر حذف المعائد المنصوب بفعل متعدّد ، ويقبل حذف المعائد المنصوب بالوصف .

ثالثاً - المعائد المحجور :

المعائد المحجور : إما أن يكون محجوراً بالحرف ، أو محجوراً بالإضافة ، ولكل حكمه :

١ - المعائد المحجور بالحرف :

يجوز حذف المعائد المحجور بالحرف : إذا كان الموصول أو الموصوف بالمرصول محجوراً بجعل ذلك الحرف لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، مع اتفاقهما في المتعلق ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ (١٣٢) ﴿ المؤمنون » فالمرصول وهو « ما » محجور به « من » الشيئية ، وهي متعلقة به « تشربون » والتقدير : ويشرب من الذي تشربون منه « فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً .

ومنه قول الشاعر :

لا تُركَنَنَّ إلى الأمر الذي رَكَنتَ

أبناء يعمّر حين اضطرها القدر

الموصول العرفي

الموصول العرفي : كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يحتاج إلى عائد ، وهو خمسة أحرف :

١- « أن » - المفعولة الهمزة المشددة النون - وتوصل بالجملة الاسمية نحو « يَسُرُّني أَنَّك تَاجِحٌ » قال تعالى : ﴿ أَرَأَيْتُمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ (٥١) ﴿ المنكورات ، فـ « أن » واسمها (ضمير المتكلم المعظم نفسه) وخبرها جملة (أنزلنا) في تأويل مصدر فاعل « يكف » والتقدير « أَرَأَيْتُمْ يَكْفِيهِمْ إِنْزَالُنَا » .

ومثلها « أن » الخففة من الثقيلة ، غير أن الغالب في اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ، أما خبرها فهو جملة - بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ ﴿ الزمل » أى : علم كون مرضى منكم - فـ « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ، وخبرها جملة « سيكون » وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول « علم » .

٢- « أن » - بفتح الهمزة وسكون النون - وتوصل بالفعل المنصرف سواء أكان ماضيا نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّأَ أَن مُّنَ اللَّهُ عَلَيْنَا لَنُخْصِفَ بِئَا ﴾ (٨٢) ﴿ القصص ، أى : لولا أن من الله لخصف بنا ، أم كان مضارعا نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصْومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١٨٤) ﴿ البقرة ، أى : صومكم خير لكم - أم كان أمرا نحر : أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَن قُمْ - أى : أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِالْقِيَامِ - فإن وقع بعدها

وعليه : فلا حذف في نحو وجاء الذى قام أبوه ، لأن المضاف ليس اسم فاعل الذى أناضاربه أمس ، لأن المضاف وإن كان اسم فاعل ، ولا في نحو جاء ، فإنه ليس بمعنى الحال أو الاستقبال ، ولكنه بمعنى المضى .

أما شبه الجملة ، فثلاثة أشياء :

١- الظروف المكانية والجار والجور التامان ، والمراد بالتام فيهما : أن يكون في الرصل بهما فائدة ، نحو « جاء الذى عندك » ، أو الذى فى الدار » ، والعامل فيهما فعل محذوف وجوب ، والتقدير : « جاء الذى استقر عندك » ، أو الذى استقر فى الدار » ، فإن لم يكونا تامين فلا يجوز الوصل بهما . فلا تقول : « جاء الذى مكانا » ولا « جاء الذى بك » : إذ لا يتم معاهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر ، فتقول : « جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك » .

٢- الصفة الصريحة : أى : الخالصة للوصفية ، وتكون صلة له ، أو الالوصول دون غيرها ، والمراد بها : اسم الماعل نحو « الضارب » واسم المفعول نحو « المضروب » - وهذا باتفاق - ثم الصفة المشبهة على رأى ابن مالك نحو « الحسَن الوجهِ » قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ (٨٨) ﴿ الحديد ، أى : الذين تصدقوا واللاتى تصدقن » ، وقوله : ﴿ وَالسَّقْفُ الْمَرْفُوعُ ﴾ (٥) ﴿ الطور ، أى : الذى رُفِعَ .

٥- « ما » وتكون مصدرية ظرفية نحو « لا أصحِّبك ما دمت مُطلقاً »
 أى : مدة دوامك مُطلقاً ، قال تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالْعَصَلَةِ
 وَالرَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣٦) « مريج » أى : مدة دوامي حياً - أو
 غير ظرفية نحو « عَجِبْتُ لما ضربت زيدا » ومثله قوله تعالى :
 ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ (٣٦) « ص » أى : بنسيانهم يوم
 الحساب ، وتوصل بفعل متصرف ماضٍ كالمثلة السابقة - أو
 مضارع كما فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ
 كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ ﴾ (١٤٦) « البقرة » أى : كمعرفتهم آبائهم ،
 وتوصل كذلك بجمللة اسمية لم تصدر بحرف نحو قول
 الشاعر :

وأصل خليلك ما التواصل مُمكنٌ

فسلَّلتُ أو هو عن قسريبٍ راحِلُ

أى : وأصل خليلك مدَّة إمكان التواصل .

فعل جاء - نحو : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٣٩)
 « النجم » ونحو : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ
 ﴾ (١٨٥) « الأعراف » كانت مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير
 الشأن محذوف .

٣- « كي » وتوصل بالاضارع المقرون به لام ، التعليل لفظاً أو
 تقديراً ، مثال وصلها بالاضارع المقرون به لام « التعليل لفظاً ،
 قوله تعالى : ﴿ لَكِي لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ (٣٧)
 « الأحزاب » أى : لعدم كون حرج على المؤمنين - ومثال وصلها
 بلام التعليل تقديراً ، قوله تعالى : ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ
 بِلَاَمِ التَّعْمِيلِ ﴾ (٣٧) « القصص » والتقدير : لكي تقرَّ عينها أى : لقرَّة
 عينها .

٤- « لو » وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، والغالب وقوعها بعد ما
 يفيد التمني كـ « وَدَّ » وأحب « نَحْوَ » وَدَدْتُ لَوْ قَامَ عَلِيٌّ ،
 وأحب لَوْ يَقُومُ خَالِدٌ ، قال تعالى : ﴿ لَوْ يَرَوْهُ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرْ أَلْفَ
 نَفْسٍ ﴾ (٢٥٦) « البقرة » أى : يروا أحدكم التعمير .

وقد جاء وقوعها بعد ما لا يفيد التمني قليلاً كقول الشاعر :

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتْ وَرَمَسَا

مِنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَسْفِيطُ الْحَقِيقُ

أى : ما كان ضرك مثلك .

الابتداء والخير

تعريف الابتداء : اسم صريح أو غير زائد ، مجرد عن العوارض اللفظية أو غير زائد ، مخير عنه ، أو وصف رافع لكفى به عن الخير . فالاسم الصريح كلفظ الجلالة ومحمد في نحو (اللَّهُ رُبُّنَا) ، (مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا) . والذي يزيل الصريح كقول تعالى : ﴿ هُوَ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١٨٤) ، البقرة ، ... ﴿ هُوَ وَأَن تَعْمُرُوا أَقْرَبُ لِلشَّقْوَى ﴾ (٢٣٧) ، البقرة ، وكقولك : « أَن تَجْتَهِدَ أَنْفَعَ لَكَ » .

فالعرف المصدرى وفعله ينسبك مصدرها يكون بيزلة الاسم الصريح ، والتقدير فيما سبق : صومكم خير لكم ، عفوكم أقرب للشقوى « اجتهداك أنفع لك » .

وقد يتحقق هذا السبب بوجود الفعل وحده وتقدير الحرف المصدرى ، ومن ذلك : قول العرب : نسمع بالمعدي خير من أن تراه ، أى : سماعك .

وقد يتحقق هذا السبب أيضا بوجود الفعل وحده ، وليس له حرف مصدرى مذكور ولا مقدر ، وذلك في باب النسوية ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ﴾ (١) ، البقرة ، وقوله سبحانه : ﴿ هُوَ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ (٢) ، الشعراء ، وتقدير ذلك : إنذارك وعدمه سواء عليهم ، ووعظك وعدمه سواء عليا . وقد روى بعض النحويين أن همزة النسوية ساكنة بعد لفظة سواء .

والجود من العوارض اللفظية كالأمتثلة التي تقدم ذكرها ، ونحو محمد فاهم ، وعلى ناجح وزيد قائم ، وهند قادمة ، والبلبل فوق الغصن ، والكعاب في الدرج .

أسئلة

س ١ : استخرج مما يأتي كل اسم موصول ، وبين المختص منه والمشارك وحدّد موقعه من الإعراب ، وعلامة إعرابه أو بطلانه :

- زارني الذي كافاته .

- ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ؟

- هذا يومكم الذي كنتم توعدون ؟

- ربنا أرنا الذين أضلّنا من الجن والإنس ؟

- أقمن يخلق كمن لا يخلق ؟

- ومن أضلّ ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له ؟

- ثم لنزعن من كل شيعة أنهم أشدّ على الرحمن عتيا ؟

- قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ؟

س ٢ : ما شرط جملة الصلاة ؟ وما حكم حذف المعاند المرفوع ؟ مع التمثيل .

التمثيل .

س ٣ : لماذا لا يجوز حذف المعاند المرفوع في : جاء اللذان قاسما -

رايت اللذين ضربا - زارني اللذان كانا قائمين ؟

س ٤ : قال الشاعر :

ما الله مرابط فدخل فاحسنت به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

اذكر موضع الشاهد ووجه الاستشهاد بالبيت السابق ،

وأعرب ما فوق الخط .

س ٥ : ما شرط حذف المعاند الجور بالطرف ؟ وما شرط حذفه إذا

كان مجرورا بالإضافة .

وقول الآخر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمْنِي أَمْ نَوْرًا ظَلَمْنَا

إِنْ يَظُنُّوْا قَعَجَجِيْبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا (١)

= المعنى : يقال لصاحبه : إذا لم تكونا لي على الذي أقاطمته وأعاديه ، فتقاطمناه من أجلى ، فأنما في هذه الحالة لم تقيا بما بيننا من عهد المودة والصداقة .

الإعصايب (خيلى) سادى حذفت قبله أداة النداء ، وقد نصب بالياء التى فتح ما قبلها تحقيقا وكسر ما بعدها تقديرًا لأنه منى ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه .

(ما راف يهيدى أنما) ما : حرف نفي ، وراف : مبتدأ رفع بضمه مقبذة على الياء الخذورة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ يهيدى : جار ومجرور متعلق بواف ، أنما فاعل راف سبب مسند الخبر .

(لى) جار ومجرور متعلق بتكونا ، (من) اسم موصول منبى في محل جر بعلى واحدا والخبر متعلق بمحذوف خبر (تكون) ، وجملة (أقاطع) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (من) ، والمائد محذوف تقديره : إذا لم تكونا لي على الذى أقاطمته

أما جراب (إذا) فمحذوف يدل على السياق ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقاطع وما راف يهيدى أنما .

الشاهد في البيت : (ما راف يهيدى أنما) حيث اعتمد الوصف (راف) على نفي فهو مبتدأ ، وما بعده وهو (أنما) فاعل سبب مسند الخبر .

هذا البيت من البسيط ، ولم أعتبر على قائله .

تفردت (دقن) من قطن يقطن إذا أقام بالمكان ، (قطن) أرغل .

المعنى :

يتساءل : هل قوم سلمى التى بهواها بالقون في مكانهم ، أم اعتزوا ونزوا الرحيل ؟ فإن كانوا قد نورا الظن والرحيل والفرق فما أعجب عيش من يبقى بمدهم ولا يلحق بهم .

الإعصايب (قاطن) اسم فاعل وصف متعدد على استفهام وهو مبتدأ ، (قوم) فاعل مضاف مسند الخبر ، وهو مضاف و (سلمى) مضاف إليه ، (أم) عاطفة ، (نورا) ظمنا (فعل وفاعل ومفعول ، (فمعجب) التاء واقعة في جراب الشرط ، ومعجب =

والذى بمنزلة الجرد من العوامل اللفظية قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَلْ مِنْ

خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (٣) ، فاطر ، فلفظ (خالق) مبتدأ دخل عليه حرف

الجر الزائد .

ومنه أيضا : بحسبك درهم .

وينبغي أن نعرف أن حرف الجر الزائد : هو ما لا يدل على معنى خاص ولا يحتاج إلى متعلق ، وأن حرف الجر الأصلي : هو ما يدل على معنى خاص ويحتاج إلى متعلق .

أما حرف الجر المشبه بالزائد - وهو واسطة بينهما - فهو : ما يدل على معنى ولا يحتاج إلى متعلق .

مخير عنه : أى أنت تأتى بالابتداء لتخير عنه بخير ما ، أو تصدور عليه حكما .

أما الوصف الرفع لكفى به فكقرو لك : أقائم الزيدان ، فقائم : وصف مبتدأ والزيدان : فاعل بالوصف سبب مسند الخبر ، ولا بد للوصف المذكور من تقديم نفي أو استفهام ، والاستفهام كما تقدم ، وكقرو لك أيضا : أمسافر آخرك ؟ والنفي : كقرو لك : ما نأجح المهمل ، ما غائب الطالبان ، ومنه قول الشاعر :

خَلِيْلِي مَا رَافِ يَعْهْدِي أَنْتُمْ

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقَاطِعِ (١)

١ - راف : اسم فاعل من (رفى) إذا أكمل ، رفى فلان الرز - بالتخفيف - إذا أكمله ، وتقول : رفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أخبره ولم يخلف .

وقالوا (خير) مبتدأ ، و (بنو) فاعل مبتدأ الخبر ، ولم يسبق خير بنفى أو استفهام .

وقد رَدَّ البصريون هذا البيت الذى استشهد به الكوفيون ، قائلين : (خير) هنا خير مقدم ، و (بنو) مبتدأ مؤخر ، ولا يترتب على ذلك كون الابتداء جمعاً والخبر مفرداً ، وذلك لأن (خير) بزنة فاعيل ، وهو موزن للمصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول مثلاً : محمد عدل ، الحمدان عدل ، الحمدون عدل ، وقد ورد نظير هذا في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ٤١ ﴾ ، التحريم ، فالملائكة مبتدأ جمع ، و (ظهير) خير بوزن فاعيل ، موزن للمصدر ، كما ورد نظير ذلك أيضاً في شعر العرب ، قال الشاعر :

هُنَّ صَـصِدِيقٌ لِلذِّى لَمْ يَشِبْ

حيث أخبر عن الجميع « هن » بالفرد « صديق » .

وإذا كان دليل الكوفيين قد تطرق إليه الاحتمال لما تقدم ، فإنه يسقط به الاستدلال ، ويبقى شرط البصريين ومن تبعهم قائماً ، لا يمكن - أو يصعب - الطعن فيه .

أحوال الوصف مع مرفوعة

إذا استقر أننا نعصرص العرب وتراكيبهم في الأحوال التى يرد عليها الوصف مع مرفوعة وجدنا أن ذلك ينحصر في ثلاث حالات :

- إليها ، وجواب الشرط منصرف يدل على سياق الكلام ، والتقدير . إذا مَرَّت الطير فلا تلك ملغياً ، وجملة (مَرَّت) لا محل لها من الإعراب مفسرة .
- أما الشاهد في البيت ، فقد أوردناه في المتن فلا داعي لذكره .

وتقدم النفي أو الاستفهام على الوصف شرط في هذه المسألة ، أما الكوفيون والأخفش فلم يشترطوا ذلك ، كما أن ابن مالك في ألفيته يميز هذا الرأي ، حيث يقول :

وقس ، وكاستفهام النفي ، وقده

يجوز نحو : فائق أو لو الرشيد

وقد استشهد الكوفيون بقول الشاعر :

خَيْرٌ مِّنْ بَنِي لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَاً

مَسْأَلَةُ لَهَبِي إِذَا الظَّيْفُ مَرَّتْ (١)

= خير مقدم ، و (عيش) مبتدأ ، وهو معطوف ، و (من) اسم موصول معطوف إليه (قطا) فلم ياصف والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها صلة الموصول (من) ، وجملة (فمحبب) .

الانشاهد ، و (فائق قوم سلمى) حيث اعتمد الوصف (فائق) على استفهام ، فهو مبتدأ ، و (قوم) فاعل مبتدأ الخبر .

١ - هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل طائي لم يبين اسمه .

المعنى : إن بني لهب لديهم الظيرة الكافية والعلم بالزجر والمباغعة ، فإذا تحدث أحدهم بحديث وقال كلاماً ماسعاً له ولا تلغ ما يقوله لك حينما نمر عليه الظير .

الإعراب : خير (مبتدأ) ، (بنو لهب) فاعل ، والفاعل قد سُدَّ بالخبر هنا عند الكوفيين . و (بنو) معطوف و (لهب) معطوف إليه .

(فلذلك ملغياً مقالة لهبي) الفاء عاطفة ، (لا) نافية ، (تك) مضارع محذوم ، وعلازمة جزمه سكن الون الحذف للتخفيف ، والاسم ضمير مستتر تقديره أنت ، والخبر (ملغياً) وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، (مقالة) مفعول به للتع ، وهو معطوف ، و (لهبي) معطوف إليه ، (إذا) ظرف يقتضن معنى بالشرط ، (الضمير) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مَرَّت الطير ، وهذه الجملة المكونة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بأضافة (إذا) =

٣- إذا كان ما بعد مرفوع الوصف معمولاً للوصف ، نحو قولك :
أفاهم عليَّ المحاضرة ؟

٤- إذا ترتب على إعراب الوصف خبراً عدم المطابقة بينه وبين مرفوعه في التذكير والثانيث ، ومنه قولك : أمستفيدُ بالخاصرة طالبة .

فلو أعربت (مستفيد) خبراً مقدماً ، و (طالبة) مبتدأ مؤخرًا للزم عليه أن تخبر عن المؤنثة (طالبة) بذكر (مستفيد) ، وهو لا يجوز .

ثانياً : يتعين إعراب الوصف خبراً مقدماً ومرفوعه مبتدأ مؤخرًا في موصعين :

١- إذا تطابق الوصف مع مرفوعة في التنثية نحو : أفاهمان الخمدان ، ما فاهمان المهملان .

٢- إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الجمع نحو : أمسافرون الزيدون ، ما مسافرون الزيدون .

وهنا نتساءل قائلين : لم لا يصح لنا في هذين الموضعين السابقين أن نعرب المرفوع مبتدأ والمرفوع خبراً ؟

نقول : لا يصح ذلك ، وذلك لأن الوصف كالفاعل ، والفاعل على الأصح يلزم حالة واحدة هي الأفراد إذا أسندته إلى فاعل مفرد أو مشئ أو جمع ، ولو أعربت الوصف هنا مبتدأ لكانت قد خالفت القاعدة المعروفة بأن أحقته علامة التنثية في الموضع الأول ، وعلامة الجمع في الموضع الثاني .

الحالة الأولى : أن يتطابق الوصف ومرفوعه في الأفراد .

الحالة الثانية : أن يتطابق الوصف ومرفوعه في التنثية والجمع .

الحالة الثالثة : ألا يتطابقا ، بأن يكون الوصف مفرداً ، ومرفوعه مشئ أو جمماً .

فالحالة الأولى كقولك : أناجح محمدً ، أقادم زيدً ، أمسافرون خالدً ؟

والحالة الثانية كقولك : أحاضران المسافران ، أحاضران المسافرون ؟

أما عدم المطابقة بأن يكون الوصف مفرداً والمرفوع مشئ فمثل : ما نأجح المهملان ، ما حاضر المسافرون ، وكذا أن يكون الوصف مفرداً والمرفوع جمماً مثل : ما نأجح المهملون ، ما حاضر المسافرون .

أما كيفية إعراب الوصف مع مرفوعة في الحالات السابقة فكالاتي :

أولاً : يجب إعراب الوصف المعتمد على نفي أو استفهام مبتدأ وما بعده فاعلاً مسدداً خبر في أربعة مواضع هي :

١- إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مشئ ، نحو : أناجح المهملان ، ما نأجح المهملان ، اعتمد الأول على استفهام ، والثاني على نفي .

٢- إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده جمماً ، نحو : أناجح الخمدون ، ما غائب الزيدون .

الداخلية عليه زائدة ، واحترز به (ما أشبهها) من مثل (رب رجل قائم) فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبر ، ويدل على ذلك رفع المطرف عليه ، نحو : رب رجل قائم وامرأة .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو الابتداء ، وهو مذهب سيوريه رحمه الله تعالى .

وذهب قوم إلى أن العامل في الابتداء والخبر الابتداء ، وعليه فالعامل فيهما معنوي ، وقد ضعف بعض النحاة هذا الرأي ، وحججهم أن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .

وقيل : الابتداء مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والابتداء وقيل : ترأفاً ، بمعنى أن الخبر رفع الابتداء ، وأن الابتداء رفع الخبر .

وأرجح هذه المذهب وأعد لها مذهب سيوريه ، أما هذه الخلافات فلا طائل فيها ولا ثمرة مرجوة منها .

تعريف الخبر :

هو : الجزء الذي ينتظم منه الابتداء جملة مفيدة .

مثل : المدرس حاضر (حاضر : خبر مرفوع بالجملة) .

الطالبيان فاهمان (فاهمان : خبر مرفوع بالالف لأنه متنى) .

الغلامون مجنونون (مجنونون : خبر مرفوع بالواو لأنه جمع

مذكر سالم) .

ثالثاً : قد يجوز الوجهان في إعراب الوصف المعتمد على نفي أو استفهام ، بأن يعرب مبتدأ ، أو خبراً مقدماً ، وذلك في ثلاثة مواضع :

١ - إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد نحو : أسافر زيد ، أقام أخوك ؟ أمخدول الكريم ؟ ما مخدول الكريم .

٢ - إذا كان الوصف مفرداً وكان مرفوعه جمعاً لا يعقل ، نحو : أعالية السفن ؟ ما عالية السفن .

٣ - إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره ، نحو : أخرج الخاربون ، ما أخرج الخاربون .

القول في رافع المبتدأ والخبر

يقول ابن مالك :

وَرَفَعُوا مَبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ

كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ولو نظرنا إلى قول ابن مالك نجد أنه يذهب مذهب سيوريه راجعاً إلى رتبة حيث يبرز أن الابتداء مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالابتداء .

وعليه فالعامل في الابتداء معنوي ، وهو كون الاسم مجزئاً عن العرامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ، واحترز بغير الزائدة من مثل (بحسبك درهم) ف (بحسبك) : مبتدأ ، وهو مجرد عن العرامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرّد عن الزائدة ، فإن الباء

فابن مالك يشير إلى أن الخبر قسمان : مفرد ، وجملة .
سيأتي الكلام على المفرد .

(ما الجملة فقد تكون ، هي ذات المبتدأ في المعنى أولاً :

فإذا كانت الجملة الراقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتاج إلى رابط ، كقوله : (نطقى الله حسبي) فنطقى : مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرابط ، لأن قولك : (الله حسبي) هو معنى (نطقى) ، وكذلك : (قولى لا إلا إلا الله) . ومن أمثلة هذه المبتدآت التي ترتبط في المعنى بأخبارها أيضاً : ضمير النحان . ضمير القصة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) الإخلاص ، فلفظ (هو) مبتدأ ، وجملة (الله أحد) مبتدأ وخبر في محل رفع خبر المبتدأ (هو) على أنه ضمير الشأن لله سبحانه وتعالى ، وكان هذه الجملة الخبرية تفسر لهذا المبتدأ فهي جبهة ، ولذا لم تحتاج إلى رابط .

رَبِّهِ : أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢) ، الأنبياء ، فالضمير (هي) مبتدأ - ضمير القصة - (شاخصة) خبر مقدم لقوله (أبصار) الذي وقع مبتدأ مؤخرًا . وجملة المبتدأ والخبر (شاخصة أبصار الذين كفروا) في محل رفع خبر ضمير القصة المبتدأ ، وهذه الجملة الخبرية هي هي عين المبتدأ ، ومن ثم لم تكن هذه الجملة الخبرية في حاجة إلى رابط .

المهندسات ماهرات (ماهرات : خبر مرفوع بالضممة ، لأنه جمع مؤنث سالم) .

والخبر يطابق المبتدأ في العدد - الأفراد والثنائية والجمع ، وفي النوع - التذكير والتأنيث مثل :

الطالب فاهم - الطالبان فاهمان - الطلاب فاهمون .

المدرس حاضر - المدرستان حاضرتان - المدرسون حاضرون
المدرسات حاضرات .

أما إذا كان المبتدأ جمعا لا لا يعقل مثل - الجبال - السيارات - الأشجار - المنازل - جاز أن يكون الخبر مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مؤنثاً .

مثل : السيارات مسرعة أو مسرعات ..

الجبال عالية أو عالياات ..

المنازل مرتفعة أو مرتفعات ..

ويشير ابن مالك إلى التعريف بالخبر قائلا :

والخبر : الجزء المتم الفاعلة

كـالله تبر ، والآيادي شـاهمة

ثم يشير إلى أقسامه أيضاً قائلا :

ومفرداً يأتى ، ويأتى جُمْلَةً

حاورية معنى الذى سبقت له

وإن تكن إياه معنى اكتفى

بها : كنطقى الله حسبي وكفى

٣- أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفتيح ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ١١ مَا الْحَاقَّةُ ١٢ ﴾ ، الحاقة ، ﴿ الْقَارِعَةُ ١٣ مَا الْقَارِعَةُ ١٤ ﴾ ، القارعة ، . وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : محمد ما محمد ، زيد ما زيد .

٤- أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل .

وقوع الخبر شبه جملة

يقصد بشبه الجملة الظرف والجار والجرور ، ويقعان خبرا : إذا حصل بذكرهما فائدة نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ١٥ ﴾ ، الفاعلة ، ^(١) وقوله : ﴿ وَالرُّكْبُ اسْقُلْ مِنْكُمْ ١٦ ﴾ ، الأنفال ، وفي كون الظرف أو الجار والجرور خبرا أكثر من رأى :

الرأى الأول : الخبر هو الظرف نفسه ، وهو الجار والجرور نفسه .

الرأى الثانى : الخبر هو ما تعلق به الظرف أو الجار والجرور وتقديره : كان أو مستقر ، وأن الضمير الذى كان في هذا المعلق انتقل إلى الظرف أو الجار والجرور .

الرأى الثالث : الخبر الذى هو مجموع الظرف مع معلقه ، أو

الجار والجرور مع معلقه .

ويشير ابن مالك إلى الإخبار بالظرف والجرور قائلا :
وأخبروا بظرف أو بحرف جر
ثاوين معنى « كائين » أو استقرا

١- الأعمام . ١ ، الكهف : ١ ، فاطر : ١

أما إذا لم تكن هذه الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المنى فلا بد فيها من رابط يربطها به - أى : بالمبتدأ - والرابط : إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، وقد يكون الضمير مذكورا ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مقدرا ، نحو : السمن منوان بدرهم ، أى : منوان منه بدرهم .

٢- أو إشارة إلى المبتدأ ، كقوله : التفوق هذا هدف كل مجتهد ، والنجاح هذا هدف كل طالب ، فالتفوق : مبتدأ أول ، وهذا اسم إشارة مبتدأ ثان ، وهدف خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، ومثله يقال في إعراب المثال الثانى .

أما إذا جعلت اسم الإشارة بدلا مما قبله . أو عطف بيان له ولم يجعله مبتدأ ثانيا ، فإن الخبر في هذه الحالة يكون مفردا لا جملة .

وعلى ذلك فقول الله تعالى : ﴿ وَرَبَّاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ١٧ ﴾ والأعراف : ،

(أ) على قراءة رفع (لباس) وجعل (ذلك) مبتدأ ثانيا و (خير)

خبره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر الأول

- يكون ما نحن بصددده .

(ب) على قراءة نصب (لباس) ؛ لأنه معطوف على (لباسا) المنصوب قبله ، ليس ما نحن فيه .

(ج) على رفع (لباس) وإعراب (ذلك) بدلا من (لباس) أو عطف بيان له ، ليس أيضا ما نحن فيه ، والخبر في (ب) ،

(ج) مفرد لا جملة .

الابتداء بالنكرة

الأصل في الابتداء أن يكون معرفة ، فالقاعدة المعروفة عند العرب عدم جواز الابتداء بالنكرة وذلك لأن الابتداء محكوم عليه بالخبر ، والخبر محكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ، إذ لا يسوغ الحكم على المجهول ، لذلك وجب أن يكون الابتداء معرفة حتى يكون معلوما حيث إن الحكم على المجهول لا يفيد ، لهذا لم تقع النكرة مبتدأ ، إلا إذا حصلت فائدة ، وتكون الفائدة ، بمسوخ من المسوغات الآتي ذكرها بعد قليل .

وقد ذكر ابن مالك - رحمه الله - الأمور التي تحصل بها الفائدة ، وهي ستة ، أشار إليها بقوله :

ولا يحجوز الابتداء بالنكرة

ما لم تفد : كمعند زيد نبرة

وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا

ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير ، وعمل

يريزين ، وليفسن ما لم يقل

فكما أشرت آنفا إلى أن الابتداء محكوم عليه ، والخبر حكم ، فلا بد أن يكون الابتداء معلوما لا مجهولا ، لأن الحكم على المجهول لا يفيد .

ثم يشير أيضا إلى عدم الإخبار عن الجنة باسم الزمان ما لم يفد قائلا :

ولا يكون اسم زمان خبراً

عن جنة ، وإن يفد فأخيراً

ونوضح القول فنقول :

بأن ظرف المكان يقع خبراً عن الجنة - الدات - نحو : زيد عندك ، وعن المعنى نحو : القتال عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً كان أو مجزواً بفي ، نحو الاستحمام يوم السبت ، أو في يوم السبت ، القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة ، ولا يقع خبراً عن الجنة ، قال المصنف : إلا إذا أفاده . وتراه واضحا في الألفية ، وذلك نحو : الليلة الهلال ، الرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجنة ، نحو : زيد اليوم ، وذهب بعض النحاة إلى النبح مطلقا سواء أفاد أم لم يفد ، فإن جاء شيء من ذلك بوزل نحو قولهم : الليلة الهلال والرطب شهري ربيع ، والتقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهري ربيع ، هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك بشرط أن يفيد ، كقولك : نحن في يوم طيب وفي شهر كذا ، وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يفد فأخيراً ، فإن لم يفد امتنع نحو : زيد يوم الجمعة » .

لقد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن - بتزيين ضرب - لأنه مصدر ، وهو مبتدأ ، والزيدان فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ .

وقد تكون عاملة النصب ، كالحديث الشريف ، والمثال الذي يطلوه ، فإن الجار الجورور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر وقد تكون عاملة الجر كما في قوله ﷺ : « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » ، ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يفنى عن ذكر السادس ، لأن السادس نوع منه .

٦ - أن تكون مصافة ، نحو : عمل بوزين ، وكالحديث الشريف : « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة .

هذا ما ذكره ابن مالك رحمه الله ، وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً ، وجعلها ابن عقيل في شرحه للألفية أربعة وعشرين موضعاً ، وإليك هذه المواضع :

٧ - أن تكون شرطاً ، نحو : من يقيم أقم معه .

٨ - أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : من عندك ؟ فستقول رجل . والتقدير : رجل عندي .

٩ - أن تكون عامة نحو : كل يورث .

١٠ - أن يقصد بها التوبيخ ، كقوله :

فاقبلت زحفاً على الركبتين

فغضب ليست ، وثوب أجبر

فثوب : مبتدأ ، وليست خبره ، وكذلك : ثوب أجبر .

أما إذا افادت النكرة فيجوز الابتداء بها ، كما رأى النحاة ، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة ، وهي :

١ - أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو : في الدار رجل : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ﴿ ق ، ه ، هـ ﴾ وعلى أبصارهم غنوة ﴿ ﴾ ، البقرة ، عند زيد نيرة ^(١) .

ومثل الظرف والجار والمجرور الجملة ، نحو : فصدك غلامه رجل ، فرجل : مبتدأ مؤخر ، وجملة : قصدت غلامه ، من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر مقدم ، والمسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، ولا بد في حالة تقديم الخبر وهو جملة أو ظرف ، أو جار ومجرور من أن يكون مختصاً .

٢ - أن يتقدم على النكرة استفهام ، نحو : ﴿ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ ﴾ والعمل ^(٢) ، هل فتي فيكم ؟

٣ - أن يتقدم عليها نفي نحو : ما خل لنا .

٤ - أن توصف ، والصفة مذكورة نحو : رجل من الكرام عندنا ، أو مقدرة نحو : السمن منوان بذرهم ، وكقوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَفْئُسُهُمْ ﴾ ﴿ آل عمران ، هـ .

٥ - أن تكون عاملة عمل الفعل كالحديث الشريف : « أمر بجمع روف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة » ، ورغبة في الخير خير .

١ - النمرة : كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه غمار .

٢ - وكذا سورة (النمل) ، الآيات : ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .

موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا ، وهو ما هنا مقدر .

٢٠- أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : زيدٌ ورجلٌ عندنا ، زيدٌ ورجلٌ قائمان .

٢١- أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : قمى ورجلٌ فى الدار .
٢٢- أن يعطف عليها موصوفٌ ، نحو : رجلٌ وامرأةٌ طويلاً فى الدار .

٢٣- أن تكون مبهمه لغرض ، وذلك كقول امرئ القيس :
مُسْتَمْعِلَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ
بِهِ عَسَمَ يَنْتَفِي أَرْبَابُهَا (١)

١- مرسعة : مثل المعادة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده أو رجله حوزاً للذئع المين أو مخالفة أن يموت أو يصيبه بلاء .

بين أرسافه : الأرساف جمع رشح - يوزن قفل - يعنى أنه يحصنها فى هذا المكان ، ويروى (بين أرباقه) والأرباق : جمع ربق - يكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل قيمته فى حال .

عسم : اعرجاج فى الرشح ويسمى ، أرباباً : حيوان معروف وأما طلب الأرباب دون الظباء ونحوها لا كانت تزعمه العرب من أن المين تحتسها ، فمن اتخذ كمعها قيمة لم يقره حين ولم يؤذ به سحر .

والعنى : أنه يخاطب هذا أخته ، ويقول لها لا تتزوجى رجلاً من جهلة العرب يضع النمام ، ويقعد عن الخروج للعرب ، وفي رسله اعرجاج ويسمى ، ولا يبحث إلا عن الأرباب ليحفظ كمعها قائم حيناً ..

والبيت الذى يقدم هذا البيت :
أيا هند لا تنكحى بومة .. عليه عقيقته أحسبها

والبرهه : الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : الأحمق ، العقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل ، أحسب : الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابصفت جلده ، وقيل : أراد بقوله عليه عقيقته . أنه لا يتطفل .

١١- أن يراد بها الحقيقة ، نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأة .

١٢- أن يكون وقوع ذلك للذكورة من خوارق العادات ، نحو : بقرة تكلمت .

١٣- أن تقع فى أول الجملة الحالية ، سواء ذات الوار ، وذات الضمير ، كقوله :
سريتاً ونجم قد أنضاء فمُذْبِداً
مُحِبَّيَاكَ أَخْفَى ضَوْءَهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله :

الذئب يطرقُفها فى الدَّهْرِ واجدة
وكل يوم ترائى مسلية يسلى

١٤- أن تقع بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا أسدٌ بالباب .

١٥- أن تكون دعاء نحو : سلام على إنا ياسين .

١٦- أن يكون فيها معنى التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا .

١٧- أن تكون خلفاً عن موصوف نحو قوله ﷺ : « سوداء ولود خير من حسناء » ، ونحو : مؤمن خير من كافر .

١٨- أن تكون مفعولة : نحو : رجلٌ عندنا .

١٩- أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : « شرٌّ أهرٌ ذا نابٍ » شئٌ جاء بك ، التقدير : ما أهر ذا نابٍ إلا شرٌّ ، وما جاء بك إلا شئٌ ، على أحد القولين .

والقول الثانى : أن التقدير : شرٌّ عظيمٌ أهرٌ ذا نابٍ ، وشئٌ عظيمٌ جاء بك ، فيكون داخل فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه

المركز الثاني : الخبر

قد سبق أن عرفنا بالخبر بأنه : الجزء من الكلام الذي تتم به
الغاية مع الابتداء ، وهو المسند في الجملة الاسمية ، مفردا كان أو
جملة أو شبه جملة .

= المقترحات ، الجزء : باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب ،
الاسمية : الجملة أو المائدة الكبيرة وضخامتها كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على
كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها ، فدعاء : هي المرأة التي اعرجت إصبعها من كثرة
حلبها ، عشاري : المشتري : جمع عشراء - يضم العين المهملة وفتح الشين - وهي الناقة
التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر وفي القرآن الكريم : ﴿ هو وإذا المشاء عطلت ﴾ .
الإعزالي : (كم) يجوز أن تكون استغهاية ، وأن تكون خبرية : (عمة) يجوز
فيها وفي (حالة) المصروفة عليها الحركات الثلاث أما آخر فعلى أن (كم) خبرية في
محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة (حليت) وضمه (تمييز لها ، وتقييد (كم) الخبرية
محذوَر كما هو محذوَر ، وخالة : محذوَر عليها .

وأما النصب فعلى أن (كم) استغهاية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة (حليت)
أيضا ، وضمه ، تمييز لها ، وتقييد (كم) الاستغهاية منصوب كما هو معروف .
وخالة : محذوَر عليها وأما الرفع فعلى أن (كم) خبرية أو استغهاية في محل نصب
طرف متعلق بحليت أو مفعول مطلق عامله (حليت) التي وعلى هذين يكون قوله
(عمة) مبتدأ ، وقوله (لك) جار ومحوَر متعلق بمحذوَر نعت له ، وجملة (قد
حليت) في محل رفع خبره ، وتقييد (كم) على هذا الوجه محذوَر ، وهي - على ما
عرفت - يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها محذوَر ، ويجوز أن تكون استغهاية
فيقدر تمييزها منصوبا ، وفدعاء : صفة خالة ، وقد حذف صفة لعملة مماثلة لها ، كما
حذف صفة خالة مماثلة لصفة عمة .

وأصل الكلام قبل الحذفين : كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء ، فحذف الشاعر
من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة (لك) وأثبتها في
الأول . فحذف من كل مثل الذي ألتصق بالآخر ، وهذا ضرب من البديع : يسميه أهل
البلغة الاحتياك .

والشاهد فيه قوله (عمة) على رواية الرفع ، حيث وقعت مبتدأ - مع كونها
نكرة - لو قرعها بعد (كم) الخبرية .

٢٤ - أن تقع بعد لولا ، كقوله :

لولا اصطبار لأودى كل مسقة

كما استقلت مطايا من اللطمين

فقوله (اصطبار) مبتدأ - مع كونه نكرة - والنسوخ لو قرعه
مبتدأ وقوعه بعد (لولا) .

٢٥ - أن تقع بعد فاء الجراء ، كقولهم : « ن ذُهب غير فَعْمِر في
الرباط .

وهذا من أمثال العرب ، والخبر هو الحمار ، والرباط : ما تشد
به الدابة ، يقال : قطع العنق رباطه ، يريدون قطع حباله ، ويضرب
هذا المثل للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الخائب ، والاستشهاد به
في قوله (فَعْمِر) حيث وقع مبتدأ مع كونه نكرة . لكونه واقعا بعد
الفاء الراجعة في جواب الشرط .

٢٦ - أن تدخل على النكرة لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم .

٢٧ - أن تقع بعد كم الخبرية نحو قول الشاعر :

كَمْ عَسَّةٌ لَكَ يَا بَسْرِيْزُ رَسَالَةٍ

فدعاء قد حليت على عيشاري (١)

١ - البيت للبرزق من كلمة يهجو فيها جريدا ، وقوله .

كَمْ مِنْ أَبِي لِي يَا جَسْرِيْزُ كَسَالَةٍ

فسمي الجروزة أو سراج نهجار

ورث الكاد كسابرا عن كسابر

صنم الدسيمة كل يوم فخار

له ، وألا يكون قد رفع ظاهرا ، فإن رفع ظاهرا لم يرفع ضميرا ، وذلك لتعذر رفعه ظاهرا ومضمرا في آن واحد في أسلوب واحد .

فإذا قلت : المزمع حسن وجهه ، فإن (وجهه) فاعل (حسن) وهو ظاهر ، وليس معه ضمير آخر مرفوع على النفاعية ، لأن (حسن) لا يمكنه رفع ظاهر ومضمرا معا ، وهذا الضمير احتمال يبرز إذا جرى الوصف على غير من هو له ، سواء أحدث في ذلك لُبْس أم لا .

فمثال ما فيه ليس قولك : غلام زيد صاربه هو ، إذا كانت الهاء للغلام ، ومثال ما لم يكن فيه ليس قولك : غلام هند صاربه هو .

وقد أوجب البصريون إبراز الضمير في حالة عدم اللبس حملا على حالة ما فيه ليس ، قالوا : ليحرق الباب محرق واحد .

أما الكوفيون فقد أوجبوا إبراز الضمير في حالة خوف اللبس ، أما عند عدم اللبس فلا يوجبون إبرازه ، بمعنى أنهم يحجزون الوجهين في هذه الحالة - الإبراز وعدمه - عند أمن اللبس . مستندين في مذهبهم إلى قول الشاعر :

قُرْبِي ذُرِّ الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتَ

بِكُنْهَ ذَلِكَ عَسَدَانُ وَقَسَحَطَانُ

فقرنه (قُرْبِي) مبتدأ أول ، و (ذُرِّ) : مبتدأ ثان ، و (بَانُوها) حيز المبتدأ الثاني ، و المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، وقد جاء الشاعر بخبر المبتدأ الثاني (بَانُوها) مشتقا ، ولم يبرز الضمير ،

وتقصده بالفرد هنا : ما ليس جملة ولا شبه جملة ، لذا قد ترى هذا الخبر مثنى أو جمعا .

والخبر المفرد :

إما أن يكون جامدا أو مشتقا ، فالجامد : هو ما لم يؤخذ من غيره سواء كان اسما لذات مثل : أرض ، كوكب ، زيد ، أسد ، أو كان اسما لمعنى نحو : فضل ، وفهم ، وعدل ، نحو : هذا زيد ، هذه أرض ، أنت عدل .

والمشتق هو : ما أخذ من المصدر ، ليدل على متصف به ، وذلك كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، نحو : محمد فاهم ، زيد محبوب .

والخبر المفرد إن كان جامدا فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ كقولك : هذا زيد ، زيد أخوك .

أما إذا أُرْوِثَ بالمشتق فإنه يتحملة كقولك : هذا أسد ، إذا أردت بكلمة أسد معنى شجاع ، وكقولك : قلب الظالم حجر ، وتريد من حجر معنى قاس . ومن هذا يتبين لك :

أن الخبر المفرد إذا كان مشتقا فإنه يتحمل ضميرا مستترا فيه يعود على المبتدأ ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك : الطالب فاهم ، علي ناجح - المحاضرة مفهومة - وجه محمد حسن .

وشرط تحمل الخبر المفرد المشتق لهذا الضمير جريه على من هو

بذلك ليس أو نحوه ، فتقول : قائم زيد ، ومنه قولهم : مشئوء من يشئوك ، فمن مبتدأ ، ومشئوء : خبر مقدم ، و « قام أبوه زيد » .

أما حالات وجوب تأخير الخبر فهي :

١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجمعها مبتدأ ، ولا مبین للمبتدأ من الخبر - نكرتين مختصتين - نحو زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو ، أفضل منك أفضل متى .

فلا يجوز تقديم الخبر ، لأنك لو قدمته وقلت : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد ، وأفضل متى أفضل منك ، لكان التقديم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه .

أما إن وجد دليل على أن التقديم خبراً جاز كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر وهو (أبو حنيفة) ، لأنه معلوم أن المراد تشبيهه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيهه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومثله : رجل صالح حاضر ومنه قول الشاعر :

بُنُونًا بُنُونًا بُنُونًا ، وَبُنُونًا

بُنُونُهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

ف (بنونا) خبر مقدم ، و (بنو أبائنا) مبتدأ مؤخر . لأن المراد الحكم على بني أبائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم .

٢ - أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيد قام . فلو تقدم الخبر لصار الكلام : قام زيد ، وتصير جملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل ، بخلاف زيد قائم ، أو : قام أبوه ، وأخراك قاما .

والمتشقق هنا غير جارٍ على مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقليل : قومي ذرا الجهد بانوها هم ، ولا لبس هنا ، لأنه لا يمكن أن يتسرب إلى الذهن أن (ذرا الجهد) بانية .

ورد البصريون هذا البيت بأنه شاذ غير موافق لقياس كلام

العرب هذا عن الخبر الفرد ، أما الخبر الجملة فقد سبق الحديث عنه .

الترتيب بين المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً ، ثم يتلوه الخبر ، وذلك لأن الخبر بالنسبة للمبتدأ كمنزلة الصفة بالنسبة للموصوف ، لذلك يجب على المتكلم مراعاة الترتيب بين المبتدأ والخبر بحسب الأصل ، وهناك حالات معينة قد يتقدم فيها الخبر على المبتدأ ، وقد يتأخر ، ويكون ذلك على الصور الآتية :

الأول : وجوب تقديم المبتدأ على الخبر .

الثانية : وجوب تأخر المبتدأ عن الخبر .

الثالثة : جواز الأمرين .

وقد أشار ابن مالك - رحمه الله - إلى أن كون الخبر مؤخراً هو الأصل فقال :

والأصل في الأخسب أن تؤخر

وجوزوا التثنية إذا لا مخرراً

وكما أشرنا إلى سبب ذلك هو كون الخبر وصفاً في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَمَسْجُورُ شَهْرٍ بِهِ

تَرْغَى مِنَ الْمُحْمِ بِعَظَمِ الرَّقِيبَةِ (١)

فالتقدير : لهُى عَجِيزٌ وعليه : فمعجوز خبر مبتدأ محذوف
كانت اللام مقترنة به ، وقد حذف الابتداء فانصلت اللام بخبره ، أو
اللام زائدة في خبر الابتداء ، وليست لام الابتداء . أو متأخرا عنه
نحو : غلامٌ من في الدار ، وغلام من يقيم معه ، أو مشبها به نحو :
الذي يأتيه فله درهم ، فالابتداء هنا - وهو اسم الموصول - مشابه
باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سببا
ولهذا دخلت الفاء في خبر الاسم الموصول كما تدخل في جواب
الشرط .

وإلى ما تقدم من مواضع وحالات يشتر ابن مالك قائلا :

فَامْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُرْآنُ

عَرَفْنَا وَنُكْرًا ، عَادَمِي بَيَان

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْغَبْرَا

أَوْ قَصْداً اسْتَعْمَالُهُ مِنْحَصِرا

أَوْ كَانَ مُسْتَعْمَلاً لِدَى لَامِ ابْتِدَاءٍ

أَوْ لَامِ الصُّنْدُرِ : كَمَنْ لِي مِنْجِداً

١ - هذا البيت من الرجز المشطور ، وقائمه رابعة بن المجاح ، وقيل إنه لمعروفة بن عروس

ومو الأريج .

المفردات ، (المجلس) تصغير جلس كساء وفق يوضع تحت البرذعة ، وهي في

الأصل كية الأتان ، قد أطلقها الراجز على امرأة تنسبها لها بالأتان ، (شهر به)

الكبيرة السنة المعجوز .

الإعراب ، (أم المجلس) مبتدأ ومضاف إليه ، (المعجوز) خبر المبتدأ ، (شهر به)

صفة المعجوز ، (ترقى) فعل مضارع والتفاعل مضمر ، والجملة صلة ثانية لمعجوز .

أما الشاهد ، فقد أوردناه في المتن .

٣ - أن يكون الخبر محصوراً بإيحاء ، نحو : إنما زيد قائم ، أو بإيلاء ،

نحو : ما زيد إلا قائم ، فلا يجوز تقديم (قائم) على زيد في

الثاني ، وقد جاء التقديم مع (إلا) شذوذاً ، كقول الشاعر :

فِيَارِبْ هَلْ إِلَّا بِكَ النِّصْرُ يُرْجَى

عليهم ؟ وهل إلا عليك العِزُّ

والشاهد في البيت قوله « بك النصر » و « عليك العِزُّ »

حيث قدم المحصور بإيلاء في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن

يقول : هل يرجي النصر إلا بك ، وهل العِزُّ إلا عليك .

٤ - أن يكون خبر الابتداء قد دخلت عليه لأم الابتداء ، نحو لزيد

قائم ، فلا يجوز هنا تقديم الخبر على اللام ، فلا يصح أن تقول :

قائم لزيد ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم

شذوذاً ، كقول الشاعر :

خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرُّيرُ خَالِي

يَبْلُ الْعِلَاءُ ، وَيَكْرُمُ الْأَخْشَرُ إِلَّا

فقوله (لأنت) مبتدأ مؤخر ، و (خالي) خبر مقدم .

٥ - أن يكون الابتداء له صدر الكلام ومستحق لها ، إما بنفسه نحو :

ما أحسن زيدا ، ومن في الدار ، ومن يقيم أقيم معه ، كم عبيد

لزيد ، أو بغيره إما متقدما عليه نحو : لزيد قائم ، وأما قول

الشاعر :

﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (٢٤) ، محمد ، فلا يجوز في هذه الحالة أن يتأخر الخبر ، فنقول : طلابها في الجامعة ، خطيبه في المسجد ، ماله في البيت ، صاحبها في الدار ، وذلك لعمود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومثل قولك : هـ في الدار صاحبها ، قولهم : هـ على التمرة مثلها زيدا ، وقول الشاعر :

أَخَابِكَ إِجْلَالًا ، وَمَسَا بِكَ قُدْرَةً

على ، ولكن ملء عين حبيبها (١)

فـ (حبيبها) مبتدأ مؤخر ، و (ملء عين) خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره لأن الضمير اتصل بالببتدأ - وهو (ها) - عائذ على (عين) وهو متصل بالخبر ، فلز قلتم (حبيبها ملء عين) عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

١ - هذا بيت من الطويل ، نسبه البعض إلى نصيب بن رباح ، وقد نسبه آخرون إلى مجنون بن عامر .

المعنى : إني لأخافك وأهابك ، لس القدرتك على ، ولكن ذلك إجلالاً لقدرتك وإعظاماً لكائنك ، لأن العين قد تخفى عن تحية فتكون الهابة ويحصل الإجلال والإعظام . الإعراب : الضمير البارز في (أهابك) مفعول به مني على الكسر في محل نصب ، و (إجلالاً) مفعول لأجله ، والواو في (وما) نافية ، (بك) خبر مقدم ، (قدرة) مبتدأ مؤخر ، (على) جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو محذوف نعت القدرة ، و (لكن) حرف استدراك ، (ملء عين) خبر مقدم ومضاف إليه (حبيبها) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .

أما الشاهد ، فقد أوردناه في المتن ، فلا داعي للذكره .

وجوب تقديم الخبر على المبتدأ

يقدم الخبر على المبتدأ وجوباً في مواضع أهمها الموضع التالية :

١ - أن يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة ، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة والحالة هذه إلا تقدم الخبر ، نحو : عندك رجل ، أمانك مستقبل باهر ، في حديثنا ورد ، عليك حق ، في الدار امرأة ، للحق صولة .

٢ - أن يكون الخبر له الصدارة :

سواء أكان واجب التقديم بنفسه أم باتصاله بحاله الصدارة :

(أ) المصدر بنفسه مثل : أين محمد ؟ ، كيف حالك ؟ أين المفر ؟ ، وقرله سبحانه : ﴿ أَيُّسَانُ مِرْسَاهَا ﴾ (٢٤)

« النازعات » .

(ب) المتصل بحاله الصدارة مثل : ظهررة أي يوم قدومك ؟ وصديق من أنت ؟ ، وصبيحة أي يوم سفرك ، لفهزم قصداك - اللام لا الابتداء - فإذا كان الخبر له الصدارة ، وجب تقديمه سواء أكان له حق الصدارة بنفسه أم بغيره .

٣ - أن يكون المبتدأ محمداً ، أو : نحو : إنا في الدار زيدا ، ورجاء في الدار إلا زيد ، ومثله : ما لنا إلا اتباع أحمد ، إنما صديق محمد ، ما مجاهد إلا خالد .

٤ - أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على بعض الخبر أو ملاحظة ، وذلك كقولك : في الجامعة طلابها ، في المسجد خطيبه ، في البيت ماله ، في الدار صاحبها ، ومنه قوله تعالى :

كذلك إذا يستوجب التمهيد
كأين من علمته نصيرا

وتخير المحمور قدم أبدا

كما لنا إلا أنبأ أحسدا

جواز تأخير الخبر ، وتقديمه

عرفنا فيما سبق بعض الصور التي يجب فيها التزام الترتيب الأصلي للجملة الاسمية ، أي تقديم البتداء وتأخير الخبر ، وعرفنا بعدها بعض الصور التي يلزم فيها العكس ، أي تقديم الخبر وتأخير البتداء .

ولا يخفى علينا أن صور تقديم البتداء هي بعينها صور تأخير الخبر ، كما أن صور تقديم الخبر هي صور تأخير البتداء ، وهما صورتان للرجوب .

أما جواز التحرر من مراعاة الرتبة والالتزام بإعادة الأصل - أي : تقدم البتداء وتأخر الخبر فإنه يجوز لنا الخروج عن هذا الإطار بتقديم الخبر على البتداء أو تأخير البتداء على الخبر .

وجواز التقديم والتأخير فيما قلناه فيه مرجعهما ، كقولك : زيد قائم ، فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم مانع ، بيد أن تأخير الخبر عن مبتدئه الأمر الراجح ؛ صونا لنظام الجملة العربية .

٥ - كون تأخير الخبر محلاً بالمعنى المراد - نحو : الله دره ، فلو قيل : دره الله ، ما فهم المراد منه ، وهو معنى التعمجب ، وقد جرى كائلا ، وهو أسلوب في المدح .

٦ - كون البتداء (أن) وصليها كقولك : عندى أنك فاضل ، عندى أنك مؤدب ، فلو تأخر الخبر وقيل : أنك فاضل عندى ، أنك مؤدب عندى ، لالتبس (أن) المفتوحة بالكسورة ، فعلى كسر (أن) يكون الظرف متعلقا بخبرها الذي هو (فاضل - مؤدب) .

وعلى فتحها يكون الظرف متعلقا بحذوف خبر المصدر المقدر من (أن) ومعموليها فوجب تقديمه دفعا لهذا اللبس ، إذ معمول خبر إن المكسورة لا يتقدم عليها .

٧ - أن يقترب البتداء بقاء الجراء بعد (أما) نحو قولك : أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فمحمد ، وأما في جامعة الأزهر فعلوم الدين والدنيا ، وأما في الزواج فاستقرار .

٨ - أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان نحو : هنا القاهرة ، هنا كلية اللغة العربية ، هناك الجامعة ، فمة طلاب العلم .

والى بعض هذه المراض يشير ابن مالك بقوله :

ونعمو عندى درهم ، وللى وطر

ملتزم فيه تقدم الخبر

كذلك إذا عاد عليه مضممر

مما به عنه مبينا يخبر

الحذف في باب المبتدأ والخبر

فيل اللغة العربية كثير إلى الحذف والإيجاز ، بشرط أن يكون المعنى واضحاً لا غموض فيه ، ومن هذا القبيل ما نراه في حذف المبتدأ والخبر أحياناً ، وحذفهما قد يكون جائزاً ، وقد يكون واجباً .

(أ) - جواز الحذف :

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دل على الحذف منهما دليل :

(أ) حذف المبتدأ جوازاً ،

قد يحذف المبتدأ جوازاً في مواضع ، هي :

الأول : في جواب الاستفهام ، وذلك كقول القائل : كيف زيد ؟

فتقول : صحيح أي : هو صحيح . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ

مَا هِيَ ﴾ (١) نَارَ حَامِيَةٍ (٢) ، والعارضة ، هي نارية حامية ، وقوله أيضاً :

﴿ قُلْ أَقَاتِلْكُمْ بَشِيرٌ مِنْ ذِكْرِكُمُ الْنَارِ ﴾ (٣) ، الخج ، أي : هي النار .

الثاني : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ

فَنَفْسِهِ وَمِنْ أَسَاءَةٍ فَعِلْنَهَا ﴾ (٤) ، فعلت ، (١) أي : فعلمه لنفسه ،

وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَالُوا

أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٥) ، والفرقان ، ،

(ب) حذف الخبر جوازاً ،

ويحذف الخبر جوازاً - كذلك - في مواضع ثلاثة أيضاً :

الأول : في جواب الاستفهام ، نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد ،

أي زيد عندي .

١ - كذا سورة (الجاثية) . آية : ١٥ .

تنبيه ،

من الأفعال التي يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ :

١ - إذا أريد إعطاء الصدارة لمعنى الخبر .

مثل : تمنع التدخين ، فممنوع : خبر مقدم مرفوع بالضممة ،
التدخين : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة .

٢ - إذا سبق المبتدأ والخبر حرف نفى أو استفهام وكان الخبر وصفاً ،
مثل : أقاتم أنت ، الهمة : حرف استفهام . قائم : خبر مقدم
مرفوع بالضممة ، أنت : ضمير مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر .

٣ - إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة .

مثل : في الثاني السلامة ، في الثاني : جار ومجرور خبر مقدم ،
السلامة : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة .

أمام القاضي قائل الحق ، أمام القاضي : ظرف ، خبر مقدم ،
قائل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة ، الحق : مضاف إليه محذور

بالكسرة .

أما إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة غير موصوفة ولا

مضافة فيجب تقديم الخبر ، نحو : في بيتنا رجل ، في الفصل طالب ،

عدي دينار ، أمامي طالب ، كما يجب تقديم الخبر أيضاً إذا كان من

الأنفاظ التي لها الصدارة كإسماء الاستفهام نحو : متى الامتحان ،

ف (متى) : اسم استفهام خبر مقدم ، الامتحان : مبتدأ مؤخر

مرفوع بالضممة إلى غير ذلك من الموضع التي يجب فيها تقديم الخبر

وقد مر ذكرها آنفاً .

ثانياً وجود الحذف

(أ) حذف الابتداء وجوبا :

الابتداء محكوم عليه - صادر عليه الحكم - أو مخبر عنه بالخير ، فينبغي أن يكون موجوداً ومرتباً في الكلام ، وقد يعرض له ما يوجب حذفه وعدم ذكره ، والذي يتأمل كلام العرب يجد أنهم أوجبوا حذف الابتداء في التواضع الآتية :

الموضع الأول :

النعمة المنقضية إلى الرفع ، في مدح نحو : مرتُّ بزيد الكريم .
أو ذم نحو : مرتُّ بزيد الخبيث ، أو ترجم نحو : مرتت بزيد المسكين ، فالنعمتُ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً والتقدير : هو الكريم ، وهو خبيث ، وهو المسكين .

الموضع الثاني :

أن يكون خير محصور « نعم » أو « بئس » ، نحو : « نعم الرجل زيد » بئس الرجل عمرو « فزيد وعمرو : خبران لابتداء محذوف وجوباً ، والتقدير : هو زيد ، أي : الممدوح زيد ، والمدموم عمرو .

الموضع الثالث :

إذا كان الخير المذكور صريحا في القسم ، نحو قولك : في ذمتي لأفعلن . في ذمتي : خير لابتداء محذوف واجب الحذف ، والتقدير في ذمتي يمين . وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخير فيه صريحا في القسم .

الثاني : وقوعه بعد إذا الفجائية نحو قولك : خرجت فإذا السبح ، أي : فإذا السبح حاضر ، وخرجت فإذا زيد ، التقدير ، فإذا زيد موجود ، على أن (إذا) هنا حرف ، فإذا جعلتها ظرفا فهي خير مقدم .

الثالث : خير الابتداء الثاني للدلالة خير الابتداء الأول عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَكَلِهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا ﴾ (٣٥) «الرعد» ، أي : ظلها دائم .

حذفهما معا

قد يحذف الجزآن - أعنى : الابتداء والخبر - إذا دل عليهما دليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ ﴾ (٤٠) «الطلاق» .

أي : واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، بدليل ما قبله .

ومنه قولك : نعم في جواب من قال لك : أزيد قاسم ؟ إذ التقدير : نعم زيد قاسم .

ويشير ابن مالك إلى حذف كل من الابتداء والخبر حذفاً جائزاً فيقول :

وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ ، كما

تقول : زيد « بعد » من عنده كما ؟

وفي جواب : « كيف زيد » قل : « دنف »

فزيد استغنى عنه إذ عُرِفَ

(ب) حذف الخبر وجوبا :

الخبر : هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع الابتداء ، ومن ثم كان لذكره فائدة حيث إنه الحكم به ، والخبر به ، إلا أنه قد يعرض له ما يوجب حذفه ، ووجوب حذف الخبر له مواضع ، وهي :

١ - أن يكون الخبر كونا مطلقا والابتداء بعد لولا .

نحو : لولا زيد لأكرمك ، أى : لولا زيد موجود .

وقد أشار بعض النحاة كابن مالك - رحمه الله - في ألفيته إلى

أن الحذف بعد (لولا) غالياً يوجب ، وهذه طريقة لبعض النحويين .

أما الطريقة الثانية : تعنى أن الحذف واجب دائما ، وأن ما ورد

من ذلك بدون حذف في الظاهر مؤول .

والطريقة الثالثة : فيها تفصيل وتوضيح ، وهي تعنى :

أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيدا ، فإن كان

كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : لولا محمد لكان كذا أى : لولا

محمد موجود . وإن كان كونا مقيدا ، فأما أن يدل عليه دليل أولا :

فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : لولا زيد سالتنا ما سلم ،

ولولا زيد حاضر ما سافرت ، ولولا زيد محسن إلى ما أتيت ، وفي

الحديث : « لولا قومك حديثو عهد كفر لبيت الكعبة على قواعد

إبراهيم » .

وجاز الوجهان - الإتيان والحذف - إن وجد الدليل نحو أن

يقال : هل زيد محسن إليك ؟ فتقول : لولا زيد لهلكت ، أى لولا

الموضع الرابع :

أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل ، نحو : صبر جميل والتقدير : صبرى صبر جميل ، فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ الذي هو « صبرى » وجوبا .

الموضع الخامس :

إذا كان المبتدأ مخبرا عنه باسم واقع بعد لاسيما ، وذلك نحو : أحب العلماء ولاسيما العامل بعلمه .

يرفع (العامل) على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أى : ولاسى

الذى هو العامل بعلمه ، ورسى بمعنى مثل .

وأنت تعرف - كذلك - أن العامل - هنا - يجوز جره بإضافة

سى إليه وجعل (ما) زائدة .

الموضع السادس :

المبتدأ الخبر عنه بجار ومجرور مبين للفاعل ، أو مفعول المصدر

النائب عن فعله إذا كان هذا المجرور ضمير مخاطب ، نحو قولك :

يا سالك ، وسحقا لك ، فى المين للفاعل ، وسقيا لك ورعيا لك فى

المين للمفعول .

وإعراب (لك) خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير :

الدعاء أو دعاء لك ، هذا إذا كان المجرور ضمير مخاطب .

فإن كان غير ضمير المخاطب نحو : رعيا لزيد ، فالجار والمجرور

متعلق بالمصدر .

في القسم ، والتقدير : عهد الله على ، فعهد الله مبتداً وعلى خبره ،
ولك إثباته وحذفه .

وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لمورك لأفعلن » أن يقدر
لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا .

٣ - أن يقع بعد المبتداً وأو هي نص في المعية ، نحو : « كل رجل
وضيعة » فكل : مبتداً ، و « ضيعة » معطوف على كل ، والخبر
محذوف ، والتقدير : « كل رجل وضيعته مقترنان » ويقدر الخبر
بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لأن معنى : « كل رجل
وضيعة » كل رجل مع ضيعة ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير
خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يجب حذف الخبر نحو :
زيد وعمر وقائمان .

ومن أمثلة هذا الموضع أيضاً : كل حيوان وغرائره ، كل إنسان
وعمله ، كل عمل وجزأه ، كل صانع وصنعه ، وكل جدي
وسلاحه ، فتجد تلازماً واقتراً بين ما قبل الواو وما بعدها ، بمعنى أن
الواو هنا نص في المعية ولذا يجب حذف الخبر وتقديره مثلاً :
مصطحبان ، أو مقترنان .

٤ - أن يقع الخبر قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً عن مبتدئه ، وهذا
المبتدا : مصدر مضاف عامل في اسم مفسر لضمير هو صاحب

زيد محسن إلى ، فإن شئت حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه :
لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، ومنه أيضاً قول أبي العلاء المعري :
يذهب الرغب منه كل عصفب

فلولا اليفمفد يفسكفك لسالا (١)

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد لولا ، وأوجبوا جعل الكون
الخاص مبتداً ، فيقال : لولا مسألة زيد إيانا أي موجودة ، وخبرها
المعري ، وقالوا :

إن الحديث مروي بالمعنى ..

٢ - أن يكون المبتداً نصاً في اليمين نحو قولك : لعمرُك لأفعلن وأمين
الله لأفعلن ، والتقدير : لعمرُك قسمي ، وأمين الله يعني
فعمرك : مبتداً ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

والخبر هنا هو الخبر على وجه التعمين ، لاقتران المبتداً بلام
الابتداء ، أما إذا قلت : « يمين الله لأجتهدن » فإنه يحتمل أن يكون
معناه : قسمي يمين الله ، وأن يكون معناه : يمين الله قسمي .

ومن ثم فإنه يحتمل أن يكون الخبر هو المبتداً ، وأن يكون
الخبر هو الخبر ، كما عرفت .

وإذا قلت : عهد الله لأفعلن ، جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة

١ - اللقمة ، يذئب : من الإذابة ، وهي إمالة الطيبة ونحوه من الجمادات ، الرغب : الترويح ،
والطوف : عقيب : السيف القاطع ، العمد : غلاف السيف .

والشاهد في قوله (لولا العمد يسكك) حيث ذكر الخبر بعد لولا ، وهو جملة
(يسكك) لأن الخبر كونه خاص ودل عليه الدليل وخبر المبتدا الواقع بعد لولا يجوز
ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونه خاصاً ودل عليه دليل .

فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ، فلا تقول :
ضربني العبد مسيئاً ، لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيئ .

والضفاف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر ، نحو : أتم
تبييني الحق مؤطاً بالحقكم ، قائم : مبتدأ ، وتبييني : مضاف إليه
والحق : مفعول لتبييني ، وموطاً : حال سددت مسد خبر أتم ،
والتقدير : أتم تبييني الحق إذا كان - أو : إذ كان مؤطاً بالحقكم .

ومنه : أشد تقديرى الرء مهذباً ، فيان (أشد) هنا اسم
تفصيل مضاف إلى المصدر الضفاف إلى فاعله ، والرء : مفعول به
للمصدر ، ومهذباً : حال .

(أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) .
وذلك أن (أقرب) اسم تفصيل مضاف إلى مؤول بالمصدر ،
وهو قوله (ما يكون) أى (كون) ، وقوله (وهو ساجد) جملة
حالية والراو هي واو الحال .

وخاصة القول : أن الحال قد تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ
- المصدر - أو لا . فيان رأيت الحال صالحة لأن تكون خبراً عن هذا
المبتدأ فإنه يتعين رفعها على أنها خبر المبتدأ ، كقولك : إكرامى
الطالـ ، عظيم ، برفع (عظيم) على أنه خبر ، إذ يصح قولك
إكرامى عظيم ، ولا تقول : إكرامى عظيماً ، بنصبه على الحالية ، ما
دام قد صلح للإخبار عنه .

ومن هنا كان قولهم : « حكمك مسمطاً » شاذاً .

هذه الحال ، أو اسم تفصيل مضاف للمصدر المذكور ، أو مضاف
إلى مؤول بالمصدر المذكور .

ويقدر الخبر المخدوف بنحو : (إذ كان) أو (إذا كان) و (كان)
هنا زائدة وفاعلها الضمير صاحب الحال الواقعة بعده على رأى
الجمهور ، ومقدر بمصدر مضاف إلى الضمير صاحب الحال عند
بعضهم .

والأهثلة على الترتيب :

إكرامى الطالب مجتهداً .. فأكرام : مبتدأ ، والياء مضاف إليه
من إضافة المصدر إلى فاعله ، والطالب : مفعول به للمصدر
ومجتهداً : حال سددت سد الخبر الذى حذف وجوباً ، والتقدير :
إذا كان مجتهداً ، ومتعلقها هو المخدوف عند الجمهور ، والمقدر
بمصدر مضاف للضمير عند بعضهم ، أى : إكرامى الطالب إكرامه
مجتهداً .

وترى أنه لا يصح وقوع هذه الحال خبراً عن المبتدأ المذكور ، فلا
يجوز أن تقول : إكرامى مجتهداً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى .
وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله : « لا يجوز خبراً » فقد
احتراز بقوله هذا عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ
المذكور ، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله - من قولهم : « زيد
قائماً » فزيد : مبتدأ ، والخبر مخدوف ، والتقدير : ثبت قائماً ،
وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ، فنقول : زيد قائم ، فلا يكون
الخبر واجب الحذف ، بخلاف : ضربني العبد مسيئاً ، فيان الحال

امتناع الحذف

من المعروف أن الابتداء والخبر ركان أساسيان في الجملة الاسمية، وقد يحذف أحدهما إذا دل على دليل، وقد يحذفان معا إذا

دل عليهما دليل .

وقد يعرض للخبر ما يوجب حذفه، وأيضاً قد يعرض للمبتدأ ما يوجب حذفه، إذن هذا الحذف قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً، وقد يكون أيضاً ممتنعاً، وهو ما ستقوم بشرحه الآن، فنقول وبالله التوفيق :

يتبع هذا الحذف فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبراً عن

ضمير شأن، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة .

وذلك كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١٠]

فإن قوله (هو) ضمير الشأن، مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان، وأحد: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ولا يجوز حذف هذا المبتدأ الثاني، ولا خبره « الله أحد » اللذين وقعا خبراً عن ضمير الشأن « هو » .

وكما في قوله سبحانه: ﴿ هُوَ إِنْ هَذَا إِلَّا نَسْأَجُ آفَاتٍ ﴾ [طه: ١٦٣] فاسم إن - بالشديد - على أحد التخريجات - ضمير شأن محذوف، وهذان: مبتدأ ولساخران: خبره، والجملة من المبتدأ المذكور وخبره في محل رفع خبر، ولا يجوز الحذف على ما تقدم .

لأن (مسقط) هنا صفة للمبتدأ في المعنى، ومعناه: حكمك مثبت مصيب نافذ، فيجب أن يكون بالرفع على أنه خبر للمبتدأ الذي تقدم عليه .

وقد أشار إلى هذا الموضع ابن هشام في أوضح المسالك ص ٤١

ط ٤ - صبيح قائلا: « أن يكون المبتدأ إما مصدراً عاماً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو: أكثر شرابي السويق ملتوياً، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، وخبر ذلك مقدر بإذ كان أو إذا كان عند جمهور البصريين .

... ولا يجوز ضربى زيداً شديداً، لصلاحيته الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشد قولهم: حكمك مسقطاً، أي حكمك لك مثبتاً . هـ .

وقد أشار ابن مالك إلى مواضع حذف الخبر وجوباً، فقال:

وبعد لولا غالياً حذف الخبر

خستم، وفي نص: يمين إذا استعقر

وبعد وأورعيت مفهوماً مع

كمثل « كل صانع وما صنع »

وقبل حال لا يكون خبراً

عن الذي خبره قد أضمر

كضربي العبد مسيئاً، وأنهم

تبييتي الحق منوطاً بأحكامهم

وتتعدد الخبر أكثر من صورة وذلك على النحو التالي :

١ - تعدد الخبر في اللفظ وفي المعنى :

فيكون كل خبر مخالفاً الآخر في لفظه وفي معناه ، كقوله :
زيد فقيه شاعر كاتب ، فإن (فقيه) خبر أول ، و (شاعر) خبر ثان ،
و (كاتب) خبر ثالث .

ويحوز لك في هذه الصورة أن تأتي بحرف المطف ، وتقول :

زيد فقيه وشاعر وكاتب .

٢ - تعدد الخبر في اللفظ فقط :

كقولك : الرومان حلوا حاصم - أي : إنه مؤ ، ولا يحوز لك في
هذه الصورة أن تأتي بالمطف ، لأنهما في المعنى شيء واحد ، والمطف
يقضى غير ذلك .

٣ - تعدد في اللفظ وفي المعنى بسبب تعدد المبتدأ :

لفظاً كقولك : إخرته : أستاذ جامعي ، وصحفي ، وطبيب ،
ومهندس ، تريد أن أحدهم أستاذ ، وثانيهم صحفي ، وثالثهم
طبيب ، ورابعهم مهندس ، أو حكماً كقولك : الكلام : اسم ، وفعل .
وحرف .

والفرق بين هذين (اللفظي والحكمي) ..

أن اللفظي : المبتدأ فيه جميع ذواته ، ولكل فرد خبر من هذه
الأخبار المتعددة .

الإخبار عن المبتدأ بأكثر من خبر

يرى معظم النحويين أنه يجوز أن يخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر
من خبر : لأن الخبر - كما شرحت لك - حكم ، ولك أن تحكم أو
تخبر على واحد بحكمين أو أكثر .

وقد اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بخبر
حرف عطف ، نحو : زيد قائم ضاحك .

فذهب قوم إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر
واحد ، نحو : هذا حلل حاصم ، أي : مؤ ، أم لم يكونا في معنى خبر
واحد كالنمل الأول .

وقد ذهب آخرون إلى أنه لا يجوز تعدد الخبر إلا إذا كان الخبران
في معنى خبر واحد ، فإن لم يكونا كذلك تعين المطف . فإن جاء
من لسان العرب شيء بخبر عطف قدر له مبتدأ آخر ، كقوله سبحانه :
﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ (١٤) ذُو الْمُرْسِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ

(١٦) ، والبروج .

كما زعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ،
كان يكون الخبران مفردين ، نحو قولك : « خالد قائم ضاحك » أو
جمليتين نحو : خالد قام ضحك .

فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة فلا يجوز ذلك ، فلا
تقول : زيد قائم ضحك ، ويقع في كلام العربين للقرآن الكريم وغيره
تجوير ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ فَأَذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْمَى ﴾ (١٧)
، طه ، حوزوا كون (تسمى) خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ، لجواز كونه
حالاً .

أسئلة

س ١ : للوصف مع مرفوعه ثلاث حالات . اشرح هذه الحالات شرحاً وافياً مع التمثيل ؟

س ٢ : كيف يعرب الوصف إذا تطابق مع مرفوعه أفراداً أو تشبيهة ؟

س ٣ : وضح آراء الدعاة في رافع كل من المبتدأ والخبر ؟

س ٤ : يرد الخبر في الأسلوب العربي مفرداً ، كما يرد جملة وشبه جملة . اشرح ذلك مع التمثيل لكل ما تذكر .

س ٥ : ما الحكم إذا كانت جملة الخبر هي ذات المبتدأ في المعنى ؟ وما الحكم إن لم تكن كذلك ؟ مع التمثيل .

س ٦ : متى يجوز الابتداء بالنكرة ؟ اشرح ذلك مع التمثيل لكل ما تقول .

س ٧ : حدد النكرة ، وبين سر الابتداء بها فيما يلي :

- خرجت فإذا أسد بالباب - عمل برّيزين .
- مؤمن خير من كافر - سلام عليك .
- في القاعة طالب - ما أحسن بكراً .
- وعلى أبصارهم غشارة - لطالب فاهم .
- كل يوت - ولدنيا مزيد .
- من يقيم أقم معه - رجل خير من امرأة .
- « إله مع الله » - طالب من المتفوقين عندنا .

وأن الحكمى : المبتدأ فيه مفرد ، لكنه ذو أقسام وصالح للتقسيم .

وفي هذه الصورة الثالثة بنوعها لابد من العطف .

ومن الصورة الأولى في القرآن الكريم قوله سبحانه ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ (١٤) ذو العرش المجيد ﴿ فقال لما يريد ﴾ (١٦) ﴿

« انبرج » .

ومن الصورة الثالثة في الذكر الحكيم قوله تعالى : ﴿ أعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال . والأولاد ﴾ .

ثانياً : الصرف

س ٨ : حذّ الطير ، وبين حكمه من حيث تقديمه على البناء وتأخيره فيما يلي مع التعليل .

- محمدٌ آخرُك - أملك رجل - أبو يوسف أبو حنيفة - أين سعيد ؟ - بكر سافر .

- و أياك مرساها - إنما زيد قام .

- في الجامعة طلابها - عندي أنك فاضل .

- إنما في الدار خالد - هنا كلية اللغة العربية .

- و أم علي قلوب أفعالها - - ممنوع التدخين .

- أفاهم محمد - في الثاني السّلامة .

س ٩ : حذّ الخذوف فيما يلي ، مبيناً حكم حذفه مع التعليل :

- و من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها .

- خرجت فإذا الأسد .

- و أكلها دائم وظلها .

- مررت ببكر الكرم .

- لو لا زيد لأكرمك .

- كل رجل وضعته .

- في ذمتي لأسافرك .

- لعمرك لأجتهدن .

- نعم الرجل محمد .

الفصل الأول

تعريف الصرف

اسم هذا الفن : الصرف ، ويسمى أيضاً التصريف ، وله ثلاثة

معان هي :

١ - المعنى اللغوي :

وردت كلمة الصرف في اللغة لمعان كثيرة تدور كلها حول التغيير والتحويل ، ومنها كلمة التصريف .. وفي اللسان مادة (صرف) : الصرف : رد الشيء عن وجهه .. ومنه تصريف الرياح والآيات . وفي القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ (٨٩) « الإسراء » .. هذا هو المعنى اللغوي .

٢ - المعنى الاصطلاحي العملي :

هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الفائدة إلا بها مثل : الفهم ، فهم ، يفهم ، أفهم ، فاهم ، مفهم . ففهم ، فهم ، تفاهم ، استفهم ، فاهمان ، فلكل مثال من الأمثلة السابقة له معناه الخاص به دون غيره .

٣ - المعنى الاصطلاحي العلمي :

أما تعريفه في الاصطلاح المقابل لعلم النحور ، أي بإعتباره علماً مستقلاً بذاته :

فهو : علم تعيرف به الأبنية العربية وأحوالها ، وما يعرض لها مما ليس بأعراب ولا بناء .

نحو : « قال ، واضطرب ، وعدة » ، والإدغام في كلمة في نحو : « رة ، وارتد » ، والتقاء الساكنين في كلمة نحو : « قم ، ولم يقم » ، والوقف في نحو : جاء محمد ، والابتداء في نحو : « احفظ دينك » ، وانصر أخذك » ، والإمالة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى ﴾ وتخفيف الهمزة في نحو : « ابت » .

والمراد بها يعرض لها :

التفسير اللفظي الذي يحدث في الكلمة لأمر طارئ عليها كاللقاء الساكنين في كلمتين ، وكذا الإدغام في كلمتين ، وذلك في نحو : « أدخل المسجد » ، وقول له : صلى العصر أخوك » فإن الإدغام في (قُلْ) ، والتخلص من التقاء الساكنين في (أدخل) بكسر لامه ، وفي (صلى) يحدث ألفه نطقاً ، ليس لعملة في ذات الكلمة ، وإنما لأمر طارئ عليها بإضمام غير ها إليها .

ومثل المثال السابق تماماً يتمام : « أدخل المكتبة » ، وقول له : اشترى الكتاب أخوك » .

وقرنا في التعريف « ما ليس بإعراب ولا بناء » يخرج علم النحو لأنه يبحث في الإعراب والبناء .

سبب تسمية هذا العلم بالتعريف :

يجيبنا على هذا صاحب التصريح ٢ / ٣٥٣ قائلًا :

سمى هذا العلم بالتعريف لما فيه من القلب ، ... ، وصف الدهر : تقلباته من حال إلى حال .

وهذا التعريف من صنع المتأخرين بعد أن أصبح الصرف علماً مستقلاً عن النحو ، أما المتقدمون فلمهم تعريف يشمل النحو والصرف معاً .

والمراد بالعلم هنا : « القواعد والأصول والقوانين » أي : القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، كقولهم : « كل وار أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً » ، فإننا بهذه القاعدة الكلية نستطيع الحكم على الألف في (قال) و (غرا) بأنها مقبلة عن وار ، لأن أصل الفعلين :

قَوْل - غَرَو - بدليل القول والنزو - وعلى الألف في : « باع ورعى » بأنها مقبلة عن الياء ، لأن الأصل في هذين الفعلين بيع - رمي ، بدليل البيع ، والرمي .

والمراد باللائية :

« الصيغ ، والهيئات ، والأوزان » وكلها بمعنى واحد ، وهو : عدد حروف الكلمة المرتبة ، وحرركاتها المعينة ، وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه ، وذلك كبناء الماضي والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، والصفة المشبهة ، واسم الزمان ، واسم الآلة ، وبناء المصغر ، والنسوب ، والنثي ، والمجموع وغير ذلك .

والمراد بالحوال اللائية :

التفسير اللفظي الذي يحدث في الكلمة لعملة في ذاتها ، لاستقلالها بنفسها ، وذلك كإعلال والإبدال ، والتعويض ، في

وحذف الالف من وعسى ، عند اتصالها بباء الثاني في نحو :

عسى .

وحذف الالف نطقاً من « إلى وعلى ومتى » ، فراراً من التقاء الساكنين ، في نحو : « ركب على الفرس ، سافرت إلى البلد ، متى أرغل أخوك ؟ » .

وابدال الالف من « إلى ، وعلى » بياء ، عند اتصالها بالضمائر في نحو : « إليك عني ، وعليك الصدق » ، وذلك للفرق بين الظاهر والمضمر ، لأن المضمر لا يستقل بنفسه .

وابدال حاء (حتى) عينا في لغة هذيل وثقيف ، وبها قرأ عبد الله بن مسعود في قوله تعالى : ﴿ فترضوا به حتى ﴾ (٢٥) المزمون ، .

وحذف الفاء من كيف : وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سلم وما تجرت

فعلاكم ، ولظي الهيجاء تصطرم

وكيف : اسم استفهام في محل نصب جال ، وهو مبنى على الفتح الجذوف حذف محله ، يجتمعون : قيلون ، السلم - بفتح السين وكسرها - الصلح ، يذكر ويؤث ، ثُرت : بالبناء للمجهول أخذ بثارها ، أي : قتل قاتلها ، اللظى : النار . الهيجاء : الحرب يد ويقصر ، تصطرم : تشتعل وتذهب .

والحذف والإبدال في « لعل » ، فقد ذكروا فيها - ثنتي عشرة

موضوع علم الصرف :

موضوع هذا العلم : الأسماء العربية ، والأفعال المتصرفة ، فلا يدخل التصريف الحروف ، لأنها مجهولة الأصل ، لا يمكن الرجوع فيها إلى أصل لها معلوم بواسطة التفسير ، ولهذا كانت ألقابها كلها أصولا غير زائدة ، ولا متقلبة عن حرف علة .

كما لا يدخل الاتصال الجامدة : كـ « نعم ، وبس » ، وعسى ، وليس ، لأنها حينئذ تشبه الحروف في الجمود .

ولا الأسماء المبنية أصالة :

كالضمائر ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، لأنها أشبهت الحروف في الجمود .

أما الأسماء المبنية عرضاً فداخلة في علم التصريف ، لأن العبارة بالأصل ، وذلك كـ « محمد ، وسلاح » في نحو : يا محمد أقبل ، لا سلاح عندنا ، لأن بناء « محمد » على الضم هنا من أجل النداء ، وبناء « سلاح » على الفتح من أجل « لا » النافية للجنس .

وأما ما داخله التصريف من الحروف والأفعال الجامدة والأسماء المبنية فشاذاً أو قليلاً أو وضعي .

ومن ذلك : حذف الفاء (أو الواو من (سوف) فقد قالوا فيها : سَفَّ - سَيَّ ، بحذف الواو تارة ، وحذف الفاء وقلب الواو بياء تارة أخرى ، و « سو » بحذف الفاء فقط .

وقائدة دراسة هذا العلم صون اللسان العربى وعصمته من الخطأ في ضبط الصحيح ، وذلك من حيث بنية الكلمة ، حتى لا تقع في مؤنة التعريف^(١) ، ولا يلهقنا عار التصحيف^(٢) .

حكم تعلم علم الصرف :

حكم تعلمه فرض كفاية ، أى إذا تعلمه البعض سقط عن الكل ، ولابد أن يكون في الأمة الإسلامية من يتقن هذا العلم إتقاناً وافياً .

مصادر ومراجع علم الصرف :

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث النبوى الشريف .

٣ - كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر فنى وحكم وأمثال .

مؤسس علم الصرف :

هو . معاذ بن مسلم الهراء ، وهو من العلماء الأوائل للمدرسة الكوفية . وقد لقب بالهراء لبيعته الثياب الهروية ، أقام بالكوفة ، واشتغل بالتحرر ، غير أن ولوعة بالابنية الصيرفية غلب عليه حتى عدّه المؤرخون واضع علم الصرف ، وتوفى بالكوفة سنة ١٨٧ هـ .

١ - التحريف : التغيير ، يقال : حوّل الكلام : إذا غيره وعدل به عن جهته .

٢ - التصحيف : تغيير الخط حتى يتغير المعنى المراد من الوضع ، يقال : صحفت اللفظ

لتصحف إذا غيرته فتغير حتى التمس .

منة : و لعل ، عل ، لمن ، عن ، لأن ، أن ، وعن ، رغن ، لغن ، هن ، رغن . غن ، والتصغير والتثنية في (ذا) و (الذى) و فروعهما فغند سمع (ذان) و (تان) و (ذياً) و (تياً) ، كما سُمِعَ (الذنان) و (اللتان) ، والذيان ، و (اللتيا) .

ولما كان التصغير والتثنية في كل من أسماء الإشارة والأسماء المبرولة مخالفين للقياس ، رأى بعضهم - وهو الصواب - أنها صيغ وضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو المصغر ، إذ لو كانت التثنية حقيقية لقبل في أسماء الإشارة : ذران - تزان بقلب ألف ذران ، وراو كما تقلب ألف و عمما وصفا ، ولقبل في الأسماء المبرولة : واللذيان اللتيان ، ببقاء ياء الذى والتي ، مع كسر ما قبلها . كما هو الحال في الاسم المنقوص .

وكذا لو كان التصغير في « ذيا وتيا واللذيا واللتيا » حقيقياً ، لاسم أولها كما يتضمن أول كل اسم يراد تصغيره .

فلما كان أمر هذه الألفاظ مخالفاً للسنت^(١) الذى يجرى عليه كلام العرب في التثنية والتصغير علمنا أنها صيغ وضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو على المصغر .

قائدة دراسة علم الصرف :

بما لا شك فيه أن علم الصرف علم عظيم الشأن ، جليل القدر رفيع المكانة ، عالى المنزلة ، جدير بأن نعني به ، ونكتب على دراسته . ولا ندخر وسعاً في التزود من رايضه والارتشاف من مناهله .

١ - السنت : مفتاح السين والنون : الطريقة والمثال ، يقال : بنوا بمرئهم على سن واحد ،

والسنت من الطريق : نهجه وجهته .

لا يخفى ، والمعلوم أن التصريف تغيير وتحويل ، والفعل وما يشبهه من الأسماء يكثر فيه التغيير ، فاختيرت مادة (فعل) للوزن بها ، تأكيداً لهذه المناسبة .

ثانياً : أن مادة (فعل) أعم المواد وأشملها ، ألا ترى أنه يصح استعمالها في معنى كل فعل ، فكل حدث يسمى فعلاً ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل ، والبرم ، والأكل ، والدراسة .

ثالثاً : أن الخاج الأصلية للحروف ثلاثة : الحلق واللسان والشفة ، فأخذوا من كل مخرج حرفاً يمثل ، فأخذوا الفاء من الشفة والعين من الحلق ، واللام من اللسان .

وأما اختاروا الحروف التي تتكون منها مادة (فعل) دون غيرها تحقيقاً للمعوم والشمول الذي تفيدته هذه المادة ، وإيراداً لوظيفة الميزان الصرفي .

وكان الميزان ثلاثياً لا هيرين :
أولهما : أن الثلاثي أكثر الألفاظ العربية استعمالاً خففته واعتداله .

وثانيتهما : أنه لو كان رباعياً ، لأدى الأمر إلى زيادة حرف في وزن الخماس ، ونقص حرف في وزن الثلاثي ، ولو كان خماسياً ، لأدى الأمر إلى حذف حرفين في الثلاثي ، وحرف في الرباعي .
والمعلوم أن الزيادة أصل لأنها بناء ، والنقصان فرع لأنه هدم ، فالتموما ما يؤدي إلى الأصل ، واجتنبوا ما يؤدي إلى الفرع .

الميزان الصرفي

الغرض من دراسة الميزان الصرفي :

الغرض من ذلك هو معرفة أبنية الكلمات العربية الأصول والبريد فيها ، وكذا معرفة ما طرأ على الكلمة من حذف أو قلب أو إعلال أو إبدال .

والميزان الصرفي عبارة عن : معيار لفظي اصطلح العلماء على اتخاذه من الفاء والعين واللام ، ليزنوا به أنواع الكلمات العربية .

والصرفي يصوغ من المادة الواحدة مخارج مختلفة ، وهو أشبه بالصائغ فكما أن الصائغ يحتاج إلى ميزان يزن به فكذا الصرفي يحتاج إلى ميزان يزن به بنية الكلمة ، ليعرف عدد حروفها ، وما فيها من أصول وزوائد ، وحركات وسكنات ، وما طرأ عليها من تغيير .

والبناء الأصلي للميزان الصرفي ، هو مادة (فعل) وما تصرف منها :

وأما اختيرت هذه المادة لهذا الغرض دون غيرها من المواد لثلاثة أسباب :

أولاً ، أن التغيير يكثر في الفعل وما اتصل بجمناه من الأسماء كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وغيرها ، إذ لا نجد فعلاً ولا اسماً يشبهه إلا وهو في الأصل مصدر قد غيّر غالباً ، إما بالحركات : كـ (ضرب) و (ضرب) ، وأما بالحروف : كـ (يضرب - ضارب - مضروب) فالتغيير واضح جلي ،

وثانيهما متحرك ، أما خُرْعِل^(١) فوزنه (فَعْلَل) بعض الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية .

وزن المزيدي :

اللفظ المزيدي فيه يختلف وزنه باختلاف زيادته ، والزيادة

نوعان :

الأول ، أن تكون الزيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة .

الثاني ، أن تكون الزيادة بحرف من حروف (سالتسمريتها)

على أصول الكلمة .

فإن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي جئنا باليزان كذلك ،

أي : تكرر الحرف المقابل في اليزان ، وذلك نحو : جَلْبَب ، فإن

الزيادة حدثت بتكرير لام الكلمة فتأتي باليزان كذلك (فَعْلَل)

بزيادة هذه اللام لتوافق صورة اليزان الموزن مع مراعاة الحركات

والسكنات .

وروزن (قَدَم) : فَعْل ، لأن الزيادة هنا بتكرير حرف أصلي في

الكلمة وهو العين ، فراعنا تضعف العين في اليزان لتوافق صورة

الموزن ... وهكذا .

أما إذا كانت الزيادة من النوع الثاني ، أي : بزيادة حرف من

حروف (سالتسمريتها) على أصول الكلمة ، وضع ذلك الرائد

بلفظه في اليزان ، فتقول في وزن « أحسن » أَجْمَل ، أَفْعَل ، وفي وزن

١ - المزعيل : الباطل .

كيفية وزن الكلمات :

الكلمة التي يراد وزنها قد تكون مجردة وقد تكون مزيدة .

فإذا كانت مجردة فإنه لا يخرج عن كونها ثلاثية ، أو رباعية ،

أو خماسية ، وتنتهي بالجردة : ما كانت جميع حروفها أصلية لا

يسقط حرف منها في تضاريف الكلمة بغير علة ، وحين وزن هذه

الكلمات الجردة فإن كانت ثلاثية فإننا نقابل الموزن بالفاء والعين

واللام بالصورة والهيئة التي يكون عليها من حركة وسكون .

ويسمى الحرف المقابل للفاء فاء الكلمة ، والمقابل للعين عين

الكلمة ، والمقابل للام لام الكلمة ، فعلا كان الموزن نحو : كَتَبَ ،

نَصَرَ (فَعْل) ، أو اسما نحو : نَجَّمَ وَزَيْدَ (فَعْل) ، وهكذا .

وإذا كان الموزن رباعيا مجردا زدنا لاما على أحرف (فعل) ،

ومثاله من الأفعال : دَخَرَجَ ، وَسَوَّسَ ، بَعَثَ ، بَرَزَ (فَعْلَل) ، ومن

الأسماء : جَعْفَرُ ، ثَعْلَبُ ، بَرَزَ (فَعْلَل) ، أما درهم فوزنه (فَعْلَل) ،

وقمطر : (فَعْل) .

أما إذا كان اللفظ المراد وزنه مكونا من خمسة أحرف أصلية

وذلك لا يكون إلا في الأسماء ، فإنه يزداد في الوزن لاسان على

حروف (فعل) مع مراعاة الحركات والسكنات ، وذلك نحو

(سَفَرَجَل^(١) - شَمَرْدَل) والوزن (فَعْلَل) بفتح الفاء والعين

وسكون اللام الأولى ، لأن الحرف المشدد بحرفيه أولهما ساكن

١ - السفرجل : نوع من الفاكهة .

أما الأخفش : فقال إن الخذوف الروا الأولى - وهي عين الكلمة وعمل لذلك : بأن الزائد جيئ به لغرض فلا يجرز حذفه ، وعلى هذا صارت (مقول) : مقول بزنة : مقول .

والراجح ما ذهب إليه سيبويه لقوة أدلته ، وإن ذهب بعضهم

إلى ترجيح رأى الأخفش .

٢ - التائب الإعلال ، هي الحروف الزائدة ، نحو ، صحائف ، وعجائز ، وكائن ، والوزن : فمائل ، وصحراء بوزن : فعلاء .

٣ - انقلاب المكاني ، إذا أردنا وزن كلمة حدث فيها قلب مكاني ، فإن التغيير يراعى في الميزان ، وذلك نحو : (أيس) التي أصلها (يس) بدليل عدم إعلالها ، فقدمت الهمزة وهي عين الكلمة على الياء - وهي فاء الكلمة - فصارت (أيس) بوزن (عفل) - بفتح العين وكسر الفاء - وكذلك كلمة (آبار) ، بزنة أعفال .

وكذا في وزن (راء) مقلوب (رأى) : قَلْع ، وفي وزن (جاه) مقلوب (وجه) : عَفْل ، وفي وزن الحادي (مقلوب (الواحد) : العالف ، وهكذا يقال في نظائره .

وخلاصة القول : أنه إذا حصل في الوزن قلب مكاني حصل

نظيره في الميزان .

ثانيا - ما لا يعتقد به في الميزان :

قد يطرأ على الكلمة تغييرات ولكن لا ينظر لها عند وزن الكلمة ، بل ينظر إلى أصل الكلمة ويؤخذ به في الميزان ، بمعنى : أن

« انقطع » ، « انكسر » ، « انقلب » ، وفي استغنهم واستخرج : استغفل ، وفي « نافع وعادل » فاعل ، وفي « محمود ومنصور » مفعول ، وفي وزن « إنعام وإحسان » أفعال ، وفي « استغنهم واستخراج » استعمال : استعمال . . . وهكذا .

ما يعتقد به هي الميزان وما لا يعتقد :

(أولا - ما يعتقد به في الميزان :

يجب أن تتم المطابقة بين الميزان واللفظ الموزن ، بمعنى أنه يراعى في الميزان الصورة الحاضرة ، وذلك في المراجع الآتية :

١ - الإعلال بالضعف ، وذلك نحو : (قُل) بزنة (قُل) ، و (بَح) بزنة (قُل) وفي وزن (عدة : عله) بحذف اللام ، وفي وزن (ق : ح) ، لأنه فعل أمر من الوقاية ، و (مقول) بزنة : مقول أو مفعّل على خلاف بين سيبويه والأخفش ، وأصل (مقول) : مقنول ، على زنة : مقنول ، نقلت حركة الواو الأولى وهي الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها وهو (القاف) ، فالتقى ساكنان : الواو الأولى التي هي عين الكلمة وواو مفعول ، فلا بد من حذف أحد الساكنين ، وهنا وقع اختلاف بين سيبويه والأخفش .

فقال سيبويه : الخذوف واو مفعول ، يعني : الواو الثانية ، وعلى لذلك بأنها زائدة ، والزائد أولى بالحذف من الأصلي ، فضلا عن أنها قريبة من الطرف ، والأطراف دائما محل التغيير ، فصارت مقول بزنة : مقنول .

حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الحاء في (يَخْرُف) ، والنون في (يَنْزِم) ، فتحركت الواو في كل من (يَخْرُف وَيَنْزِم) بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن - يعني بعد نقل حركة العين إليها - فقلبت الواو ألفاً لمناسبة الفتحة ، فصارتا : يَخْفَاف وَيَنَام ، ولكن الوزن : يَفْعَل - بسكون الفاء وفتح العين ، نظراً إلى الأصل .

٤ - الإبدال من تاء الاقتعال :

وذلك نحو : اصطفى بزنة افتعل ، وازدجر بزنة افتعل أيضاً ، والملاحظ أن الطاء في اصطفى والدال في ازدجر مبدلتان من التاء . أما نحو : أدرك ، أثقل ، وأزين ، فالأصل : تدارك وتشاقل وتزين . فأبدلت التاء حرفاً مماثلاً لفاء الكلمة ، وتم الإدغام بينهما ، وجئ بيمزة الوصل لتتمكن من النطق بالساكن ، وهو أول الحرفين المدغمين . فصارت : أدرك وأثقل : وأزين ، وعند الوزن وقع خلاف بين الجمهور وغيرهم .

فقال الجمهور : ينظر إلى أصل هذه الكلمات ، ويتم الوزن على الأصل : وعلى قرو لهم فوزن إدراك وأثقل : تفاعل ، إذ أن الأصل فيهما : تدارك ، وتشاقل ، ووزن أزين : تفعل ، على أصل الكلمة قبل الإبدال . لأن الأصل : تزين .

ويرى البعض : أنها توزن على صورتها الحالية ، وعليه تقول في وزن : أثقل ، أدرك : أفاعل - بتشديد الفاء - وفي وزن (أزين) : أفعَل - بتشديد الفاء والعين .

هذه المواضع لا تراعى في الميزان ، وبذلك لا تتم المطابقة بين الكلمة المراد وزنها والميزان ، بل توزن الكلمة حسب الأصل ، وذلك واقع فيما يلي :

١ - الإعلال بالقلب :

وذلك نحو : صام ، وقام ، فالأصل فيهما : صَوَّرَ وَقَوَّمَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصارت (صام وقام) ووزنهما : (فَعَل) على الأصل .

٢ - الإعلال بالنقل :

نحو : يصوم ويقوم ، فإن الأصل فيهما : يَصُومُ وَيَقُومُ - بسكون الصاد والقفاف ، وضم الواو فيهما - فنقلت ضمة الواو فيهما - كما هي القاعدة العرفية - إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو الصاد في (يصوم) والقفاف في (يقوم) - بفتح الأول وضم الثاني - ولكن الوزن (يَفْعَل) بسكون الفاء وضم العين نظراً لأصل الكلمة .

وكذلك نحو : (يَبِيع) ، فإن الأصل فيها (يَبِيع) بسكون الباء وكسر الياء - فقامت كسرة الياء إلى الحرف الصحيح قبلها - وهو الباء - فصارت (يبيع) - بكسر الباء - ولكن وزنها (يَفْعَل) بسكون الفاء وكسر العين - مراعاة لأصل الكلمة ، ولم يعتمد بما حدث فيها من إعلال بالنقل .

٣ - الإعلال بالنقل والقلب معاً :

وذلك نحو : يخاف وينام ، والأصل : يَخْوَف ، وَيَنْزِم ، فقلبت

تطبيق

- س ١ : زن الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير مع ضبط الوزن بالشكل : قال - قائل - يسع - صحائف - - آبار -
 أثاقل - اصطير - شدّ الحبل .
- س ٢ : وقع خلاف بين سيبويه والأخفش في وزن كلمة (مقول) وما شابهها . اذكر وزن هذه الكلمة ، وراى كل منهما ، مع ترجيح ما تخاره معلا لذلك .

الإجابة

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من تغيير
قال	فَعَلَ	الأصل فيها (قَوْل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قبلها فقلت الواو ألفاً فجاءت الفتحة ، فصارت (قال) .
قائل	فَاعِل	الأصل فيه (قارول) وقعت الواو عينا لاسم فاعل أعلت في فعلة فقلت الواو همزة ، ولم يمتد بهذا التغيير في الميزان .
يسع	يَفْعِل	فعل مضارع من (باع) والأصل (يَبِيع) يسكون الباء وكسر العين وهي الباء - فقلت كسرة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء .
صحائف	فَعَائِل	والأصل (صحايف) ، وقعت الباء بعد ألف شبه مفاعل جمعا ، وكانت في المفرد حرف مد

٥ - التغيير الناتج عن الإدغام :

وأيضا لا يرفع في الميزان ما يحدث في الكلمة من تغيير بسبب الإدغام ، فمثلا : شدّ ومدّ وعدّ ، فإن وزنها (فَعَلَ) - يفتح الفاء والعين - لأن أصلها : شدّ ومدّ وعدّ ، فادغم الحرفان المتماثلان .

وكذلك : اشتدّ ، وامتدّ ، فإن وزניהما (افتَعَلَ) نظرا إلى أصلهما ، وكذلك كلمة (شدّ) - يضم الشين وتشديد الدال - فعل أمر ، فإن وزنها على (أفْعَلَ) .

• • •

أسئلة

- س ١ : عرف الصرف لغة واصطلاحاً ؟
- س ٢ : ما موضوع علم الصرف ؟ ومن مؤسسه ؟ وما فائدة دراسته ؟ وما حكم تعلمه ؟ وما مصادره ؟
- س ٣ : ما الغرض من دراسة الميزان الصرفي ؟ ولماذا كانت مادة (فَعِلَ) أصلاً للميزان الصرفي ؟ ولماذا كان الميزان ثانياً ؟
- س ٤ : ما الفرق بين الجرد والزيد ؟ وما أنواع الزيادة ؟ مع التمثيل .
- س ٥ : إذا حصل قلب مكانى في الموزون حصل نظيره في الميزان . اشرح هذه العبارة شرحاً وافياً مع التمثيل .

الكلمة - إذ أن نقل الحركة من عليها يخلفه سكون - وراو مفعول الزائدة ، فلا بد من حذف أحد الساكنين ، فقال سيمويه : الخذوف : وارو مفعول - يعنى الراو الثانية - وعلى لذلك بأمر هي :

(أ) أنها زائدة ، والزائد أولى بالحذف من الأصلي .

(ب) أنها قريية من الطروف ، والأطراف - غالباً - محل التغير .

فصارت (مقول) عند سيمويه بوزن (مفعول) .

أما الأخفش فقال : إن الخذوف الراو الأولى وهي عين الكلمة ،

وعلى لذلك :

(أ) أن الزائد جيء به لغرض فلا يجوز أن يحذف .

(ب) أن القاعدة في التقاء الساكنين حذف الأول ، وهذا بالإجماع .

فصارت (مقول) عند الأخفش بوزن (مقول) .

والراجح : ما ذهب إليه سيمويه لقوة أدلته .

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من تغير
آبَسار	أَعْفَال	زائد ثالث ، فقلبت الياء في الجميع همزة ، فصارت : صحائف بوزن فعائل وقد اعد بهذا التغير في البيران كما ترى .
آبَسار	أَعْفَال	جميع (بئر) حدث فيه قلب مكاني بتقديم العين على الفاء فصارت : (آبار) فاجتمع همزتان في صدر الكلمة ، الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة ، فابدلت الثانية ألفاً لمناسبة الفتحة قبلها ، وتم الإدغام فصارت (آبار) بزنة : أفعال .
آبَسار	أَعْفَال	وأصل هذه الكلمة (تفاعل) ، فقال الجمهور : يراعى الأصل ووزنها (تفاعل) ، وقال بعضهم توزن على صورتها الحالية ، ووزنها (أفاعل) أصلها (اصتير) وقعت التاء بعد فاء الافتعال فقلبت طاء .
آبَسار	أَعْفَال	والأصل (أشد) لأنه فعل أمر ، والمعبرة في وزنه بالأصل .

إجابة السؤال الثاني

الأصل في (مقول) : مقول ، على وزن (مفعول) ، نقلت

حركة الراو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها وهو (القاف) - كما

هي القاعدة المصرية - فالتقى ساكنان ، الراو الأولى التي هي عين

والسابق منهما ساكن وهو الياء ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أبدلت ضمة السين كسرة مناسبة للياء بعدها ، فصارت (فُسي) على وزن (فُلُوح) نظر إلى الكلمة قبل الإبدال إذ أنه إبدال من أجل التخفيف .

٣ - الصورة الثالثة ، تقديم العين على الفاء ، وهو كثير ومنه (أيس) التي هي مقلوبة عن (يس) ، لأنها من اليأس ، ووزنها (عفل) وكذلك كلمة (جاه) - وهو القدر والنزلة - التي هي مقلوبة عن (وجه) حيث قدمت العين - وهي الجيم - على الفاء - وهي الواو - فصارت (جوه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً مناسبة للفتحة - فصارت (جاه) على وزن (عفل) وكذلك كلمة (آراء) جمع رأى ، ووزنها (أعفال) .

٤ - الصورة الرابعة ، تأخير الفاء عن اللام ، وهو قليل ، ومنه قرلهم (الحادي) اسم الفاعل المقلوب عن (الواحِد) ووزنه (المخالف) . وأصله (الحاد) وقعت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، فصارت (الحادي) بوزن (المخالف) .

٥ - الصورة الخامسة ، تقديم اللام على الفاء ، وهو قليل ومنه (أشياء) على رأى الخليل وسيبويه وجمهور البصريين - فذهبوا إلى أنها بوزن (أفعاء) ، وفيها قلب مكاني ، وأصلها (شيء) كحمراء ، وهي اسم جمع لشيء .

والنيل على أن أصلها فعلاء ما يلي :

(أ) تصغيرها على لفظها في قرلهم (أشياء) .

القلب المكاني

تعريفه : هو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض .

ويقع بكثرة في الهموز والمعتل ، ويؤخذ به في اليزان الصرفي ، لهذا كان من المناسب ذكره بعده مباشرة ليقف الدارس على تفاصيله .

الصور التي يأتي عليها القلب المكاني :

١ - الصورة الأولى ، تقديم لام الكلمة الأولى على عين الكلمة ، وهذا قليل نحو : (طأمن) وأصله : (طمأن) على وزن (فعل) - من الطمأينة - فحدث قلب مكاني ، حيث تقدمت اللام الأولى وهي الهمزة على العين - وهي اليم - فصارت (طأمن) بزنة (فأمل) .

٢ - الصورة الثانية ، تقديم اللام على العين نحو : (راء) فإنها مقلوبة عن (رأى) تقدمت اللام وهي الياء على العين وهي الهمزة ، فصارت : (رأى) - بفتح الأول والثاني - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصارت (راء) على وزن (فلح) .

وكذلك كلمة (فسي) - جمع فوس - وأصله (فوس) بزنة : فعمل ، تقدمت اللام - وهي السين - على العين - وهي الواو الأولى ، فصارت (فُسور) فقلبت الواو المتطرفة في الجمع ياء - كما هي القاعدة الصرفية - فاجتمع واو وياء في آخر الكلمة

أسئلة

- س ١ : عرف بالقلب المكاني ، سينا الصور التي يرد عليها .
- س ٢ : بين الوزن الصرفي للكلمات الآتية ، مع بيان ما حدث فيها من تغيير ، موضحاً آراء الصرفيين فيما فيه خلاف : مسبح - مذ الحبل - طامن - قسى - الحادى - أس .
- س ٣ : فصل القول في وزن (أشياء) ، مبيناً آراء العلماء مع ذكر الرأي الراجح والتعليل له .
- س ٤ : كم يعرف القلب المكاني ؟

(ب) جمعها قياساً على أثارى وأشياوات .

(ج) منعها من الصرف ، ولو كانت على زنة أفعال ما وجد وجه لمنعها من الصرف .

ويرى الأخفش والقراء : أن وزنها (أفعاء) بحذف اللام ، وأصلها أثيعاء بوزن (أفعلاء) إلا أنها عند الأخفش جمع للفظ (شئ) الخفيف ، وعند القراء جمع لـ (شئ) المشدد ، وهو كلام مردود كما ذهب بعض العلماء ، وحجتهم : أن فعلاً لا يجمع على أفعلاء ، وأن لفظ (شئ) المشدد لم يرد في كلام العرب ، كما يرد عليهما : أن حذف اللام بلا سبب يقتضيه شاذ ، وأنها صغرت على لفظها ، وجمعت على أشايا وأثارى وأشياوات .

ويذهب الكسائي : إلى أن كلمة (أشياء) جمع شئ ، كسيف وأسياف ، وهذا أيضاً ضعيف ، لأنه يكون وزنها (أفعال) ، وهذا الوزن لا يتبع من الصرف في حين أن الكلمة وردت بمجموعة من الصرف ، ولو أخذنا برأيه لكان منع الصرف فيها بدون علة ، كما يرد عليه جمعها على أثارى ، وأشياوات ، وأشايا .

والراجح : رأى الخليل وسيبويه والجمهور ، حيث لا تنزف على رأيهم مخالفة نغرية أو صرفية .

ويعرف القلب المكاني بالاشتقاق والتصاريف والرجوع إلى المصدر .

ويعين الفعل المضارع للحال دون الاستقبال ما يأتي :

(أ) لام الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَنَجْزِيَنَّ أَنْ تَذْهَبَ بِهِ

(١٣) ﴾ يوسف .

(ب) لا النافية نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ

الْقَوْلِ (١٤٨) ﴾ النساء .

(ج) ما النافية نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُدْرِي نَفْسٌ مَادَا تَكْسِبُ

غَدًا (١٣٩) ﴾ لقمان .

ويعينه للاستقبال دون الحال ما يأتي :

(أ) السين نحو : سيكرم المتفوق .

(ب) سوف نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى

(٥) ﴾ الصبحي .

(ج) لن نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ

(٩٣) ﴾ آل عمران .

(د) أن الناصية نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ (١٨٤) ﴾

والبقرة .

(هـ) إن الشرطية نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَصْرُكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ

(١٦٠) ﴾ آل عمران .

(و) قد نحو : قد يشفى المريض .

الفصل الثاني

اقسام الفعل وتصاريفه

ينقسم الفعل إلى تقاسيم كثيرة ، فينقسم من حيث الزمن

إلى : ماضٍ ومضارع وأمر ، ومن حيث التجرد والزيادة ينقسم إلى :

مجرد مزيد ، ومن حيث الصحة والاعتلال ينقسم إلى صحيح

ومعتل .

وهذه التقسيمات هي التي تعيننا في هذا المقرر : ولو نظرت

إلى أقسام الفعل أيضا تجد أنه ينقسم إلى مبني للمعلوم ومبني

للمجهول ، ومن حيث الجمود والتصرف ينقسم إلى جامد

ومتصرف ، وغير ذلك من التقسيمات التي سوف نعرفها ونقف

عليها من خلال دراستك القادمة إن شاء الله تعالى .

أولا - تقسيم الفعل من حيث الزمن :

ينقسم الفعل من حيث الزمن إلى ما يأتي :

١ - فعل ماضٍ ، وهو ما دل على حدوث شيء في الزمن الماضي ،

بمعنى : ما وقع حدوثه في وقت مضى قبل التكلم ، نحو : ذاكر ،

اجتهد ، قرأ ، سافر .

وعلامته : أن يقبل تاء الفاعل نحو : ضُكيت ، وخرجت ، وتاء

النايئ الساكنة نحو : فاطمة ساعدت أمها .

٢ - فعل مضارع ، وهو ما دل على حدوث شيء في زمن التكلم أو

بعده ، أو هو ما دل على حدوث فعل في الزمن الحاضر أو

المستقبل . نحو : محمد يجتهد ، الطالب يقرأ ويكتب ،

فالمضارع في هذين المثالين صالح للحال والاستقبال .

أما أقسام أسماء الأفعال من حيث الوضع :

فتنقسم إلى ما يأتي ،

أولاً - أسماء أفعال سماعية ، وتنقسم إلى قسمين :

أولاهما ، أسماء أفعال مرتجلة ، وهي ما استعملت من أول الأمر أسماء أفعال ، مثل : صه ، أف ، شتان .

ثانيهما ، أسماء أفعال منقولة (وهذا النوع مقصور على فعل الأمر) والنقل يكون مما يأتي :

(أ) من ظرف المكان ، نحو : عندك الكتاب ، لديك الكتاب ، أي خذه ، وأمامك أي تقدم .

(ب) من الجار والجور ، نحو : إليك عني ، أي ابتعد عني ، عليك أخاك ، أي الزمه .

(ج) من المصدر : نحو : بئله العاجز ، أي : اتركه ، رويد الفليس ، أي : أمهله .

ثانياً : أسماء أفعال قياسية (خاصة باسم فعل الاتية) .

ويصاغ اسم فعل الأمر من كل فعل ثلاثي على وزن (فَعَالٍ) نحو تَزَالُ ، كَتَابَ ، ذَهَابَ ، بمعنى : انزل واكتب واذهب ، وجميع أسماء الأفعال السماعية والقياسية مبنية على ما سمعت عليه وأسماء الأفعال معارفها لم تنون ، ولا تنون إلا بتنوين الكسر ، وحينئذ تكون منكورة .

وإذا دخلت (نَمَ) على الفعل المضارع عيته للمضى نحو : لم يَزَلْ المهملون ، وعلامة الفعل المضارع أن يبدأ بأحد حروف المضارعة (نأيت) وأن يقبل دخول أحد الحروف الجازمة عليه .

٣ - فَعَلْ الأمر ، وهو ما يطلب به حدوث شيء بعد زمن التكلم ، نحو : اجتهد ، ذاكر ، فَم ، ساعدى ، أطعموا .

وعلامته : أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الطلب نحو : ساعدنَ احتاج يا محمد ، ساعدنَ الفقراء يا غنى .

أما إذا دلت الكلمة على أحد أوزنة الأفعال ، ولكنها لم تقبل علامة الزمن الذى تدل عليه فإنها حينئذ تكون اسم فعل .

وأسماء الأفعال من حيث التقسيم الزمنى تنقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام :

١ - اسم فعل ماضٍ نحو : هَيَّأْتَ^(١) ، وَشَّأَنَ^(٢) .

٢ - اسم فعل مضارع نحو : أَفِ^(٣) ، وَى^(٤) .

٣ - اسم فعل مضارع نحو : صَه^(٥) ، أَمِينَ^(٦) ، هَلُمَّ^(٧) ، وهو أكثر أسماء الأفعال انتشارا .

١ - هَيَّأْتَ : يهد .	٢ - شَتَان : الفرق .
٣ - أَفِ : انصبر .	٤ - وى : أتعجب .
٥ - صَه : اسكت .	٦ - آمين : استجب .
٧ - هَلُمَّ : تعال واحضر .	

تقسيم الفعل من حيث التجرد والزيادة

ينقسم الفعل بالنظر إلى تركيبة قسمين : مجرد ومزيد :

الفعل المجرد

الفعل المجرد : ما كانت جميع حروفه أصلية .

مثل : قرأ ، كتب ، وعد ، دحرج ، نزل .

والفعل المجرد قسمان : ثلاثي ورباعي .

١ - الفعل المجرد الثلاثي :

يأتي مجرد الثلاثي على ثلاثة أوزان هي :

(أ) فعل (بفتح العين) ، وتكون أبواب عين المضارع منه ثلاثة

مرتبة بحسب كثرتها - هي :

- باب نصر يَـنْصُرُ (بضم العين في المضارع) ، مثل : حكم :

يحْكُمُ ، خرج : يخرج ، غير : يعبر ، نشر : ينشر .

والفعل المضعف المتعدى يكون من هذا الباب ، كمثد : يُمِثِدُ ،

ثَنَدَ : يَثْنُدُ ، صَبَّ : يَصُبُّ ، هَدَّ : يَهْدُ .

- باب ضرب يضْرِبُ (بكسر العين في المضارع) مثل :

حَرَصَ : يحْرِصُ ، نَزَلَ : يَنْزِلُ ، جَلَسَ : يَجْلِسُ ، صَرَفَ :

يَصْرِفُ .

والفعل المضعف اللازم والمثال الراوي يكونان من هذا الباب

، نحو : فَرَّ : يَفِرُّ ، شَدَّ : يَشْدُ ، خَفَّ : يَخْفُ ، عَفَّ : يَعْفُ .

أسئلة

س ١ : قسم الفعل من حيث الزمن ، موضحا علامة كل قسم بأمثلة من إنشائك .

س ٢ : عرف الفعل المضارع ، ومتى يعين زمنه للمحال ؟ ومتى يعين للاستقبال ؟ ومتى يصلح الفعل المضارع للمحال والاستقبال ؟

س ٣ : ما الفرق بين الفعل واسم الفعل ؟

س ٤ : قسم أسماء الأفعال من حيث الرضع . ممثلا لما تذكر .

س ٥ : كيف يصاغ اسم فعل الأمر من الثلاثي ؟ موضحا حكم أسماء الأفعال من حيث التذكير والتعريف ؟

س ٦ : متى يكون اسم الفعل قياسا ؟

س ٧ : متى ينقل اسم فعل الأمر ؟ هات أمثلة على أقوالك .

س ٨ : أى الأسماء الأفعال أكثر انتشارا ؟ وهل أسماء الأفعال معرفة أم مبنية ؟

(ج) فعل (يضم العين) ويأتى مضارعه من باب واحد وهو :

- باب كرم يكُرِّم (يضم العين في المضارع) .

مثل : سهَّل : يسهِّل : صعب : يصعب : عظم : يعظم ،
كثر : يكثر .

ويكثر معنى أفعال هذا الباب من أفعال السجاياء التي لها
مكث ، مثل : شرَّق : يشرِّق ، حسن : يحسن ، لوم : يلوم ،
وأفعال هذا الباب لازمة ولا تكون متعددة .

واليك هذا الجدول ليوضح الأبواب الستة للفعل المضارع من
الثلاثي الجرد .

رَقَّ : يرقُّ ، ومثل : وقَفَّ : يقفُّ ، وزن : يَرْتَنُّ ، وعند : يبدُ
، وجَدَّ : يجدُّ ، وصف : يصفُّ .

- باب فَتَحَ يَفْتَحُ (يفتح العين في المضارع) .

يكثر معنى هذا الباب من الأفعال التي ثانياها أو ثالثها حرف
حلق ، نحو : قرَأَ ، يقرأ ، ذمَّبَ : يذمُّ ، فرَغَ : يفرُغُ ،
فخر : يَفْخَرُ ، جمع : يجمع ، قطع : يقطع ، خضع :
يخضع .

(ب) فعل (بكسر العين) ، ويكثر معنى هذا الباب من الأفعال الدالة
على الفرح والميرب والألوان والغضب والحزن .

ويكون مضارعه من باين :

- باب فَرِحَ : يفرحُ (يفتح العين في المضارع) :

مثل : قَبِلَ : يقبلُ ، غَضِبَ : يغضبُ ، شرب : يشربُ ،
لقى : يلقى ، طرب : يطربُ ، حزن : يحزنُ ، شيع : يشيعُ ،
ومعظم وزن (فَعِلَ) المكسور العين في الماضي تكون عين

مضارعه مفتوحة .

- باب حَسِبَ يَحْسِبُ (بكسر العين في المضارع) وهو قليل ،
وأفعال هذا الباب قليلة ، قد لا تتجاوز خمسة عشر فعلا
معظمها من المثال نحو : ورث : يرثُ ، ومق : يميثُ ، وثق :
يثقُ ، ولئى : يلى ، وفق : يفيق .

٢ - الفعل المجرد الرباعي :

للفعل الماضي الجرد الرباعي وزن واحد ، هو (فَعِلَ) مثل :
دَخِرَج ، طَمَّانٌ ، وَسُوسٌ ، بَعَثَرٌ ، دَهَوْرٌ ، زَلَزَلٌ .

ولصارع الرباعي الجرد وزن واحد أيضا وهو (يَفْعِلُ) ، مثل :
يُدَحِّجُ ، يَبْعَثِرُ ، يُوَسِّسُ .

والفعل الرباعي مضموم حرف المضارعة ، وشعر الرباعي
مفتوح حرف المضارعة .

وهناك أفعال رباعية معجزة نحتتها العرب من مركبات فتحفظ

هذه الأفعال ولا يقاس عليها ، وهي :

بَسَمَلٌ : منوعة من قولنا : بِسْمِ اللَّهِ .

حَوَقَلٌ : منوعة من قولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله .

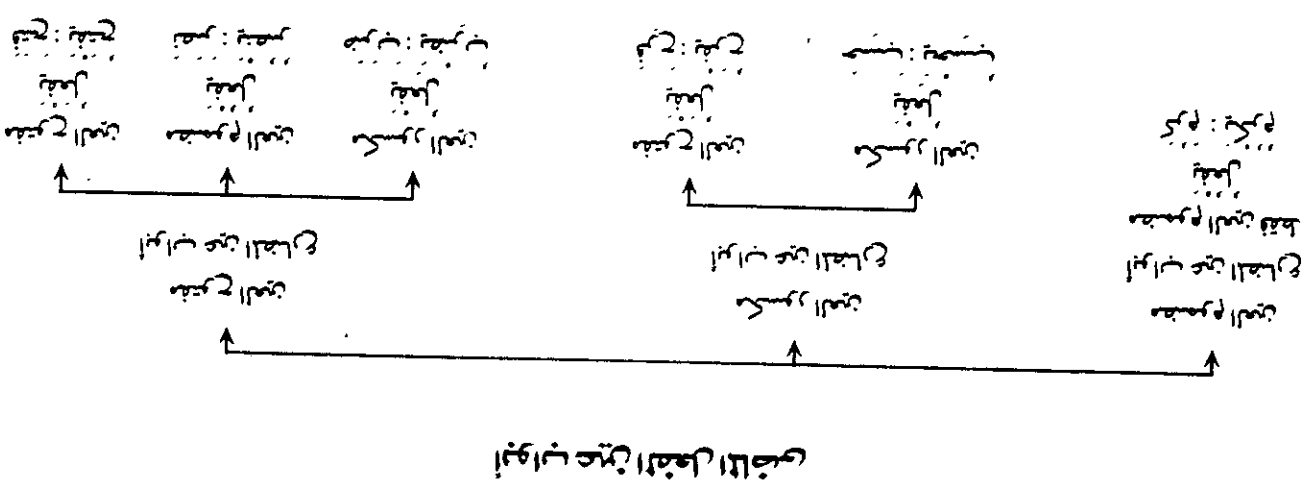
دَمَعَرٌ : منوعة من قولنا : آدام الله عزك .

جَعْفَلٌ : منوعة من قولنا : جعلى الله فداك .

الفعل المزيد

الفعل المزيد : هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حرفه
الأصلية ، مثل : عَلِمَ ، قَاتَلَ ، صَدَّقَ ، اجْتَازَ . والزيادة تكون بأحد
حروف (ساءتموניהا) ، أو بتكرير أصل من أصول الكلمة ،
عين أو لام .

زيادة بأحد حروف ساءتموניהا كـ (استعلم - استخرج) .



٢ - مزيد الرباعي

الفعل الرباعي يزداد بحرف واحد، أو حرفين ، ولا يصل الفعل المزيد إلا إلى ستة أحرف .

هالمزيد بحرف واحد ، يأتي على وزن واحد ، وهو : تَفَعَّلَ

مثل : تبعثر - تدحرج - تزلزل .

والمزيد بحرفين ، يأتي على وزنين هما :

افْتَعَلَ : افرقع (تفرق) - احمر نجم (تجمّع) .

افْتَعَلَ : اقشعر - اطمان .

وإليك الجدول الآتي لتتجلى صورة انقسام الأفعال من حيث

التجرد والزيادة .

وزيادة بتكرير عين الكلمة كـ (حرم - قطع) .

وزيادة بتكرير لام الكلمة كـ (اصفر - اخضر) .

والفعل المزيد ينقسم إلى مزيد ثلاثي ومزيد رباعي .

١ - مزيد الثلاثي

الفعل الثلاثي يزداد بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف .

والمزيد بحرف واحد يكون على ثلاثة أوزان هي :

أَفْعَلَ : أكرم - أحسن - أشعل .

فَاعَلَ : شاهد - طارد - سامح .

فَعَّلَ : قدم - كرم - علم .

والمزيد بحرفين يكون على خمسة أوزان هي :

انْفَعَلَ : انطلق - انصرف - اندفع .

افْتَعَلَ : اجتمع - اقرب - انتصر .

افْعَلَ : احمر - اخضر - اعرج .

تَفَعَّلَ : تقدم - تقرب - تعلم .

تَفَاعَلَ : تبادل - تشارك - تدارك .

والمزيد بثلاثة أحرف يكون على ثلاثة أوزان هي :

اسْتَفْعَلَ : استغفر - استخرج - استقبل .

افْعُرْعَلَ : اخشوشن - اعشوشب - اغرورق .

افْعَالَ : احمار - اخضار - اصفار .

وتجدر الإشارة إلى أن نفيه بأن أقل عدد لحروف الفعل ثلاثة أحرف ، وأكثرها ستة ، ولكننا قد نجد أفعالا على حرفين مثل : قف - صل - عد ، أو على حرف واحد مثل : ق - أمر من وقى - ومع ذلك فإن هذا 'الأفعال ثلاثية' ، لأن العبارة بالماضي ، فماضى قف وقف ، وماضى قى : وقى .

ولا عبارة بحرف المضارعة الذي يكون في أول المضارع ، نحو : يفهم ، كما أنه لا عبارة أيضا بالضمائر التي تتصل بالآخر الأفعال مثل : كتبت - كتبوا - كتبت ، فكل هذه الأفعال ثلاثية .

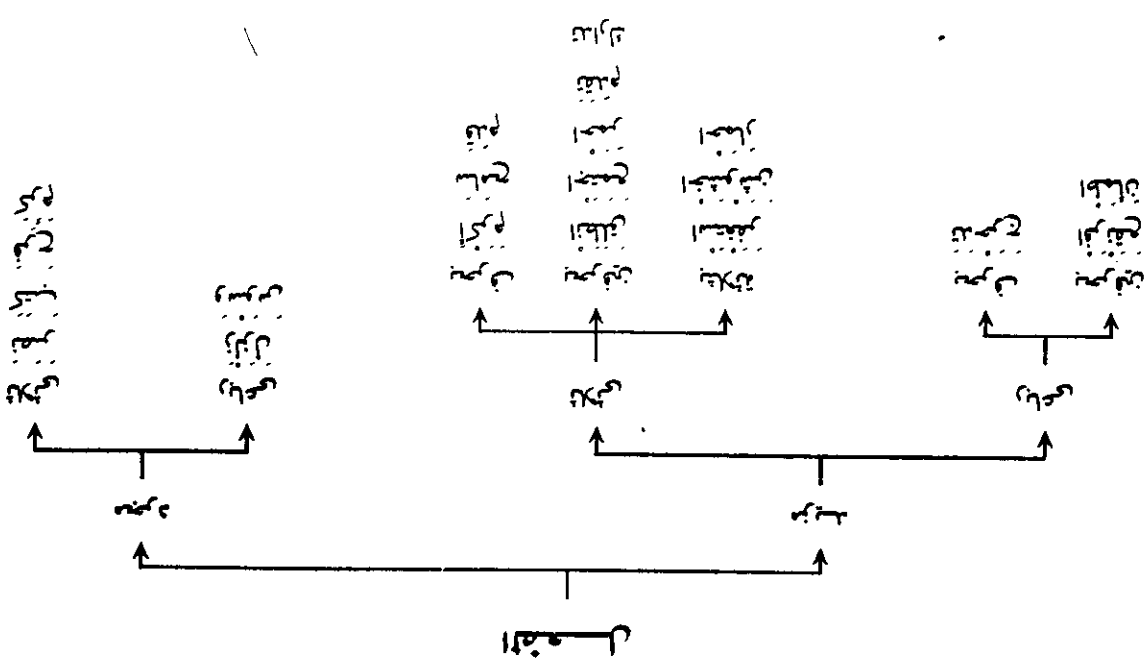
كما أنه لا عبارة أيضا بحروف المطفئ التي تأتي قبل الفعل نحو : فكتب - وكتب .

وإذا أردنا معرفة نوع الفعل هل هو مجرد ، أو مزيد ، ننتج الآتي :

- ١ - تحويل الفعل إلى الماضي إذا لم يكن كذلك .
- ٢ - تجريد الفعل من الضمائر .
- ٣ - تجريد الفعل من حروف المطفئ .

أمثلة

- ١ : عرف الفعل المجرد ، والفعل المزيد ، مع التمثيل لما تقول .
- ٢ : اذكر أوزان الثلاثي المجرد ، بمثلاً لما تقول .
- ٣ : زن الكلمات الآتية ، وبين حروف الزيادة فيها :
أكرم - قاتل - قطع - إحصار - احرنج - اشمأز - افرقع .
- ٤ : كيف تحكم على الفعل بالتجرد والزيادة ؟



الفعل المعتل

تعريفه : هو ما كان أحد حروفه الأصول حرف علة ، نحو :

• وهب صام - رمى .

(أقسامه :

ينقسم الفعل المعتل إلى أربعة أقسام ، هي :

١ - مثال : وهو ما كانت فاعله حرف علة ، نحو : وهب - وقف -

وعد - يس .

وسمى مثالا لما كان له المانع الصحيح عند إسناده إلى الضمائر .

٢ - أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : قام - باع - عام -

ساح -

وسمى بذلك لخلو وسطه من الحرف الصحيح ، ويسمى أيضا ببدى الثلاثة ، وذلك لأنه إذا أسند إلى تاء الفاعل حذف منه بدى الثلاثة ، ويصبح الفعل مع الضمير ثلاثة أحرف ، نحو :

قال : قلت ، خاف ، خفت ، نام ، نمت .

٣ - ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، نحو : جرت - رمى -

سعى - ، ويسمى بذلك لخلو آخره من الحرف الصحيح ، ولحذف

آخره في بعض التصاريف نحو : سفت - رمت - جرت ،

ويسمى أيضا - بدى الأربعة ، لأنه إذا أسند إلى تاء الفاعل

تصبح عدد حروف الفعل مع التاء أربعة أحرف ، مثل : غرقت -

سقيت - رميت .

تقسيم الفعل من حيث الصحة والاعتلال

ينقسم الفعل من حيث الصحة والاعتلال (أى بالنظر إلى

بنية) إلى قسمين : صحيح ومعتل .

الفعل الصحيح

تعريفه : هو ما حلت أمره من أحرف العلة الثلاثة ، وهي

الألف والواو والياء ، نحو : كتب .

أقسامه ، وينقسم الفعل الصحيح ثلاثة أقسام :

١ - سالم : وهو ما سلمت حروفه الأصول من الهمز والضعف ،

نحو : فهم - كتب .

٢ - مضعف ، ويقال له الأصم لشدته ، وينقسم إلى قسمين هما :

(أ) مضعف ثلاثي : وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ،

نحو : صب - مد - شد .

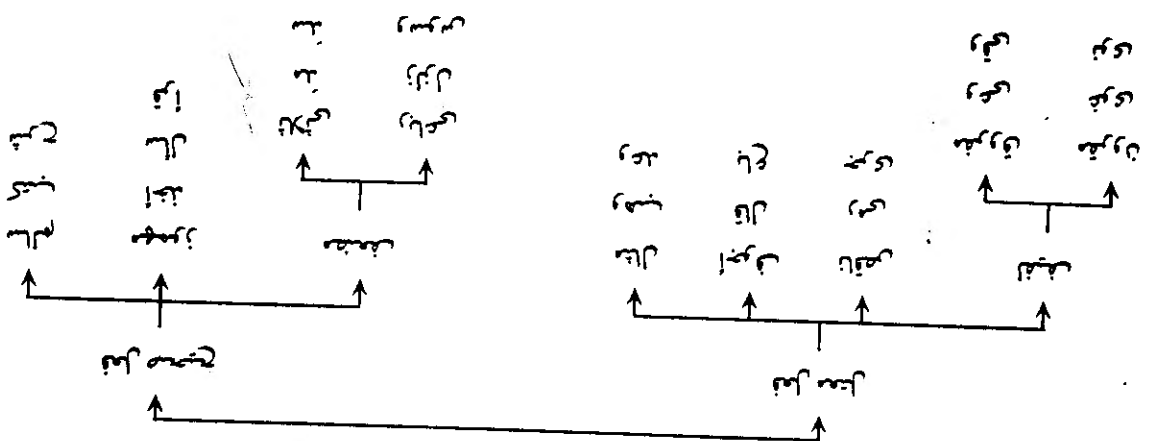
(ب) مضعف رباعي : وهو ما كانت فاعله ولامه الأولى من جنس

واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد ، نحو : زلزل -

وسرس - عسمس - وشوش - ويسمى مطابقا .

٣ - مهموز : وهو ما كان أحد حروفه الأصول همزة ، نحو : أخذ -

أقل - سال - داب - بدأ - قرأ .



اقسام الافعال من حيث الصحة والاعتلال

٤- لفيف : وهو قسمان :

(أ) لفيف مفروق : وهو ما كانت فازه ولامه حرفي علة

وبينهما حرف صحيح ، نحو : وقى - وعى .

(ب) لفيف مقرون : وهو ما كان عينه ولامه حرفي علة ، نحو :

روى - غوى - طوى .

وقرنا في التعريف (حروفه الأصول) ليخرج نحو : قاتل ،

حوقل (كبر وضعف) - يبطر ، لأن هذه الأفعال ليست معلة ، لأن

الألف في الأول ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث ، ليست من

أصول الكلمة .

وأوضح ما شرحته لك بالجداول الآتي فأنبه :

أسئلة

س ١ : عرف الفعل الصحيح ، ذكراً أقسامه .

س ٢ : لم سمي الفعل السالم سالماً ؟

س ٣ : عرف الفعل المهموز ، ومثل له في جمل مفيدة من إنشائك .

س ٤ : لم سمي الفعل الغال مخالاً ؟

س ٥ : عرف الفعل المعتل ، وما أقسامه ؟ وما أقسام اللقيف ؟

س ٦ : الأفعال الآتية تشتمل على أنواع الأفعال الصحيحة والمعتلة ،

فردن كلاً منها ، وانسبه إلى نوعه :

ذهب - قرأ - علم - عرف - مذ - زلزل - ينس - صام - باع

- رمى - طوى - ولي - رقى .

س ٧ : الألف ، والواو ، والياء :

يحتمل كل حرف من الأحرف السابقة أن يكون مداً ، وأن

يكون ليناً ، وأن يكون علة ، فمتى يتعين ذلك ؟ مع التمثيل

والتفصيل لما تقول .

س ٨ : قاتل - حوّل - بيطر :

هذه الأفعال السابقة اشتملت على أحرف : الألف والواو والياء ،

فهل تكون من قبول الأفعال المعتلة ، ولماذا ؟

﴿ تم بحمد الله ﴾

وأعلم أن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى ليناً ،

نحو : ثوب ، وسيف ، وإن جانشه ما قبله من الحركات يسمى مداً ،

نحو : صام - يهوم - يبع .

وأعلم أيضاً أن التقاسيم التي جرت في الفعل الصحيح والمعتل

تجري كذلك في الاسم ، فنحو (شمس) تسميه سالماً ، ونحو

(وجه) تسميه مخالاً ، ونحو (بشر) تسميه مهموزاً .

تابع محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧١-٦٩	الإعراب التقديرى فى الأسماء
٧٢	أسئلة
٧٣	البناء والبنى
٧٨-٧٣	البنى من الأسماء
٨٤-٧٩	البنى من الأفعال
٨٤	بناء الحروف
٨٦-٨٥	أنواع البناء
٨٧	أسئلة
٨٨	النكرة والمعرفة
٩٠	أنواع المعرفة
١٠٤-٩١	الضمير
١٠٥	أسئلة
١١٩-١٠٦	الاسم الموصول
١٢١-١٢٠	صلة الموصول
١٢٦-١٢١	حذف المائدة
١٢٩-١٢٧	الموصول الحرفى
١٣٠	أسئلة
١٣١-١٢١	المبتدأ والخبر
١٣٨-١٣٥	أحوال الوصف مع مرفوعه
١٣٩-١٣٨	القول فى رافع الخبر

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٧-٦	الكلام وما يتألف منه
٩	تعريف الكلام
١٠	الملاقة بين الكلام والكلم
١٣-١٠	القول
١٩-١٣	أنواع الكلمة
٢٢-٢٠	علامات الأسماء
٢٤-٢٣	علامات الأفعال
٢٦-٢٥	الحروف وأنواعها
٢٧-٢٦	أنواع الأفعال وعلامة كل نوع
٢٠-٢٨	أسئلة
٣١-٢١	الإعراب والبناء
٤٣-٣٧	الأسماء الستة
٥٢-٤٣	البنى والملاحق به
٥٦-٥٢	جميع الذكر السالم والملاحق به
٦٠-٥٧	جميع المؤنث السالم والملاحق به
٦٢-٦١	المنوع من الصرف
٦٥-٦٣	أسئلة
٦٩-٦٥	الأداة الخمسة
	المضارع المتعل الآخر

تابع محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٩٦ - ١٩٢	ما يعتمد به في البران وما لا يعتمد
١٩٦	أسئلة
١٩٨ - ١٩٧	تطبيقات
٢٠٢ - ٢٠٠	القلب المكاني
٢٠٣	أسئلة
٢٠٦ - ٢٠٤	أقسام الفعل وتصاريفه
٢٠٩ - ٢٠٧	أسماء الأفعال
٢١٠	أسئلة
٢١٩ - ٢١١	أقسام الفعل من حيث التعرود والزيادة
٢١٩	أسئلة
٢٢٠	تقسيم الفعل من حيث الصيغة والاعتلال
٢٢٥	أسئلة
٢٢٩ - ٢٢٦	محتويات الكتاب

تابع محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٤٣ - ١٣٩	تعريف الخبر
١٤٤ - ١٤٣	وقوع الخبر شبه جملة
١٥٠ - ١٤٥	الابتداء بالكسرة
١٥١	الركن الثاني : الخبر
١٥٧ - ١٥٥	حالات وجوب تأخير الخبر
١٦٠ - ١٥٨	وجوب تقديم الخبر
١٦٢ - ١٦١	جواز تقديم الخبر وتأخيره
١٦٣	حذف الابتداء جوارزا
١٦٣	حذف الخبر جوارزا
١٦٤	حذفهما معا
١٦٦ - ١٦٥	حذف الابتداء وجوبا
١٧٣ - ١٦٧	حذف الخبر وجوبا
١٧٣	امتناع الحذف
١٧٩ - ١٧٤	الاختار عن الابتداء بأكثر من خبر
١٧٨ - ١٧٣	أسئلة
١٧٩	القسم الثاني : الصرف
١٨١	تعريف الصرف
١٨٦	فائدة دراسة علم الصرف
١٨٨ - ١٨٨	البران الصرفي
١٩٢ - ١٩٠	وزن المجرد والمزيد